الإفاضة المدنية
في الإرادة الجزئية

تأليف الإمام العلامة

محمد بن عبد الهادي السندي

ت ١١٣٨ هـ

دراسة وتحقيق

علي بن عبده علي الألمعي

مكتبة الرشد

ناشرون

الإفاضة المدنية
في
الإرادة الجزئية

الإفاضة المدنية
في
الإرادة الجزئية

تأليف الإمام العلامة

محمد بن عبد الهادي السندي

ت ١١٣٨هـ

دراسة وتحقيق

علي بن عبده علي الألمعي

ⓒ علي عبده علي الألمعي، ١٤٢٣هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السندي، محمد بن عبدالهادي

الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية. / محمد بن عبدالهادي السندي

علي عبده علي الألمعي – الرياض ١٤٢٣هـ.

٢٥٦ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٤-٣٢٣-٤٣-٩٩٦٠

١ – القضاء والقدر (الإسلام) أ. الألمعي، علي عبده علي (محقق) ب. العنوان

ديوي ٢٤١ ١٤٢٣/٥٣٨١

رقم الإيداع: ١٤٢٣/٥٣٨١هـ. ردمك: ٤-٣٢٣-٤٣-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م

عنوان المؤلف

الموقع الإلكتروني: www.minbr.com

البريد الإلكتروني: almaey@ minbr.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾

سورة طه: ١١٤

أصل هذا الكتاب

جزء من رسالة ماجستير تقدم بها الباحث إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة،وقد أجيزت بتقدير ممتاز.

والنقصان واما القياس فانه ادخل لانه مصادم النص الثابت بان الثانية
تا قلم وسلمنا ان الثانية التي في الجماعة افضل لكن الشارع قد نص على انا نجعلها
ما قلم على انا ننازع في انها افضل بل نقول الجماعة افضل في حق من لم يصل الفريضة
واما من قد صلاها فقد بريت ذمته والتي عاطلبت منه فلم تبق الثانية في حقه افضل
ثم نقول لها تريدون برفض العبادة ان كان المراد ابطالها فابطال ما قد وقع صحيحا
ورجع الى الله كالشيل اليه بالتبرا انما تحبط الاعمال الصالحة الخطيئات لا مجرد النية
وان اردتم ان ترفض صفتها وتحولها فريضة فهذا ليس اليه اي الشخص لانه
صلاها بصفة النافلة ولم يأذن له الشارع في قلب صفتها اذ لم يقيموا عليه دليلا
والسوال الخامس وهي الاربع الركعات التي كان صلى الله عليه وسلم يصليها قبل الظهر كما
اخرج البخاري عن عايشة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدع اربعا قبل الظهر وا ثنتين
بعدها والسؤال هل يفصل بينها بقعود للتشهد الاوسط او لا والجواب
انه رواه ابن ماجه من حديث ابي ايوب بلفظ كان يصلي صلى الله عليه وسلم قبل الظهر
اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهن بتسليم ويقول ابواب السما تفتح
اذا زالت الشمس انتهى ولم اجد فيه بقعود صلى الله عليه وسلم للتشهد الاوسط
ولا بعدمه ووجدت بعد كتب هذا في مجمع الزوائد ما لفظه انه روى الطبراني
في الكبير من حديث ابن عباس وفيه فاذا زالت الشمس عن كبد السما قدر شراك
قام اي رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اربع ركعات لم يتشهد بينهن ويسلم
في اخر الاربع فهذا نص انه لا يتشهد التشهد الاوسط الا انه قال الهيثمي انه
من رواية نافع بن هرمز وهو متروك ومثله قال الذهبي فضعف الاحتجاج به ورجع
الى القياس فان نظرنا الى رباعيات الفرايض فالاصل فيها القعود فهل الحقناها
بها او نلحقها بالوتر فانه قد سرد صلى الله عليه وسلم صلوته على انواع بجلوس في الاثنتين
ولا يقعد فيها والحاق النفل بالنفل اولى الا انه لم يطرد ذلك في الوتر بل قد اوتر
بركعتين ركعتين فالظاهر انه يفعل الانسان في هذه الاربع القعود تارة وتركه تارة

انه

تم انه كان صلى الله عليه وسلم في حد الجواز انه كان لا يفعل فيكون الانسان قد وافق
فيه الله تعالى فعله صلى الله عليه وسلم بحسب ما استطاعه نسأل الله ان يوفقنا
لمرضاته ويبعدنا من شرور معاصيه ويرزقنا حسن الاتباع ويلحقنا بالصالحين
من الحين غير فاتنين ولا مفتونين والحمد لله اولا وآخرا وصلوته على رسوله
والدوام ما دام ثبير وحرا قد تمت الجوابات والحمد لله كما في المهمات
قال مؤلفها رحمه الله وبارك لنا في مضغنا تم فرغ منها في
شهر محرم الحرام ١٣٦٦ ولا حول ولا قوة الا بالله
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وافق
الفراغ من تحريرها ليلة السبت لعله
سادس وعشرين رمضان
المبارك ١٣٣٣
نسأل الله حسن
الختام
امين

قد وقع من بلدي حران في
... ١٣٣٣

افاضة المدنية في الارادة الجزئية تأليف الشيخ
العلامة نزيل المدينة النبوية على صاحبها
افضل الصلوة والسلام الشيخ ابي
الحسن السندي ادام
الله افادته
امين

وقد تقدم جوابها لسيدي العلامة بدر الدين وقدوة المسلمين قبل هذه
الورقات وسماه الانفاس الرحمانية اليمنية في ابحاث الافاضة
المدنية وفيها تحقيق شافي في الافعال والارادة والكسب
وانما نقلتها هنا لان سيدي العربي رحمه الله
جعلها جعل الجواب كالحاشية
فنقلت كلام الحسن السندي
هنا برمته

هذا وهنا ... انه لم يثبت ... اما مع ثبوته ولا ... للمخالفة ... كانه ...

العرش وغير العرش ولو كان احتاج الى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش
اين كان تعالى الله علوا كبيرا انتهى وقال الشيخ علي القاري في شرح قصيدة بدء
الامالي مختار السلف عدم التأويل واعتقاد التنزيل مع التنزيه عما يوجب
التشبيه كما قال الامام مالك الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه
بدعة والايمان به واجب واختاره امامنا الاعظم انتهى وقال الحافظ ابن
عبد البر في شرح الموطا اهل السنة مجمعون على الاقرار بالصفات الواردة في
الكتاب والسنة وحملوها على الحقيقة لا على المجاز الا انهم لم يكيفوا شيا من
ذلك واما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرونها ولا يحمل شيئا على الحقيقة
ويزعمون ان من اقر بها مشبه وهم عند من اقر بها نافون للمعبود تعالى وقال
[illegible] بسنده الى العباد بن العوام قال قدم علينا شريك بواسط فقلنا ان
عندنا قوما ينكرون هذه الاحاديث منها ان الله ينزل كل ليلة الى سماء الدنيا فقال
شريك انما جانا بهذه الاحاديث من جانا بالسنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الصلوة والزكوة والصيام والحج وانما عرفنا الله عز وجل بهذه الاحاديث انتهى
كلام ابن عبد البر وبالجملة فانما الواجب علينا الاتباع والتشبث بذيل المعصوم
المطاع والتمسك بقوله الفصل وعزل الخيال والوهم والعقل ثبتنا الله على شريعته
وطريقته ووفقنا لسلوك سيرته وادامنا في جواره وحضرته وحشرنا في زمرته
ومن علينا بالقرب منه في جنته امين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده والحمد لله اولا واخرا والصلوة والسلام على رسوله
المبعوث رحمة وبشرى اللهم ما كان من صواب فمنك ولك الحمد على ما هديتني اليه
واعنتني عليه وما كان من خطا فهو من قصور نفسي اسالك عنه التجاوز
والغفران فانت اهل الكرم والاحسان امين يا ارحم الراحمين وصلى الله
على سيدنا محمد وآله الطيبين العلماء الهادين الى يوم الدين امين امين امين
وقع [illegible] هذه النسخة [illegible] ٢٢ [illegible]

بلغ مقابلة

يتلوها الرسالة المصرية لعالم من علماء مصر في الاولياء
وسياتي جوابها للسيد العلامة البدر المنير محمد بن اسمعيل الامير
تغمده الله بالرحمة والرضوان
[illegible]

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
الحمد لله الذي وفق العلماء لحل المشكلات وجعلهم ورثة الانبياء وخصهم بمزيد القربات
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالمعجزات الباهرات وبالمكرمات في الحياة وبعد
الممات وعلى آله واصحابه متلازمين ما دامت الارض والسموات وبعد فقد تكرر
السؤال عما يتعلق بكرامات الاولياء في الحياة والممات والتوسل بهم وغير ذلك قديما
وحديثا واختلف العلماء رضي الله عنهم في الاجوبة عن ذلك وقد سالني حضرة مولانا الوزير
الاعظم والمشار الافخم جمال الاسلام والمسلمين وسيد الوزراء في العالمين عبد الرحمن باشا
بلغه من الخيرات ما شاء عن ذلك حيث قال لي هل للاولياء وجود وهل كراماتهم ثابتة
وهل ينقطع تصرفهم بالموت وهل يمتنع ان يقال السيد احمد البدوي واضرابه اولياء
وهل يجوز التوسل بهم الى الله وهل اذا مات الولي يحكم ببقاء ولايته وهل يجوز تقبيل
توابيتهم واعتابهم وهل يثبت ان ما كان معجزة لنبي جاز ان تكون كرامة لولي وهل
اذا حلف شخص ان سيدي احمد البدوي واضرابه من الاولياء حنث وهل يثبت في
ما ذكر دليل وماذا يترتب على من منع ذلك فاجبته الى ذلك سالكا والله يهدي به احب
المسالك حيث قلت عانيا كل قول لصاحبه بالله التوفيق نعم اولياء الله تعالى وهم
العارفون به حسبما يمكن المواظبون على الطاعات المعرضون عن الانهماك في اللذات
والشهوات موجودون الى يوم القيمة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي
قائمين على الحق حتى تقوم الساعة ولغير ذلك من الاحاديث والآثار الواردة في
الابدال وغيرهم من الاقطاب والانجاب والاوتاد والقطب الغوث كما هو معلوم
لاهل الحق وكراماتهم ثابتة وتصرفهم باق الى يوم القيمة ولا ينقطع بالموت لان
مرجع الكرامة كالمعجزة الى قدرة الله تعالى التامة العامة المحيطة المتعلقة بجميع
الممكنات باسرها ايجادا واعداما على وفق ارادته الازلية التي يترجح بها احد طرفي
الممكن على مقابله ولا يمتنع شيء منها على قدرته وارادته وهذا امر قطعي لا مرية فيه
ثابت عند اهل السنة والجماعة قال شيخ الاسلام والمسلمين شهاب الدين احمد
الشلبي الحنفي رحمه الله واذا كان مرجع الكرامات الى قدرة الله كما مر فلا فرق بين
حياتهم ومماتهم فانها محض خلق الله تعالى وايجاده لها اكراما لهم بها واجراؤها
على ايديهم وبسببهم تارة بدعائهم وتارة بفعلهم واختيارهم وتارة بغير

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلامضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمابعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، والحق ماجاء به المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم من رب العالمين، وماقيض الله لهذه الأمة من بعد رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ممن يُجَدِّدُ لها أمر دِينَها، ويُعِيدُها إلى نَبعْها الصافي.

وفي تاريخ الإسلام كثير من هؤلاء الأعلام المجددين الرافعين علم السنة ولواءها، الذي نهضوا لتطبيق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عله وسلم والعمل بما جاء فيهما من صلاح للإسلام والمسلمين، وتطهير للعقيدة مما شابها على مر العصور من البدع والشبهات.

ومن هؤلاء الأعلام المخلصين الإمام محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني الصنعاني المعروف بـ(الأمير)، والإمام أبو الحسن نور الدين محمد

بن عبدالهادي السندي المعروف بـ(السندي الكبير)، اللذان كان لهما جهد مشكور في نشر السنة النبوية، ورفع أعلامها، ونشر كتبها، والدعوة إلى التمسك بالعقيدة الصحيحة، وإلى تبصير الأمة بها.

ولقد وفقني الله تعالى إلى أن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير من قسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة عن دراسة وتحقيق كتاب:**الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية** للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني –رحمه الله –، وكتاب **الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية** للإمام أبوالحسن محمد بن عبدالهادي السندي –رحمه الله –، **وكان مما دعاني إلى اختيار هذين الكتابين أمور عدة أهمها:**

١ـ المشاركة في إخراج وكشف كنوز الأمة الإسلامية وتراثها المجيد من العلماء والأئمة الأجلاء .

٢ ـ أنه لم يسبق البحث والدراسة لهذين الكتابين ولما جرى بين الإمامين محمد بن إسماعيل الصنعاني وأبي الحسن محمد السندي من ردود وآراء حول مسألة خلق أفعال العباد، وقد تأكد لي ذلك بعد البحث في فهارس المخطوطات والمكتبات، ومراكز البحوث والدراسات، وأقسام الدراسات العليا في الجامعات المصرية وجامعات المملكة العربية السعودية، وجامعات الجمهورية اليمنية، ومراكز ومعاهد

المخطوطات في الوطن العربي، وسؤال أهل العلم والاختصاص، فعقدت العزم عليهما بعد الاستخارة والاستشارة.

٣ ـ اختلاف الناس في مسألة خلق أفعال العباد وتردد الكثير من الأسئلة حولها، خاصة فيما يتعلق بالأفعال الاختيارية والأفعال الاضطرارية، والاحتجاج بالقضاء والقدر، أو هل الإنسان مخير أومسير؟ فاقتضى الأمر دراسة وتحقيق ذلك.

٤ـ قلة الدراسات في موضوع مسألة خلق أفعال العباد وتعلقها بالقضاء والقدر، وقد يكون من أسباب ذلك ماورد من النهي عن الخوض فيه، إذ إن أي باحث في هذا الموضوع تقابله تساؤلات كثيرة، ومن أهمها ماورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهي عن الخوض في القدر، وأمره لأصحابه بعدم التنازع فيه، كما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتنازع في القدر، فغضب واحمر وجهه حتى كأنما فقئ في وجنتيه الرمان، فقال: **(أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم؟إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه)**[1] ومن اطلع على أي بحث

(١)رواه الترمذي، كتاب القدر، باب ماجاء في التشديد في الخوض في القدر:٤/ ٤٤٣ رقم:٢١٣٣.وهذا الحديث قال عنه الترمذي:(وهذا الحديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لايتابع عليها).

يجده إما مؤيداً لإحدى الفرق المخالفة لمذهب أهل السنة. أو أن بحثه مقتصر ومؤيد لمذهب السلف، ولم أجد من ذكر أقوال الفرق في ذلك، ومَنْ ردّ عليها، وناقشها مثل ماأورده الإمامان، رحمهما الله .

٥ ـ إن كتاب الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية للإمام محمد بن عبدالهادي السندي يكاد يكون الكتاب الوحيد الذي ألفه في العقيدة، وماعداه كان في الحديث وشروحه المعروفة.

هذه أهم الأسباب لاختياري هذا البحث.

أهمية البحث:

١ـ التعرف على ما ابتُدع في مسألة خلق أفعال العباد من الأقوال، حتى يجتنبها المسلم عن بصيرة ، فربما ظن بعض الناس فيها الحق.

٢- الحث على ترك الجاهل التكفير من غير بصيرة، حين يعلم أنه لم يحط علما يقينا بماهية الأقوال.

المنهج:

١ـ اتبعت أكثر من منهج علمي في الدراسة، بمقتضى الموضوعات التي أعالجها في مختلف الفصول والمباحث كالآتي:

- انتهجت منهج التحليل والتركيب، عند تناولي لنصوص رد الأمير الصنعاني وأقواله، ونصوص أبي الحسن السندي وأقواله.

- اصطنعت المنهج التاريخي عند بيان الحالة السياسية أو الدينية أو الثقافية التي عاش فيها الأمير الصنعاني أو أبو الحسن السندي.
- اتبعت المنهج المقارن بين أقوال الإمام الأمير الصنعاني، والإمام أبي الحسن السندي، وآراء من سبقهما من أهل السنة والسلف الصالح وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، أو بين أقوالهم وأقوال بعض خصومهم.

٢ـ قمت بقراءة ماتيسر لي من كتب الإمامين، وخاصة مايتعلق بالعقيدة عند الأمير الصنعاني، وجمع المصادر والمراجع التي لها علاقة بالبحث، وكذلك قراءة جميع الرسائل العلمية التي استطعت أن أطلع عليها والتي تتعلق بالأمير الصنعاني ومنها:

أ- ابن الأمير الصنعاني ومنهجه في الاعتقاد، رسالة ماجستير للباحث نعمان بن محمد مسعد شريان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

ب- ابن الأمير الصنعاني وجهوده في الدعوة والاحتساب، رسالة ماجستير للباحث حسن بن علي قرشي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام بالرياض،

قسم الدعوة والاحتساب، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣ـ اعتمدت في الباب الأول على المصادر الأصلية التي ترجمت للإمام الصنعاني، وكذلك الاستفادة من الرسائل السابقة عن ابن الأمير، أما الإمام أبوالحسن فلم أجد له ترجمة سوى ماذكرته.

٤ـ الإشارة في الدراسة والتحقيق إلى المصدر الذي أنقل منه في الهامش وإلى اسم الكتاب، واسم المؤلف، ثم ذكر المحققين والطبعات لهذه المصادر والمراجع في أول ورودها، ثم رقم جزئه وصفحته، وفي فهرس المصادر والمراجع آخر البحث، أما إذا كان النقل بتصرف أو اختصار أو في الرجوع إلى تلك المواضيع المشار إليها، فإني أوضح ذلك، سواء كان في المطبوع أم المخطوط، والمخطوطات أشير إلى اسم مؤلفها وإلى اسمها، وإلى رقم جزئها وورقتها أو صفحتها، بالإضافة إلى ذكر مكان وجودها، ورقمها في التصنيف في أول ورودها، وفي فهرس المصادر آخر البحث.

٥- عزوت الآيات القرآنية في الدراسة والتحقيق إلى سورها بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٦ـ عزوت الأحاديث التي وردت في الدراسة أو التحقيق إلى مصادرها من كتب السنة، بذكر الكتاب والباب والجزء ورقم الحديث أوالصفحة.

٧ـ إذا كان الحديث في الصحيحين البخاري ومسلم أو أحدها اكتفيت

بالعزو إليهما، لتلقي الأمة لهما بالقبول، أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني أعزوه إلى ثلاثة مصادر فأكثر إن وجد مع الإشارة في الغالب إلى درجة الحديث.

٨ـ ترجمت للأعلام الذين تكرر ذكرهم في قسم الدراسة وفي قسم التحقيق في النص المحقق فقط، وذكرت مصادر ترجمة كل واحد منهم، أما في قسم الدراسة فذكرت اسم العلم كاملا وشهرته، وتاريخ وفاته وذلك بالمتن فقط، كما ترجمت في قسم الدراسة للأعلام الذين لم يرد ذكرهم في قسم التحقيق، مع ذكر مصادر ترجمة كل واحد منهم.

٩ ـ تركت ترجمة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، والأئمة الأربعة من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهما.

١٠ ـ عزوت الشعر إلى قائله.

١١ ـ شرحت الألفاظ الغريبة، وذكرت مصادرها.

١٢ـ عرّفت بالفرق والطوائف والأماكن التي تكرر ذكرها في قسم الدراسة والتحقيق، وذلك في قسم التحقيق فقط، كماعرفت بالفرق والطوائف والأماكن التي لم يتكرر ذكرها في أماكنها.

١٣ـ اعتمدت بعض الرموز في البحث على النحو الآتي:

- (مخ) تعنى مخطوط. - (ف) تعني مصور على ميكروفيلم.

- (خ) تعني نسخة. - (ج) تعني الجزء.

- (ص) تعني صفحة. - (ط) طبعة. - (د) تعني دكتور.

١٤- ميزت ما أورده الأمير الصنعاني من كلام الإمام أبي الحسن السندي في كتابه **بخط أسود عريض**.

١٥- قسمت المخطوط إلى صفحات في داخل النص المحقق وفق ماورد فيه مثل:/ خ٥٩/ .

١٦ـ كل ماورد ذكره في الهامش في قسم الدراسة من صفحات كتاب الأنفاس الرحمانية اليمنية، أو كتاب الإفاضة المدنية في أبحاث الإرادة الجزئية هو من صفحات قسم التحقيق وليس من صفحات المخطوط .

١٧ـ وضعت فهرساً للمصادر والمراجع مرتباً حسب الحروف الهجائية عند ورودهما مرة واحدة على مداره في ختام البحث، وفهرساً لمحتويات الدراسة والتحقيق.

١٨ ـ قمت بزيارة جامعة صنعاء، والمكتبة الغربية بصنعاء، ومعهد المخطوطات بصنعاء، وصورت كثيراً من المخطوطات التي اعتمدت عليها في الدراسة والتحقيق، كما زرت العلماء الأجلاء في اليمن ومنهم القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، الذي قدم لي النصح وساعدني في الاطلاع على مايحويه معهد المخطوطات بصنعاء من تراث إسلامي كبير،

كما استفدت كثيرا من مؤلفات فضيلة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود – حفظه الله – ومنها كتاب القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، والذي كان من أفضل وأسلم الكتب التي اطلعت عليها في مسألة القضاء والقدر نظراً لقلة الدراسات والبحوث المتكاملة في هذا الموضوع فجزاه الله كل خير.[1]

هذا هو المنهج الذي سرت عليه في كتابة هذا البحث والتحقيق، وقد حرصت قدر الاستطاعة على الالتزام به والسير في ضوئه، ولقد حاولت أن التزم بالبحث العلمي البعيد عن التعصب لابن الأمير أو لأبي الحسن السندي، فأوردت من آرائهما ماوقفت عليه مشفوعاً ببعض الشواهد الدالة على ذلك، مع الترجيح بذكر أقوال السلف – رحمهم الله – عند اختلاف أقوالهما.

خطة البحث: وقد جاء البحث في قسمين:

القسم الأول: الدراسة وتتكون من مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة:فتشتمل على أسباب اختيار البحث، وأهمية البحث.والمنهج الذي سرت عليه، وخطة البحث.

والتمهيد ويشتمل على ترجمة للإمام محمد بن عبدالهادي السندي وتشتمل

---

(١)القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه الدكتور عبدالرحمن المحمود، دار الوطن–الرياض، ط٢،١٤١٨هـ: ص١١–١٢.

على الآتي:

أولاً: اسمه ومولده.

ثانياً: مذهبه الفقهي.

ثالثاً:رحلاته في طلب العلم، وتدريسه.

رابعاً: مؤلفاته.

خامساً: وفاته.

وترجمة الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني – رحمه الله – والتي تم نشرها في مقدمة كتاب:الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية.

أما فصول الدراسة فتناولنا في الفصل الأول: مسألة خلق الأفعال.

وجاء في مبحثين:

المبحث الأول:مدار الخلاف وأصله في مسألة خلق أفعال العباد.

المبحث الثاني:منهج الإمام محمد السندي، ومنهج الإمام الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد، وأسباب بحث الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد.

وفي الفصل الثاني: أقوال العلماء في حقيقة أفعال العباد.

وهو مكون من مبحثين:

المبحث الأول: أنواع أفعال العباد.

المبحث الثاني: المذاهب الرئيسة في مسألة خلق أفعال العباد، اعتراض الأمير الصنعاني على منهج الفرق في بحث المسائل التي يتعرضون لها.

وفي الفصل الثالث: حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما.

وهو مكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قول الأمير الصنعاني في حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما.

المبحث الثاني: نفي الظلم عن الله.

المبحث الثالث: مراتب القدر ووجوب الإيمان بها.

وفي الفصل الرابع: موقف الأمير الصنعاني من نفاة القدر .

وهو مكون من مبحثين:

المبحث الأول:تكفير القدرية، وقول الإمام السندي والإمام الصنعاني في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية.

المبحث الثاني: الأدلة على أن المعتزلة قدرية وأقوال العلماء في ذلك.

القسم الثاني: التحقيق وكان تحقيقاً لمخطوطين الأول هذا الكتاب : الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية للإمام محمد بن عبدالهادي أبوالحسن السندي، والكتاب الثاني:الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، وقد قدمت لهما بمقدمة، قارنت فيها بين

ثلاث نسخ للمخطوط الثاني مع الشرح والتحليل لمحتوياتها، والأول على نسخة واحدة والتي لم أجد سواها.

وقد رأيت نشر هذا البحث في جزئين، الجزء الأول منهما يشتمل على الدراسة وتحقيق كتاب:**الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية** للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، والجزء الثاني يشتمل على الدراسة وتحقيق كتاب **الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية** للإمام أبي الحسن محمد بن عبدالهادي السندي.

والحمد لله على توفيقه وعونه لي، وأشكره سبحانه، وهو أحق من شُكِر وأثني عليه الخير كله، وهو أهل الثناء والحمد، وانطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم:**(لايشكر الله من لا يشكر الناس)**[1].

فإني أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة القاهرة ممثلة في القائمين عليها، على مايبذلونه من الجهود المتواصلة لخدمة العلم وطلابه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كلية دار العلوم ممثلة في عميدها، ووكلائها، ورؤساء أقسامها، وأساتذتها جميعهم، لماشملوني به أنا وزملائي من رعاية كريمة .

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب في شكر المعروف:ج٧/ ١٣/ ١١٤، والترمذي في كتاب البر والصلة، باب في الشكر لمن أحسن إليك:٦/ ٧٤ برقم٢٠٢٠، وقال الترمذي هذا حديث صحيح، وأحمد في مسنده :ج٢/ ص٢٩٥، ٣٠٢، ٣٨٨ .

كما أتقدم بوافر الثناء وأخلص الدعاء لفضيلة الأستاذ الدكتور عبداللطيف محمد العبد وكيل كلية دار العلوم لشئون الدراسات العليا والبحوث، الذي كان له الدور البارز في توجيهي للالتحاق بهذه الكلية العامرة، والذي حظيت بنصحه وإرشاده، وتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجهيه المستمر لي طوال فترة إعداده، وقد وسعني بحلمه وعلمه، فاستفدت منه الكثير من علمه وأسلوبه وتواضعه، ولن أنسى له فضله ورعايته، فالله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك له في وقته وعمره وعمله.

وأخيراً أقدم شكري، وفائق احترامي، إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة، أو ساهم بأي مساهمة ساعدت على إخراج هذا البحث.

والله أسأل أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يثيبهم كامل المثوبة، كما أسأله أن يختم لنا ولهم برضاه، وأن يوزعنا شكر ما أولاه، وأسأله المزيد من نعماه، والحمد لله أولاً وآخراً. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله ولي التوفيق،،،

ترجمة أبوالحسن السندي الكبير

أولاً: اسمه ومولده:

اسمه:

الإمام العالم العامل العلامة المحقق النحرير الفهامة محمد بـن عبـدالهادي السندي نور الدين أبوالحسن الحنفي ويلقب بالكبير، نزيل المدينة المنورة.

مولده:

ولد (ببته) وهي قرية من بلاد السند، ونشأ بها.

ثانياً: مذهبه الفقهي:

كان أبو الحسن السندي حنفي المذهب.وقد ورد في كتابه الذي معنا مايدل على ذلك ومنه قوله:" وما نص عليه إمامنا الأعظم[1] في الفقه الأكبر.."

ثالثاً: رحــلاته في طلب العلم:

ارتحل إلى (تستر) وأخذ بها عن جملة من الشيوخ كالسيد محمد البرزنجـي، والملا إبراهيم الكوراني، وغيرهما.

تدريسه:

درس بالحرم النبوي الشريـف، واشتهر بالفضل والذكاء والصلاح.

---

(١) الإمام أبوحنيفة.

رابعاً: مؤلفاته

- بهجة النظر على شرح نخبة الفكر في أصول الحديث.
- حاشية على الأذكار للنووي.
- حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي.
- حاشية شرح جمع الجوامع الأصولي لابن قاسم المسماة بالآيات البينات.
- حاشية على الزهراوين لعلي القاري.
- حاشية على المجتبى شرح سنن النسائي.
- حاشية على شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل.
- الحواشي على الكتب الستة، إلا أن حاشية الترمذي لم يكملها.
- فتح الودود بشرح سنن أبي داود.
- منهل الهداة شرح معدن الصلوات.
- الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية.

كان شيخاً جليلاً ماهراً محققاً بالحديث والتفسير والفقه والأصول والمعاني، والمنطق والعربية وغيرها.

تلاميذه:

أخذ عنه جملة من الشيوخ منهم الشيخ محمد حياة السندي الصغير.

خامساً: وفاته:

توفي بالمدينة المنورة في الثاني عشر من شوال سنة ١١٣٨هـ وكان له مشهد عظيم حضره الجم الغفير من الناس حتى النساء، وغلقت الدكاكين، وحمل الولاة نعشه إلى المسجد الشريف النبوي، وصلى عليه به، ودفن بالبقيع، وكثر البكاء والأسف عليه، رحمه الله تعالى[1].

(١) هداية العارفين ص:١١٠٧، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، تأليف أبي الفضل محمد بن خليل بن علي بن محمد المرادي(ت١٢٠٦هـ)، ضبطه وصححه محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية-بيروت،ط١، ١٤١٨هـ:٢/ ٨١.

القسم الأول

****

قسم الدراسة

الفصل الأول: مسألة خلق الأفعـــال

المبحث الأول: مدار الخلاف وأصله في مسألة خلق أفعال العباد

المبحث الثاني: منهج الإمام محمد السندي والإمام الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد

الفصل الأول

مسألة خلق الأفعـــال

المبحث الأول : مدار الخلاف وأصله في مسألة خلق أفعال العباد

إن مسألة خلق أفعال العباد من المسائل التـي تعـددت فيهـا الآراء في ميدان أصول الدين، رغم ذكر بعض العلماء أنها مسألة خلية عن الآثـار بـين الصحابة –رضي الله عنهم–، وإنما خلت عنها الآثار لأن لها طرفين:

أحدهما: جلي:

وهو أن لنا أفعالا متوقفة على همنا بها، ودواعينا إليها، واختيارنا لهـا، وكـانوا لا يسألون عنها لجلائها، ولم يشذ في ذلك إلا الجبرية، ولم يخالف في ذلك أحـد من أهل السنة ولا من طوائف الأشعرية.

بل نسب الإمام الرازي محمد بن عمر فخر الدين(توفى سنة٦٠٦هـ) للجبريـة البراءة من ذلك.

والآخر: خفي:

وهو الذي عظم فيه الاختلاف، ودق وكثر بين بعض العلماء من المتأخرين من سلف هذه الأمة، وبين عدد من الفرق الإسلامية، وهو معرفة حقيقـة أفعـال العباد على جهة التعيين والتمييز لها عن سائر الحقائق، ولم يتعـرض أصـحاب المصطفى صلى الله عليه وسلم على زمانهم لأمثاله، تـارة لعـدم الحاجـة إليـه، وتارة لعـدم الوقـوف عليـه، ولأن مـا لا يوقـف عليـه لا يحتـاج إليـه، ولأن

الاشتغال بتقرير قواعد الإسلام، وجهاد أعدائه الطغاة. وعبادة الملك العلام، وأمثال هذه المهمات العظام، كانت قد استغرقت أوقات الصحابة -رضي الله عنهم-، ولكن المتأخرين من علماء الأمة ذكروا هذه المسألة، وبينوا عدداً من الأمور المتعلقة بها، ومنهم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (توفى سنة ٢٥٦هـ) - رحمه الله-، وقد أدخلها في صحيحه، وألف فيها كتاباً سماه خلق أفعال العباد[1]، وكذلك الإمام محمد بن إبراهيم الوزير (توفى سنة ٨٤٠هـ)- رحمه الله- في كتابه إيثار الحق على الخلق[2]، والإمام صالح بن مهدي المقبلي الصنعاني (توفى سنة١١٠٨هـ)في كتابه العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ[3]، بالإضافة إلى مابين أيدينا من كتاب الإفاضة المدنية في الإدارة الجزئية للإمام محمد بن عبدالهادي السندي الحنفي - رحمه الله -، وكتاب الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإرادة الجزئية للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني -رحمه الله-، ولقد ذكر هؤلاء العلماء وغيرهم من علماء الأمة مسألة خلق أفعال العباد لفائدتين في الدين:

---

(١) خلق أفعال العباد، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، نشر دار المعارف، الرياض، ١٣٩٨هـ.

(٢)إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، تأليف محمد بن إبراهيم بن علي المرتضي القاسمي (ت٨٤٠هـ) دار الكتب العلمية-بيروت الطبعة الثانية عام ١٩٨٧م.

(٣)العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، تأليف صالح بن المهدي المقبلي، (ت١١٠٨)، مكتبة دار البيان-دمشق.

إحداهما: معرفة ما ابتدع في ذلك من الأقوال، حتى يجتنب عن بصيرة، فربما ظن بعض الناس في بعض البدع أنها سنة لعدم اهتمامهم بتمييز السنة من البدعة، وعدم تفرغهم أو صلاحيتهم للبحث عن ذلك.

وثانيتهما: ليترك الجاهل التكفير من غير بصيرة حين يعلم أنه لم يحط علما يقينا بماهية الأقوال، أو يحكم بعلم حين يتحقق ذلك.

مدار الخلاف: مدار الخلاف وأصله في أن الأفعال هل هي ذوات، أو صفات، أو أحوال، أو مجموع أمرين من ذلك، أو أمر رابع غير ذلك، أو أسباب فقط مؤثرة كالقتل، أو غير مؤثرة كالإرادة، أو هي أسباب ومسببات أو متعدية أو لازمة أو هي تسمى مخلوقة أو لا، وإذا كانت تسمى بذلك فمن الخالق لها، وهل يصح مقدور بين قادرين أو هو محال، وإذا كان يصح فهل أفعال العباد منه أو لا، وإذا كانت منه فهل أحد الفعلين المقدورين متميز عن الآخر في أفعال العباد وكسبهم مع خلق الله تعالى بالذات أو بالوجود، وهل يصح حادث لا محدث له أم لا، وإذا صح هل الموصوف بذلك أفعال العباد كلها غير الإرادة أم المتولدات فقط أم جميع أفعال العباد من غير استثناء، وإذا كانت ذوات فما هي، هل هي حركات كلها، أو أكوان مختلفة، وإن كانت صفات فهل هي حقيقية أو إضافية، وهل القدرة متقدمة أو مقارنة وتصلح للضدين، والقصد بذكرها معرفة البدعة منها، ومعرفة بطلانها، وذلك لا يصح ممن لم

يعرف حقائق مقاصد أصحابها، ومن لم يعرف ذلك كيف يتمكن من معرفة أن هذا القول كفر أو غير كفر وهو لم يتحقق من ماهية القول ومعناه.

وقد أورد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير كلاما حول هذه المسألة للإمام الرازي في تفسيره مفاتح الغيب فقال:" إن إثبات الإله يلجئ إلى القول بالجبر، وإرسال الرسل يُلْجِئ إلى القول بالقدر"(١)

كما يرى ابن الوزير وجود تفرقة بديهية بين الحركات الاختيارية والاضطرارية، وجزما بديهيا بحسن المدح والذم والأمر والنهي، فكأن هذه المسألة وقعت في حيز التعارض بحسب العلوم الضرورية، وبحسب العلوم النظرية، وبحسب تعظيم الله تعالى نظرا إلى قدرته، وبحسب تعظيمه سبحانه وتعالى نظرا إلى حكمته، وهذا تأكيد من ابن الوزير بصعوبة مسألة خلق أفعال العباد وعظمها. وقد بين الإمام محمد السندي -رحمه الله – قاعدة في ذلك فأوضح إن من آمن إيماناً صادقاً بشواهد التنزيل، وطرح ماعنده من الأوهام والأباطيل فهو إن شاء الله يهتدي إلى سواء السبيل(٢).

والذي يفهم مما تقدم أن أساس الخلاف في مسألة خلق أفعال العباد هو اختلاف فهم أصل هذه المسألة، والمراد بها، ومقصود العباد نحوها، وسوف يتبين ذلك بإذن الله خلال دراسة هذه المسألة، وتتضح الصورة الجلية في ماذكره العلماء – رحمهم الله – في تفصيل الحق والصواب لهذه المسألة.

---

(١) إيثار الحق على الخلق :١/ ٢٨٩.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية:١٢٠ .

المبحث الثاني

منهج الإمام محمد السندي والإمام الأمير الصنعاني

في مسألة خلق أفعال العباد

أولاً: رأي أبي الحسن السندي:

يرى الإمام محمد بن عبدالهادي السندي أنه أقدم على التحدث في مسألة خلق أفعال العباد مراعاة للامتثال، لما طلب منه أفاضل أرباب الكمال، وإنْ كان خلاف الحال فقال:" إنه لما طلب مني بعض أفاضل أرباب الكمال، وأماثل أصحاب الأفضال، أن أسطر ما أظهر لي الفياض المتعال، وأحرر ما مَنَّ عليَّ بكشفه ودقه بالبال، من دقائق مسألة خلق الأفعال، أقدمت عليه مراعاة للامتثال، وإن كان خلاف مقتضى الحال، وسميته بـ الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، مستعينا بذي المجد والجلال، وإليه الإنابة وعليه الاتكال"[1].

وقد أوضح – رحمه الله – أهمية البحث والاجتهاد في المسائل التي اشَكلتَ على العباد، ودار حولها الخلاف بين الفرق الإسلامية، مبيناً المنهج الحق في ذلك الذي يجب على المسلم اتباعه فقال:"إعلم أن مَنْ سَوَّدَ لوح خياله بالنقوش المألوفة، وصارت همته بمصيبة الجمود مولوفة معروفة، ولم يخرج

(١)الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية،ص:١٢٥.

عن ربقة التقليد[1]، ولم ينظر بعين الإنصاف بالبصر الحديد، فالغالب أنه لا يلقي إلى بعض كلامنا السمع وهو شهيد، لكن من آمن إيماناً صادقاً بشواهد التنزيل، وطرح ما عنده من الأوهام والأباطيل، فهو إن شاء الله يهتدي إلى سواء السبيل، وهو الهادي ونِعْمَ الوكيل"[2].

ويتضح من ذلك ما سار عليه الإمام محمد السندي في منهجه في دراسة مسألة خلق أفعال العباد من اتباع سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والتشبث بها، مع التمسك بقوله صلى الله عليه وسلم.

(١) التقليد لغة:من القلادة:وهي ماجعل في العنق، ومنه تقليد الولاة الأعمال، أووضع الشيء في العنق مع الإحاطة به، ويسمى ذلك قلادة والجمع :قلائد،قال تعالى:﴿وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ سورة المائدة:٢،والتقليد في الشرع:هو قبول قول الغير من غير حجة. انظر القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، دار الفكر-بيروت، سنة ١٤٠٣هـ ص:٣١٢، مختار الصحاح، تأليف:محمد بن أبي بكر الرازي، دار القلم-بيروت ص:٥٤٨، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الطبعة الثانية، مكتبة الرشد بالرياض:٣/ ١٠١٦.

(٢)الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية،ص:١٢٠.

ثانياً: رأي الإمام الصنعاني :

يرى الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني أن الخوض في مسألة خلق أفعال العباد بدعة ليست مما يعني المسلم ولكن كلامه فيها مبالغة منه في النصح، ومن ذلك قوله:" قد عرفت أن هذه المسألة بدعة، وأن الخوض فيها من الجانبين بدعة، إلا أنه يتعين على الناظر معرفة كلام كل فريق، وتبيين الغلط عليهم من باب إنكار المنكر..."(١).

وكان الأمير الصنعاني يحذر دائماً من رمى أي فرقة بما لم تقله، وذلك لأن الرواية للكلام عن قائله أمانة لايجب الخيانة فيها، كون الخيانة في الأقوال أعظم جرماً عنده - رحمه الله - من الخيانة في الأموال.

وقد اتفق رأي الأمير الصنعاني في ذلك مع الإمام محمد بن إبراهيم الوزير الذي نقل عنه أن مسألة خلق أفعال العباد مسألة خالية عن الآثار فقال: وفي إيثار الحق على الخلق،تأليف الإمام محمد بن إبراهيم الوزير ما لفظه:"مسألة خلق الأفعال مسألة خالية عن الآثار، لأن السنة هي ما صح واشتهر واستفاض في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وتابعيهم، وبلغنا متواتراً، ومشهوراً من غير معارضة ولا شبهة"(٢). انتهى.

---

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٧٢.

(٢) إيثار الخلق على الحق لابن الوزير :١/ ٣١١.

والذي يفهم من كلامه إن مسألة أفعال العباد بعيدة عن الآثار، وليست من السنة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يذكرها لأصحابه – رضي الله عنهم – كما لم يرد فيها حديث واحد، أو أثر.

وقد قال الأمير الصنعاني بعد ماقاله ابن الوزير: "وجدته بعد كتب ما كتبته فحمدت الله إذ كنت أظن أني لم أسبق إليه"(١).

وهذا يدل على موافقة الأمير الصنعاني لماذكره ابن الوزير، رغم تعرضه لهذه المسألة من جميع جوانبها، وتفصيل الأقوال فيها، والاستدلال لها من الكتاب والسنة.

كما نسب الأمير الصنعاني لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم الحراني (توفى سنة٧٢٨هـ) القول بأن الحديث في مسألة خلق أفعال العباد بدعة ولا تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها، إذا لو كانت معرفتها من الدين لكان من الواجب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يطالبهم بها، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، ولم يجري لهذه المسألة ذكر في زمانه عليه الصلاة والسلام، ولا زمان الصحابة والتابعين(٢).

---

(١)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٢٧.

(٢) انظر: الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٢٨ ودرء تعارض العقل والنقل، تأليف أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق محمد رشاد سالم ،نشر دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ:١/ ٢٢١.

وبعد إيراد قول ابن تيمية قال الأمير الصنعاني:" أنه لم يتعقبه بحرف، وهو دليل لما نحن بصدده وبما نحن ندندن[1] حوله من أن مسألة خلق الأفعال بدعة حادثة"[2].

وما قاله الأمير الصنعاني عن ابن تيمية ليس دليلاً قاطعاً على أن مسألة خلق الأفعال بدعة.

كما أورد الأمير الصنعاني في كتابه إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة :"أن البحث في هذه المسألة من أصله بدعة ليست مما يَعني المؤمنَ..."[3].

ولكنه استدرك خوضه فيها بالقول إنه كان مبالغةً في النَّصح، بالرغم من أنها مسألة خلافٍ بين الأمم قبل الإسلام.

ويُفهم من إنكار الإمام الصنعاني على أستاذه الإمام محمد السندي الخوض في مسألة خلق أفعال العباد تأكيده لماذهب له من أن الخوض فيها بدعة، فقد بين أن من شأنه السنة النبوية قولاً، وفعلاً، واعتقادا لايليق به الخوض في مثل هذه المسألة إثباتاً، ونفياً، كونها بدعة، والخوض في البدع يفتح بابها ويشن غارتها.

---

(١) الدندنه:أن يسمع من الرجل نغمة ولانفهم مايقول، وهي تعني:يدور حول الشيء.انظر لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت :١٣/ ١٦٠.

(٢)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٢٨.

(٣) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، تأليف محمد بن إسماعيل الأمير، تحقيق: محمد صبحي حلاق،ط١،دار ابن حزم، بيروت ،١٤٢٠هـ ص:٢٤٩.

ولكن من خلال تتبع قول الإمام الصنعاني - رحمه الله - في مسألة الأفعال يلحظ عليه كثرة عباراته في تبرئة المعتزلة وأحياناً الأشاعرة؛ حتى ليتبادر للقاريء أنه يميل لرأي المعتزلة أوالأشعرية، وجاء التنبيه على هذا هنا لئلا يظن من يطلع على مؤلفات ابن الأمير لأول وهلة أنه يميل إلى مذهب المعتزلة أو الأشعرية، أويظن الناظر أن الباحث قد أغفل الإشارة مع كثرتها الملفتة للانتباه.

وهذه بعض عباراته في ذلك، وهي كافية للدلالة على المقصود، منها قوله - رحمه الله- : "...ومما يجعلونه فارقاً قولهم : ليس على جهة الاستدلال والاستقلال، وتلك فرية على المعتزلة؛ فإنهم قائلون : بأن مباديء الفعل من فعل العبد، وخلق قدرته وعلمه وإرادته من الله تعالى، بل كل مسلم قائل بذلك، وعلى الجملة فدعواهم على المعتزلة بالاستغناء دعوة باطلة" (١).

فقد ذكر أن نسبة القول للمعتزلة في ذلك فرية عليهم، وكل مسلم قائل بذلك.

وقد أورد أن هذا عين مذهب المعتزلة بعد ذكر كلام السمرقندي علي بن يحيى علاءالدين فقال:"...وهذا عين مذهب المعتزلة مجملاً ومفصلاً، يعرف ذلك

(١) إيقاظ الفكرة، ابن الأمير:٢/ ٣١٤.

من عرف مذاهبهم، والسمرقندي من أعرف الناس بمذاهب كل طائفة، لكنه ما خلا عن إيهام أن المعتزلة مفوضة والله أعلم بموجب ذلك" [1].

وكل ذلك يقبل إلا تأكيده - رحمه الله- في كتابه إيقاظ الفكرة على أن مذهب المعتزلة هو الأول، وهوالحق لأن اختيار العبد ضروري.[2]

وغير ذلك من العبارات في مواضع مختلفة من مؤلفاته، وهل يمكن أن يبرأ ابن الأمير مما قد يظن به؟

وسوف نورد جواب ذلك، ونزيده وضوحاً خلال عرضنا لمنهج الإمام محمد بن الأمير الصنعاني في دراسة المسائل التي لم تكن في عصر النبوة، ولاعصر الصحابة والتابعين، مع علمنا بحرصه – رحمه الله – على الاطلاع على منهج كل فرقة، والنقل من كتبهم، وعن شيوخهم، وتحذيره الدائم بعدم الاعتماد على النقل من كتب الخصوم، وكانت هذه ميزة تضاف إلى الأمير الصنعاني، وتوضح مكانته وعلمه.

---

(١) إيقاظ الفكرة، ابن الأمير: ٢/ ٣٢٣.

(٢) إيقاظ الفكرة، ابن الأمير: ٢/ ٤١٥.

منهج الأمير الصنعاني في دراسة المسائل التي لم ترد عن السلف

لقد تأصل عند الأمير الصنعاني منهج أن الخوض فيما لم يكن في عصر النبوة ولا الصحابة نفياً وإثباتاً بدعة، وقد وردت عنه عبارات توحي بميله إلى مذهب المعتزلة؛فما تعليله لتعرضه هو نفسه لمثل هذه المسائل؟ وما رده على من ظن أنه يذهب إلى قول أحد من الطوائف؟

في الحقيقة قد أجاب ابن الأمير نفسه على هذا التساؤل وفي أكثر من موضع في كتابه الأنفاس الرحمانية اليمنية حيث كان منهجه في مثل هذه الأبحاث ونحوها يعتمد على الالتزام بمادرج عليه سلف هذه الأمة، وما لزموه من اتباع السنن، والبعد عن الابتداع، والسير على منهج الأنبياء والأولياء.

وقد أنكر الأمير الصنعاني صراحة بُعْدَه عن أتباع المعتزلة أو الأشعرية بعد ذكره لمنهجه في مسألة أفعال العباد فقال:"... لئلا يظن الناظر إليّ أني أذهب إلى قول فريق من الفريقين المعتزلة والأشعرية، فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه، وما ألجأنا إلى الخوض معهم إلا بيان أن كل طائفة لم تنصف الأخرى ولم ينقل عنها كلامها من كتبها"[1].

(١) انظر: الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية:٣٠٨.

ويؤكد ابن الأمير منهج العدل والإنصاف فيمن خاض في مسائل الخلاف، وهو منهج ينبغي مراعاته لكل باحث، وقد أشار إليه في مواضع كثيرة من مؤلفاته، فبين ضرورة نقل كلام كل فرقة من كتبها التي ألفتها واختارتها، وعبرت عنها وعما تريده بألفاظ قد حررتها، وسمت أدلتها، وهذبت لها عبارات قد ارتضتها، فيجب أن ينقل لهم نصوص عباراتهم، وألفاظهم، ولا ينقل كلام فرقة من كتب فرقة أخرى، قد انتصبت لجدالها والرد على أقوالها، وسمت أدلتها شبهاً، وطففت في مكيال أقوالها، وخسّرت ميزان عباراتها [1].

ويفهم من كلام الأمير الصنعاني أن شأن الناظر المنصف أنْ لا يميل إلى فرقة معينة من أول بحثه، فيجعل الثناء عليها عنوان كلامه، فإنه إذا كان كذلك لم تقم للفرق الأخرى وزناً ولا يراها إلا بعين السخط التي لا ترضى، إذا قد صارت عين ذهنه محدقة إلى استحسان من أثنى عليه وأطراه، فلا يرى لكلامه عيباً. ولم يكن يقصد الأمير الصنعاني بهذا القول أن أئمة العلم – حاشاهم- يكذبون على خصومهم، فهم أجل قدراً من ذلك. والمتتبع لكلام الصنعاني ومؤلفاته يجد الكثير من البراهين التي تبين منهجه في دراسة المسائل التي لم ترد عن سلف الأمة كما تدل على سعة علمه وفضله وفي هذا القدر كفاية. والله أعلم.

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٢٥٠.

أسباب بحث الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد

يتبين مما تقدم أن الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني يرى أن الخوض في مسألة خلق أفعال العباد بدعة، ولكنه أورد عدداً من الأسباب التي جعلته يتعرض لهذه المسألة ومنها:

أولاً: التنبيه على ماهو أولى من ذلك، وهو الإرشاد إلى عقائد السلف المنزهة عن الابتداع.

ثانياً: نصح العباد عن ظلمات الابتداع، وخلوصاً عن غشهم.

ثالثاً:الدعاء إلى أنوار الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم واتباع ماجاء به.

رابعاً: اتباع العلماء – رحمهم الله – للكتاب والسنة.

خامساً: البعد عن غش الأمة، الذي كثر في الدين، واختلطت به البدع اختلاط الماء بالطين.

وهذا تأكيد على حرصه – رحمه الله تعالى – على تنبيه الأمة، والنصح لأهل الإسلام، والإرشاد إلى عقائد سلف هذه الأمة، وصحابة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثاني :أقوال العلماء في حقيقة أفعال العباد

المبحث الأول

أنواع أفعال العباد

المبحث الثاني

المذاهب الرئيسة في مسألة خلق أفعال العباد

اعتراض الأمير الصنعاني على منهج الفرق في بحث المسائل التي يتعرضون لها

الفصل الثاني: أقوال العلماء في حقيقة أفعال العباد

المبحث الأول: أنواع أفعال العباد

الفعل نوعان: "اختياري واضطراري، وهو تقسيم بدهي، لأن كل إنسان يجد من نفسه تفرقة بدهية بين حركة سقوطه من فوق سطح، وبين حركة صعوده إليه مختاراً.

وبذلك يكون الفعل الاختياري هو: ما يكون للعبد معه قدرة وإرادة واختيار. مثل الصلاة والأكل والمشي.

ويكون الفعل الاضطراري هو: ما ليس للعبد معه قدرة وإرادة واختيار. مثل النموّ وحركة القلب.

وهذا التقسيم لم يكن محل خلاف بين المعتزلة وأهل السنة. كما أنهم اتفقوا على أن الأفعال الاضطرارية مخلوقة لله عزوجل، لكن الاختلاف كان حول الأفعال الاختيارية: أهي حاصلة بقدرة العبد، أم مخلوقة بقدرة الله تعالى؟" (١).

وعلى ما تقدم فأفعال العباد تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان منها طبيعة تحصل بطبع الجسم من غير توقف على شيء كحرق النار عند وقوف العبد عليها، أو قائمة بالعبد من غير شعوره بها كالنمو وهضم الغذاء، أو كانت بشعوره لكن من غير إرادة كالمرض والصحة

---

(١) ردّ مزاعم المبطلين عن أصول الدين، عبداللطيف محمد العبد، ط١، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٤١٦هـ: ٦٠.

وحركة يد المرتعش، أو كانت بالإرادة لكن من غير فكرة كتطبيق الإنسان أجفان عينيه عند تقريب حديدة محماة منها، فهذه الأقسام لا تأثير فيها إلا للموجد الحق تعالى شأنه.

القسم الثاني: وهو المقصود بالبيان في هذه الدراسة وهو ما يحصل بعد الفكرة والروية، بأن تنبعث الإرادة إليه بعد ظهور الخير والصلاح في فعله، وتسمى هذه الإرادة الحاصلة بعد الروية اختيار افتعال من الخير، لأنه انبعاث إلى ما ظهر بالروية أنه خير[1]، فهذا القسم قد اختلف فيه العلماء على خمسة عشر قولا، ولم يذكر الإمام محمد بن عبدالهادي السندي في كتابه الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية من هذه الأقوال إلا ثلاثة أقوال فقط هي:

١ـ قول الجبرية.

٢ـ قول المعتزلة.

٣ـ قول أهل السنة.[2]

كما أشار الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني إلى وجود ستة أقوال في هذه

(١)الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية:١٢٨.

(٢) قال في الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية:" ...هذا ولما كان المقصود بيان عقيدة أهل السنة، وكان كمال ظهورها متوقفا على بيان قول الجبرية، والقدرية لما بينهما من التقابل، فالأشياء تتبين بأضدادها أحببت أن أذكرهما أولاً، وأتبعهما ببيان ما هو الحق ثانياً، وأفرد كلاً منهما في باب على حدة، وبالله التوفيق..."ص:١٢٨.

المسألة [1]. وجميع الأقوال مردها إلى أربعة مذاهب رئيسة وسوف يأتي توضيحها، ولكن مجمل الأقوال في مسألة خلق أفعال العباد هي على النحو التالي:

أ- المعتزلة و لهم ثمانية أقوال شاركهم فيها متأخرو الشيعة، وبعض الفرق[2] وهي كالتالي:

القول الأول: إن الذوات كلها ثابتة في العدم، أزلية غير مقدورة لله تعالى ولا بخلقه الأجسام منها والأعراض، وذوات أفعال الله تعالى، أعني ذوات الحركات والسكنات، وأنها في العدم والأزل ثابتة ثبوتا حقيقيا في الخارج، ثبوتا يوجب تماثلها فيه، واختلافها عنه، وأن المقدور لله تعالى ولعباده أمر آخر غير الذات ولا وجودها ولا مجموعهما، بل جعل الذات على صفة الوجود.

القول الثاني: وهو أن فعل الله تعالى وفعل العبد هو صفة الوجود لا ذات الموجود، وهؤلاء عينوا مقدور القادر، وقد ألزموا جميعا أن الله تعالى لا يخلق شيئا قط على أصولهم، لأن الشيء عندهم هو الثابت في الأزل والقدم، وصفة

(١) قال في الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية:(...والأقوال فيها بلغت أربعة عشر قولا كما سردها أئمة التحقيق، فللمعتزلة ثمانية، وللأشعرية أربعة، وللجبرية قولان، ولا حاجة إلى تفصيلها، إنما أشرنا إليها ليعلم اتساع نطاق هذه البدعة)ص:٢٨١.

(٢)منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبوالعباس(٧٢٨هـ)، مؤسسة قرطبة ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق د.محمد رشاد سالم :١/ ٤٤، العلم الشامخ ص:٢١٥.

الوجود عندهم ليست شيئا، لأنهم قضوا بالأزلية في القدم للشيء وللذات ولصفاتها الذاتية ولم يبق إلا صفاتها المقتضاة وهي التحيز.

القول الثالث: إنه لا فعل للعبد إلا الإرادة، قاله ثمامة بن الأشرس[1].

القول الرابع: إن أفعال العباد حوادث لا محدث لها، وهذا والذي قبله مع غرابتهما معروفان في كتب المعتزلة من روايتهم عن شيوخهم لا من رواية خصومهم.

القول الخامس: إن أفعال العباد كلها حركات فحسب، والسكون حركة اعتماد، والعلوم والإيرادات حركات النفس.

وقد حكاه الشهرستاني محمد بن عبدالكريم أبوالفتح في الملل والنحل[2].ولم يرد بالحركة النقلة، وإنما الحركة عنده مبتدأ كل تغير.

---

(١) هو ثمامة بن الأشرس النميرى، كان جامعا بين سخافة الدين، وخلاعة النفس وتنسب إليه فرقة الثمامية، وكان يعتقد بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزله بين المنزلتين، وانفرد عن أصحابه بمسائل منها: قوله إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها إذا لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها، حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت مثل ما إذا فعل السبب ومات ووجد المتولد بعده ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى لأنه يؤدى إلى فعل القبيح، وذلك محال فتحير فيه، وقال المتولدات أفعال لا فاعل لها، ومنها قوله في الكفار والمشركين والمجوس واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية انهم يصيرون في القيامة ترابا، وكان ثمامة فى أيام المأمون، وكان عنده بمكان.الملل والنحل، للشهرستاني:١/ ٧١.

(٢)الملل والنحل، لمحمد الشهرستاني :١/ ٥٥.

القول السادس: مثل الذي قبله لكن قالوا إن المتولدات أفعال لا فاعل لها.

القول السابع: مثل الثالث أنه لا فعل للعبد إلا الإرادة، لكن قالوا فيما عدا الإرادة أنها حدث لا محدث لها، وأهل الثالث نسبوا ذلك إلى الله تعالى فهم كغلاة الأشعرية الذين يسميهم الرازي جبرية أي أهل القول الثالث من المعتزلة، وهذان القولان السادس والسابع حكاهما الشهرستاني[1] عن ثمامة .

القول الثامن:إن أفعال العباد هي الأكوان - أي الحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق- وإنها ليست أشياء حقيقية، وأنها لا ثبوت لها، ولا لشيء من الأجسام في الأزل والعدم، وأن الثبوت والوجود شيء واحد، وكذلك الأزل والقدم[2].وهذا القول يشترك فيه المعتزلة والأشعرية.

---

(١)الملل والنحل :١/ ٧٧.

(٢)إيثار الحق على الخلق:٢٣٨-٢٥٠.

ب- أهل السنة والأشعرية:

القول التاسع: قول أهل السنة، وهو أن الأكوان – أي الحركة والسكون، والاجتماع، والافتراق – عندهم ذوات حقيقية، وهو قول الإمام الجويني عبدالملك بن عبدالله أبو المعالي(توفى سنة٤٧٨هـ) وأصحابه، والماتريدية، وهو أقرب أقوال فرق الأشعرية إلى المعتزلة في هذه المسألة، وكذلك قول أبي الحسين(١) وأصحابه، وابن تيمية وأصحابه، وقد ذكر الإمام الصنعاني أنه مذهب أهل البيت الأولين(٢)، كما ذكر ذلك الإمام محمد بن إبراهيم الوزير(٣) ونسبه إلى الإمام يحيى بن حمزة(٤).

القول العاشر: إن أفعال العباد مقدور بين قادرين، مع عدم تمييزه إلا بالوجوه والاعتبارات، وهو قول الأشعرية(٥).

---

(١) أبوالحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، شيخ المعتزلة صنفه الحاكم أبو السعد الجشمي في الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة.من كتبه المعتمد في أصول الفقه.انظر شذرات الذهب:٣/ ٢٥٩.

(٢)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٨٨ ، ويقصدون بآل البيت فرقة الزيدية.

(٣) إيثار الحق على الخلق ص:٢٥٠.

(٤) يحيى بن حمزة (المؤيد)(٦٦٩-٧٤٥هـ) هو يحيى بن حمزة بن علي الحسيني الطالبي، ولد بصنعاء، من أكابر علماء الزيدية وعلماء اليمن، ويرى أن كراريس تصانيفه زادت على عدد أيام عمره.الأعلام:٨/ ١٤٤،البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني،دار المعرفة،بيروت:٢/ ٣٣١.

(٥)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:١١٢ .

القول الحادي عشر: قول أهل الكسب إن الأكوان ذوات ثبوتية، هي فعل الله تعالى، وفعل العبد كسب يتعلق بها، وهي متميزة منه. وقد نسب هذا القول الأمير الصنعاني إلى فرقة الكسبية من الأشعرية[1].

القول الثاني عشر: إنه لا فعل للعبد إلا الاختيار، فمتى اختار الطاعة خلقها الله عقيب اختياره، وكذلك المعصية. ونسب هذا القول الأمير الصنعاني إلى الأشعرية.

القول الثالث عشر: قول الجهمية وزعموا أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها البتة، وأفعاله كلها مخلوقة لله وحده، ولم يثبتوا كسبا للعبد، ولا مقدورا بين قادرين، وهو قول لبعض الأشعرية[2].

القول الرابع عشر: إنه لا قدرة للعبد، ولا فعل ألبتة، وإنما حركته منسوبة إليه مثل نسبة حركة الشجرة إليها. وهذا ما حكاه الشهرستاني في الملل والنحل عن غلاة الجبرية، والجبرية بذلك تركوا الجمع بين الظواهر، وركبوا اللجاج الشديد، والعناد البعيد، وجحدوا الضرورات العقلية، والبينات السمعية، وقد أجمع أهل السنة، وأهل الكلام من الشيعة والأشعرية، والمعتزلة على

---

(١)قول الكسبية منهم، قالوا: إنّ الأكوان كالحركة والسكون ذوات ثبوتية هي فعل الله، وفعل العبد كسب يتعلق بها. وهذا القول هو الذي نصره أبو الحسن- دامت إفادته- ونسبه إلى أهل السنة هكذا على الإطلاق. الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص: ٢٨٧.

(٢)الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية،ص:١٨٨، الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٨٧.

ضلالهم، والرد لقولهم، لأنهم نفوا مشيئة العبد، والله تعالى لم ينفها مطلقا لكن جعلها بعد مشيئته فقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، والجبرية نفوها، وكذلك نفوا أن يكون المكلفون مختارين غير مجبورين فكان ما شاء من اختيارهم، وهو قول جهم ومن تبعه، وقد قال بذلك بعض الصوفية[2]، وبعض المرجئة، وهم من أصناف الجهمية[3].

الخامس عشر: مذهب أهل الطبيعة:

هؤلاء ينسبون كل أثر إلى الطبيعة، لأنهم لايؤمنون بوجود الله، ويقولون بقدم المادة، وهم يرون أن الأسباب تؤثر في مسبباتها بطبيعتها وذاتها، مثلما تحرق النار بطبيعتها وذاتها، وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين، لإلحادهم وإنكارهم وجود الله عزوجل[4].

---

(١) سورة الإنسان، آية: ٣٠، سورة التكوير، آية:٢٩.

(٢) ويستشهد ابن تيمية بالشيخ إسماعيل الهروي ويقول عنه:(إنه لايثبت سبباً ولاحكمة)، كما يقول ابن تيمية عن كثير من الصوفية:(إنهم صاروا يوافقون جهماً في مسائل الأفعال والقدر، وإن كانوا مكفرين له في مسائل الصفات)انظر:الحسنة والسيئة، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة١٣٩٢هـ ص:١٨.

(٣) انظر:مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة:١/ ٢١٤، الفرق بين الفرق ص:٢٠٢.

(٤) ردّ مزاعم المبطلين عن أصول الدين ص:٦٢.

وقد ذكر الأمير الصنعاني بعد إيراده لبعض الأقوال في مسألة أفعال العباد إن كل مسألة ليس فيها من الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم كلام مبين يكثر فيها الاضطراب وينقطع بكل مدع فيها الأسباب[1].

لذا فلم يورد الأمير الصنعاني أدلة كل فريق على ماقاله، حيث أنه يرى عدم الحاجة إلى بيان ذلك.

فهذه مجمل الأقوال في مسألة خلق أفعال العباد، وقد اتفقت أغلب الأقوال على أن ما شاء الله كان، وما شاء أن لا يكون لم يكن وإنه لو شاء ما عصى، وإنه يهدي من يشاء، بخلاف قول أهل الطبيعة، ومرد هذه الأقوال عند علماء الأمة الإسلامية إلى أربعة مذاهب رئيسة، سوف نوردها مرتبة على نحو ماأوردها الإمام محمد بن عبدالهادي السندي كون ماأورده هو المشهور عند كثيرا من أهل العلم.

والمذاهب الأربعة هي على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب الجبرية.

المذهب الثاني: مذهب المعتزلة.

المذهب الثالث: مذهب الأشعرية والماتريدية.

المذهب الرابع: مذهب أهل السنة والجماعة.

وسوف نعرض فيما يلي قول كل مذهب، وأدلته.

---

(١)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٨٥.

المبحث الثاني

المذاهب الرئيسة في مسألة خلق أفعال العباد

المذهب الأول: مذهب الجبرية

يقولون إن أفعال العباد إنما هي أفعال الله، وأن العباد مجبورون على أعمالهم، لاقدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هوخالق أفعال العباد، وأعمالهم إنما تنسب إليهم مجازاً، والعباد فيها بمنزلة أوراق الأشجار في حركاتها عند مهب الريح، وذلك لأن الله تعالى علم أفعال العباد في الأزل، وقضاها وقدرها، وخلق قدرة العبد عليها، وميله إليها، واختياره إياها، بحيث يستحيل عليه تركها، فأنكروا عند ذلك حكمة الله في خلقه وأمره، فإذا صدر الذنب من أحدهم وعوتب يقول: لا ذنب له في فعله، وإنما الفاعل على سواء المحرك له غيره، وأهم فرق الجبرية: "الجهمية، أتباع الجهم بن صفوان أبومحرز السمرقندي"[1].

وقد فصل الأمير الصنعاني أقوال الجبرية إلى قولين:

الأول: على أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها ألبتة، وأفعاله كلها مخلوقة لله- تعالى، وذلك لأن الجهم يرى أن الإنسان يختلف عن الجمادات؛ لأن الله خلق بالإنسان قوة كان بها الفعل، كما خلق له إرادة للفعل واختياراً منفرداً له، لكن هذه الإرادة كاللون والطول ونحوهما مما لا إرادة للإنسان فيه ولا قدرة.

---

(١) القضاء والقدر، للمحمود ص:٢٠٣.

والثاني: أنه لا قدرة للعبد ولا فعل له البتة، وإنما حركته منسوبة إليه مثل نسبة حركة الشجرة إليها[1].

المذهب الثاني:مذهب المعتزلة

يقول الإمام محمد السندي :والمعتزلة ينفون القدر عن الله تعالى ويثبتونه لأنفسهم، فأفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها، وأن المؤثر فيها قدرتهم فقط[2]، وأنهم يأتون بالقبائح بإرادتهم بدون مشيئة الله وإرادته، بل على خلاف مراد الله، وسبب ضلالهم في أن هناك خالق غير الله هو:اعتمادهم على عقولهم في تقرير المسائل الاعتقادية، وعدم الاعتماد على النصوص النقلية من الكتاب والسنة، ولذلك فقد قدمنا أدلتهم العقلية على السمعية.

تقرير مذهب المعتزلة في الأفعال من خلال مؤلفاتهم

١ـ قال القاضي عبدالجبار بن أحمد[3]:"فصل فى خلق الأفعال:الغرض به الكلام فى أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها...".[4]

---

(١)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٨٦.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية،ص:١٤٣.

(٣) عبدالجبار:(...-٤١٥هـ) هو عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار الهمذاني، أبوالحسن، قاضي أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره، له تصانيف كثيرة منها:المغني في التوحيد والعدل.انظر الأعلام للزركلي:٣/ ٢٧٤، لسان الميزان:٣/ ٣٨٦.

(٤) شرح الأصول الخمسة:٣٢٣.

وقد اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم، وقيامهم، وقعودهم، حادثة من جهتهم... وإن من قال: إن الله خالقها، ومحدثها فقد عظم خطؤه[1].

٢ـ قال أبو القاسم البلخي في بيان ما اجتمعت عليه المعتزلة:" وأجمعوا إن الله لا يحب الفساد ولا يخلق أعمال العباد... "[2].

وقد أورد أحمد بن المرتضى المعتزلي[3] في ذكر المسائل التي أجمع عليها المعتزلة مسألة أن فعل العبد غير مخلوق فيه، كما أن الإنسان عند المعتزلة يجوز أن ينفي فعل الله –تعالى–، الذي هو القدرة بفناء الحياة بأن يقتل نفسه...ويجوز أن يبطل فعل الغير للسكون بتحريك المحل[4].

---

(١)المغني في أبواب التوحيد و العدل، تأليف عبدالجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق توفيق الطويل-سعيد زايد، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر :ج ٨/ ص٣ بتصرف.

(٢) باب ذكر المعتزلة من كتاب مقالات الإسلاميين، ضمن مجموعة فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة:٦٣.

(٣)هو: أحمد بن يحيى بن المرتضى المهدى، سجن فى صنعاء الى سنة ٨٠١هـ من مؤلفاته:البحر الزخارف فى فقه الزيدية، باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل شرح الملل والنحل، توفى سنة (٨٤٠هـ). انظر: الأعلام: ١/ ٢٦٩. والبدر الطالع:١/ ١٢٢.

(٤) القضاء والقضاء في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، المحمود: ٣١١.

وينبغي أن يعلم أن المعتزلة أنفسهم يختلفون في بعض التفصيلات حول ذلك، ولكن ما ذكرناه هو ما أجمعوا عليه، ويجد المتأمل في أقوالهم واحتجاجهم من التناقض والتعارض الشيء الكثير.

المذهب الثالث: مذهب الأشعرية والماتريدية

الأشعرية يقولون: إن الله خالق أفعال العباد، فيثبتون مرتبتي المشيئة والخلق، ويقولون أيضاً: إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله-تعالى- وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما، فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أومدخل في وجوده سوى كونه محلاً له(١).

كما يقولون إن أفعال العباد مقدور بين قادرين مع عدم التمييز إلا بالوجوه والاعتبارات، وبذلك اعتمدوا على نظرية الكسب التي اشتهروا بها، وقد فصل الأمير الصنعاني أقوالهم في هذه المسألة، وذكر أن أي مسألة ابتداعية ليس فيها من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم كلام معين يكثر فيها الاضطراب(٢).

---

(١) القضاء والقضاء في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، للدكتور المحمود: ٣١١.

(٢) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية، ص:١٠٧.

كما ذكر الأمير الصنعاني في الأنفاس الرحمانية:" بأن الحسن والقبح والطاعة والمعصية اعتبارات راجعة إلى الكسب دون الخلق فيسند إلى العبد لا إلى الله تعالى؛ وذلك لأن خلق المعصية ليس معصية، وخلق القبيح ليس بقبيح"(١).

أما الماتريدية فإنهم يثبتون للعباد إرادة جزئية، وهي غير مخلوقة، وأمرهم بأيديهم، فهم:"جعلوا كسب العباد عبارة عن إرادتهم الجزئية..."(٢).

وبهذا الأصل خالفوا المعتزلة القائلين بأن الله لا يخلق أفعال العباد بل هم الخالقون لها، وبتمييز هذا الجانب عند الأشاعرة والماتريدية، صار مذهبهم مشهوراً بأنه مذهب أهل السنة والجماعة، وهذا حق.

ولكن عند عرض مذهبهم في الجانب الثاني من قضية خلق أفعال العباد، وهوجانب تعلق أفعال العباد بهم، وهل هم الفاعلون لها؟ أوهي كسب لهم؟ وما مدى تعلق العباد بأفعالهم ...إلخ، يتضح مدى اختلافهم وبعدهم عن مذهب أهل السنة الحقيقي.

وهناك أمر آخر، وهوأن بعض كبار الأشاعرة قد رجعوا عن آرائهم التي كانوا يقولون بها في القدر إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

---

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٨٠.

(٢)القضاء والقضاء في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، للمحمود: ٣١٨.

قول الإمام أبي الحسن الأشعري

أورد الإمام محمد بن عبدالهادي السندي أن الشيخ الأشعري قد ذهب إلى أنه لاتأثير لقدرة العبد إلا في كون الفعل كسباً.[1]

كما ذكر ذلك الشيخ أبوالحسن علي بن إسماعيل (توفى سنة ٣٢٤هـ) وبين إن فعل العبد بخلق الله ابتداءً، وبخلق الله له قدرة حال الفعل لا قبله ولا أثر لها، وهذا جبر محض، وبذلك صرح إمام الحرمين والرازي والسمرقندي وغيرهم بأن مذهب الأشعري من الجبر المحض، ولذا قال سائر الأشاعرة:هذا المذهب دفع للضرورة الفارقة بين المختار والمضطر، والقدرة التي لا أثر لها.

ومن خلال تتبع كلام الإمام الصنعاني نجده يرى أن الكسب يرادف الفعل والعمل لغة في حق العبد والرب تعالى، وأن الكسب الذي أثبته الأشعري إنما هو عرفي لايصح، بل لايجوز تفسير ألفاظ القرآن به.[2]

قال الإمام الأشعري في اللمع:" إنْ قال قائل:لم زعمتم أن أكساب العباد مخلوقة لله تعالى ؟ قيل له:قلنا ذلك لأن الله تعالى يقول:﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾[3].

---

(١) الإفاضة المدنية في أبحاث الإرادة الجزئية،ص:١٦٤.

(٢)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٣١٦.

(٣) سورة الصافات، آية:٩٦.

وقال تعالى:﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[1]. فلما كان الجزاء واقعا على أعمالهم كان الخالق لأعمالهم "[2].

المذهب الرابع: مذهب أهل السنة والجماعة:

أوضح الإمام محمد السندي أن مذهب أهل السنة هو مذهب العدل والتوسيط بين المذاهب الأخرى وانه يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً.

ومذهب أهل السنة والجماعة هو أن الله خالق للحوادث بأسرها، وأنه تعالى خالق لأفعال العباد، والعباد فاعلون حقيقة، ولهم قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم، وخالق قدرتهم، وإرادتهم.[3]

ولكن نجد الإمام الأمير الصنعاني يخالف نسبة هذا القول لأهل السنة حيث يرى أن جعل القول بمسألة الأفعال من أوصاف أهل السنة ليس بصحيح، ولا وجهه يصح، حيث إن القول بخلق الأفعال بحث مبتدع، وقول مخترع باتفاق علماء الإسلام وعلام الكلام، مع أنه لم يذكر هؤلاء العلماء، ولكنه ذكر انه لم يقع في عصر النبوة أوالصحابة ولم يخطر ببال أحد منهم، وهذا القول من الأمير الصنعاني يقصر أهل السنة والجماعة على عصر الصحابة.

---

(١) سورة السجدة، آيه: ١٧.

(٢) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تأليف الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، صححه وقدم له الدكتور حمودة غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م:٦٩.

(٣) العقيدة الواسطية:ابن تيمية:٢١-٢٢، أفعال العباد:٤٠.

قول الإمام البخاري في مسألة خلق أفعال العباد

خالف بعض العلماء الكثير مما أورده الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد، ودفاعه عن العلماء في عدم تعرضهم لهذه المسألة، وهو بخلاف مايراه الإمام محمد السندي ومن هؤلاء العلماء الإمام البخاري والذي أوضح مايبين ان الله تعالى جعل للمخلوقين قولا وعملا حين قال:﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[1] فأخبر أن العمل من الحياة[2].

وذكر أيضا أن النبي صلي الله عليه وسلم جعل الإيمان والتصديق والجهاد والخير عملا .وقال النبي صلي الله عليه وسلم :(يخرج قوم تحقرون أعمالكم مع أعمالهم يقرءون القرآن [3] فبين أن قراءة القرآن هي العمل).[4]

وقال أيضا - بعد إيراده حديث جبريل -عليه السلام - في الإيمان والإسلام والإحسان- :"فسمي الإيمان والإسلام والشهادة والإحسان والصلاة بقراءتها وما فيها من حركات الركوع والسجود فعلا للعبد...".[5]

فهذه أقوال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وقد نفى الإمام الأمير الصنعاني أن يكون الإمام البخاري قد خاض في مسألة خلق أفعال العباد مع اطلاعه على ماصنفه الإمام البخاري في مسألة خلق الأفعال من تأليف كتاب

---

(١) سورة الملك، آية:٢.

(٢) خلق أفعال العباد:٩٧.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح: ٤/ ١٣٩، وأخرجه في خلق أفعال العباد: ٥٣ حديث ١١٦.

(٤) خلق أفعال العباد، للبخاري:٥٣.

(٥) المصدر السابق:٦٠.

مستقلٍ فيها، كما بين انه ذكر في أواخر صحيحه شيئاً من ذلك، ولم يأت بغير العموميات مثل قوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[2] ويأتي أنها لا تدل على خصوصية محل النزاع، حتى يخرج الخوض بها عن الابتداع[3]، وهذا نرى مخالفته لماسبق ذكره عن الإمام البخاري في ذلك والله أعلم.

المذهب الحق في مسألة خلق أفعال العباد

الذي أراه أن المذهب الحق فيما سبق من أقوال العلماء هو ما عليه أهل السنة والجماعة من السلف والخلف في أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله خالق لأفعال العباد لقوله تعالى:﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[4]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[5].

وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً ولا يرضاه دينا[6].

(١) سورة الرعد، آية:١٦، وسورة الزمر، آية:٦٢.

(٢) سورة فاطر، آية:٣.

(٣)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٣٩.

(٤) سورة القمر، آية:٤٩.

(٥) سورة الفرقان، آية:٢.

(٦) شرح الطحاوية:١/ ٣٢١.

وأن أفعال العباد تقع بمشيئته كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾(١).

والله تعالى أثبت للعباد إرادة ومشيئة وأضاف العمل إليه، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ ﴾(٢).

فأفعال العباد خلق الله تعالى وكسب من العباد بمنزلة الأسباب للمسببات، فالعباد لهم قدرة ومشيئة وإرادة، ولكنها داخلة تحت قدرة الله عزوجل ومشيئته وإرادته، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾(٣). قال ابن تيمية: "...وتحقيق الكلام أن يقال : فعل العبد خلق لله عز وجل وكسب للعباد..."(٤)

---

(١) سورة البقرة، آية:٢٥٣.

(٢) سورة الكهف، آية: ٢٩.

(٣) سورة التكوير، آية:٢٩.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، طباعة مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ١٤١٦هـ،ج٨/ ص٣٨٣، ٣٩٦، والعقيدة الواسطية، لابن تيمية، توزيع الجامعة الإسلامية بالسعودية، الطبعة الرابعة :٢١-٢٢.والقضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، المحمود، ص:٢٤٨.

وهذا القول هو خلاصة القول الحق في كل مذهب من المذاهب السابقة الذكر، فقد التزموا منهج الكتاب والسنة في تقديم الشرع، وفي بيان أن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، والله أعلم[1].

(١) فائدة: لمن يرغب معرفة أدلة كل فريق بالتفصيل فعليه بالرجوع إلى ماأورده فضيلة الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود في كتابه:القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، مطبوعات دار الوطن بالرياض،ط٢،١٤١٧هـ.

اعتراض الأمير الصنعاني على منهج الفرق في بحث المسائل التي يتعرضون لها

كان الأمير الصنعاني يعترض على منهج البحث لـدى الفـرق في المسائل التي يتعرضون لها، وكان يرى لو أن المنهج لديهم كـان مـستقيماً مـا اختلفـوا ذلك الاختلاف، وكما حذر من نقلهم من كتب الخصوم وقوله في ذلك :"ولا يحل للناظر نقل كلام أحد من كتب خصمه بعد ما عرف ما بين الفـريقين مـن التعادي والإحن، بل يجب عليه أن ينقل كلام كل فرقة من كتبها، وإنـما قلنـا: لا يحل. لأنه قد ثبت عن الشارع عدم قبول شهادة أحد الخصمين على عـدوه، وأي عداوة أعظم من عداوة أهل المذاهب؟ وكفاك عبرة بما سـمعته هنـا عـن القاضي وإمام الحرمين وابن قتيبة"(١).

ويفهم من ذلك تحذير الأمير الصنعاني – رحمه الله – للأمة والعلـماء مـن الاختلاف بين فرق الإسلام، ومن النقل من كتب الخصوم، والاكتفاء بذلك، مع تأكيده على وجوب البعد عن التعادي، والتنابز بالألقاب الـذي نهـى عنـه الكتاب، مع الالتزام في حال الرغبة في النقل عن أي فرقـة بـالعودة إلى كتبهـا التي اختارتها، وشيوخها الذين يعبرون عنها.

فالواجب على كل معارض لقـول مـن الأقـوال الإتيـان بعبـارة خـصمه وسَوْق لفظه الذي اختاره، ثم الكلام عليه بإنصاف، فكـل أحـد يؤخـذ مـن

(١)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٥٢.

قوله ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

وقد استدل الأمير الصنعاني على ماتقدم وذلك بإطلاق لفظ القدرية في مسألة القضاء والقدر على بعض الفرق كالمعتزلة والأشعرية من قبل خصومهم رغم أنه لا يصدق على أحد من الفريقين بالمعنى الذي فسروه خصومهم، وبين أن الكل براء من ذلك الاسم المذموم، وإنما عميت أبصار البصائر عن تحقيق المسألة لا لقصور من الفريقين؛ فهم أهل الأذهان السَّيَّالة والفطن الوقادة، لكن ظلمة العصبية غطت على نور بصائر الأبصار، وصيرت الفريقين يدافع كل منهم عنه في صحة كاملة[1].

وسوف يأتي توضيح نسبة الفريقين للقدرية والقول في ذلك إن شاء الله.

---

(١)المصدر السابق،ص:٢٥٣.

الفصل الثالث

حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما

المبحث الأول

قول الأمير الصنعاني في حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما

المبحث الثاني

نفي الظلم عن الله تعالى

المبحث الثالث

مراتب القدر ووجوب الإيمان بها

الفصل الثالث

حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما

المبحث الأول: قول الأمير الصنعاني في حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما

قال الأمير الصنعاني في معنى الخلق:"وقد علمت أن للخلق لغة ثلاثة معاني:

الأول: الإيجاد من العدم، وهذا المعنى يختص به رب العباد في إيجاد الأجسام.

ودليلهم:قول الله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ (١)، وقوله تعالى :﴿ أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾(٢).

والثاني: التقدير وهذا يطلق ويسند إلى الله تعالى ولا يختص به، إذ يسند إلى العباد كما يفيده أحسن الخالقين.

ودليلهم:قوله تعالى:﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾(٣) أي المقدرين إذ الآية في سياق خلق الإنسان وتقدير خلقه أطواراً.

والثالث: الكذب وهو يختص بالمخلوقين، ويتعالى عنه رب العالمين، وكل هذه نطق بها القرآن.

ودليلهم:حكايته عن الكفار أنهم قالوا في القرآن :﴿ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ ﴿٧﴾ ﴾(٤)

---

(١) سورة فاطر، آية:٣.

(٢) سورة النحل، آية:١٧.

(٣) سورة المؤمنون، آية: ١٤.

(٤) سورة ص، آية:٧.

أي كذب ومثل قوله:﴿ وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ ﴾(1) على بعض التفاسير الآتية"(2).

ويفهم من قول الصنعاني إن أشهر معاني الخلق هو التقدير، وأفعال العباد مخلوقة بهذا المعنى بلا نزاع، وهذا هو قول الإمام الجويني وأبي إسحاق وأصحابهما من الأشعرية، بل هو قول المعتزلة والشيعة.

أما القول(إن أفعال العباد مخلوقة) فإن أريد أن الله قدرها فهذا مما لا خلاف فيه، ومكتوبة لأنه قد سبق بها العلم والتقدير والكتابة، كما نطقت به نصوص الكتاب والسنة.

وإن أريد أن الله تعالى أوجدها في العباد، وأنهم ظروف لها، كإيجاد الحياة، فهذا شيء لم يقم عليه دليل من لغة، ولا كتاب ولا سنة.

أما الخلق المنسوب إلى الله تعالى المختص به فهو:

أولاً: الإيجاد من العدم الذي ملأ الله تعالى القرآن من الإخبار به والتمدح:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ﴾(3) في آيات(4)، وفي

---

(1) سورة العنكبوت، آية:17 .

(2)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية:288.

(3) سورة هود، آية:7 .

(4) قال تعالى :﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ﴾.سورة الحديد آية(4).

بعضها: ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ ﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾(٣).

والثاني من معاني الخلق: التقدير، قال تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾(٤).

فالأول: يختص بالله، وليس في لغة العرب أن كل شيء يسمى مخلوقاً، والدليل: على من ادعى ذلك، ونحن نمنعه لوجهين:

أحدهما: إن تسمية كل شيء بذلك يحتاج إلى نقل صحيح عن أهل اللغة وهو معدوم، ولم يعهد عن أحد من أهل اللغة أنه يقول: خلقت قعوداً ولا قياماً ولا صلاة ولا صياماً.

الثاني: إنه يفهم من كثير من نصوص الكتاب والسنة وكلام البلغاء أن ذلك يختص ببعض الأمور دون بعض، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝ ﴾(٥) فَعَطْفُ الهدى المتعلق بالأفعال على الخلق المتقدم

---

(١) سورة النباء، آية:٣٧، ق، آية :٣٨، الأحقاف آية:٣، الدخان، آية:٧، ٣٨، الزخرف، آية:٨٥، ص، آية:٦٦، ٢٧، ١٠، الصافات، آية:٥، السجدة، آية:٤، الروم، آية:٨، الشعراء، آية:٢٨، ٢٤، الفرقان، آية: ٥٩، الأنبياء، آية:١٦، طه، آية:٦، مريم، آية:٦٥، الحجر، آية:٨٥، المائدة، آية:١٨، ١٧.

(٢) سورة فصلت، آية:٩ .

(٣) سورة النحل، آية:٤ .

(٤) سورة المؤمنون، آية:١٤ .

(٥) سورة طه، آية:٥٠ .

لها، ظاهره المغايرة في التسمية، وفيه:﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾[1] وهي أبين آية في هذا المعنى لأنه قسم المسميات إلى قسمين مختلفين متغايرين:

أحدهما: الخلق وهو أخصهما.

وثانيهما: الأمر وهو أعمهما لأن الخلق نوع من جنس الأمر يدخل تحته بدليل قوله تعالى:﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُ﴾[2] فدخل فيه الخلق والأمر. ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم:(أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله والذين يشبهون بخلق الله)[3] وفي الحديث الآخر أنه يقال للمصورين:(فليخلقوا حبة أو شعيرة)[4]ولم يقل لهم: اخلقوا قياماً ولا قعوداً ولا قيل لمن قام أو قعد: إنه ضاهي خلق الله، ومثله في الصحيح ذم الواشمات

---

(١) سورة الأعراف، آية:٥٤ .

(٢) سورة هود، آية:١٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب اللباس باب ماوطئ من التصاوير:٥ج/ ص٢٢٢١ حديث رقم٥٦١٠، ومسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ مافيه:٣/ ١٦٦٨ حديث رقم ٢١٠٧.

(٤) ونصه ماأخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب قول الله تعالى والله خلقكم:٦/ ٢٧٤٧ حديث رقم ٧١٢٠:(عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً).وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة باب تحريم تصوير الحيوان واتخاذ مافيه:٣/ ١٦٧١ حديث رقم ٢١١١.

بتغيير خلق الله، وهذه الأحاديث صحيحة وهذه أحاديث صحاح، فيها الفرق المعلوم من الدين والعقل بين خلق الله وفعل العبد، ومن هنا أجمعت الأشعرية أن أفعال العباد من حيث نسبت إليهم لا تسمى خلقا، بل تسمى كسباً وعملا وفعلاً، والوجه في هذا كله: أن أهل اللغة- يسمونها بذلك فرقا بينها وبين إيجاد الأجسام من العدم وتصويرها(١).

ولهذا فالأشعرية لا تسمي أفعال العباد خلقاً حيث نسبت إليهم، بل تسمى بهذه الأسماء،أعني كسباً وفعلاً وعملا، فدعوى تسميتها خلقاً دعوى مجردة تحتاج إلى دليل يقطع الخلاف، والله أعلم.

(١)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٩٣.

المبحث الثاني

نفي الظلم عن الله تعالى

تعريف الظلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الظلم هو التصرف في ملك الغير، والقبيح: ما شرع الله ذم فاعله"(١).

قال أهل السنة: إن الله تعالى حكم عدل يضع الأشياء مواضعها فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين.

وقد أشار الشيخ محمد السندي إلى دليله بقوله: لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب طاعته، وهو القاهر فوق عباده وله كل شيء، وهو دلالة على استحالة وقوع الظلم والقبح منه لله تعالى: لأن الظلم والقبح هو ما شرع الله وجوب ذم فاعله وذم الفاعل بما ليس له فعله، ولن يكون كذلك حتى يكون متصرفا فيما غيره أحق وأملك به وبالتصرف فيه منه، فوجب استحالة ذلك في حقه تعالى.

وأكثر أهل السنة والحديث، وجماهير المثبتين للقدر يقولون إن الظلم ممكن مقدور، ولكن الله تعالى منزه عنه، لا يفعله بل حرمه على نفسه لكمال علمه وعدله، ولهذا مدح نفسه بأنه لا يظلم الناس شيئا، ومن المعلوم أن المدح

---

(١) منهاج السنة: ٣/ ٢١ .

إنما يكون بترك المقدور عليه، لا بقدر الممتنع.

وهذا ما أورده شيخ الإسلام فقال: طائفة قالوا: بل الظلم مقدور ممكن، والله تعالى منزه لا يفعله لعدله، ولهذا مدح الله نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئا، والمدح إنما يكون بترك المقدور عليه لابترك الممتنع[1].

وقالت الجهمية والأشاعرة: إنه التصرف في ملك الغير، أوهو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته.

وهؤلاء يقولون إن الظلم – بالنسبة لله – ليس بممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجوده منه فإنه عدل، والظلم منه ممتنع غير مقدور، وهو محال لذاته كالجمع بين النقيضين، وكون الشيء معدوماً موجوداً[2].

وقالت المعتزلة في تعريف الظلم: بأنه الفعل الخالي عن نفع ودفع واستحقاق. والله تعالى عند المعتزلة عدل لا يظلم، لأنه لم يرد وجود شيء من الذنوب، لا الكفر ولا الفسوق، ولا العصيان، بل العباد يفعلون ذلك بغير مشيئته.

فكل فريق اصطلح لنفسه معنى للظلم وجعله المراد بالظلم في الكتاب والسنة، فكل فسره باصطلاحه، وهذا الاختلاف عائد إلى مسألة التحسين والتقبيح العقليين، وجماهير الأمة من المثبتين لهما، والنفاة لهما- وهم بعض الأشعرية- اختلفوا بعد ذلك، فالنفاة قالوا: إنه لا يقبح الفعل ولايحسن إلا

(١) منهاج السنة: ١/ ١٣٥ بتصرف.

(٢) القضاء والقدر للمحمود: ٢٧٩.

للنهي عنه والأمر به.[1]

الأدلة على تنزيه الله تعالى نفسه عن الظلم:

١ـ قوله تعالى:﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ ﴾[2] .فليس الظلم من صفات الله تعالى، ولم يظلم أحد من خلقه سبحانه.كما أنه تعالى لايريد أن يقع الظلم على عباده فقال تعالى:﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾﴾[3] .ووعد سبحانه بمضاعفة الحسنات مع عدم ظلمه ولو لمثقال ذرة قال تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾[4].

٢ـ قوله تعالى:﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾[5]. أي لايخاف ظلماً من الله تعالى بل ثوابا وأجرا على ماقدمه من العمل الصالح.

وقد ورد في السنة النبوية تحريم الله تعالى للظلم، ونهي عباده من ظلم بعضهم البعض، ففي الحديث القدسي الصحيح:(يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً)[1] .

---

(١)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٥٥.

(٢) سورة فصلت، آية:٤٦ .

(٣) سورة غافر، آية:٣١ .

(٤) سورة النساء، آية:٤٠ .

(٥) سورة طه، آية:١١٢.

وقد نقل شيخ الإسلام عن الأشاعرة في كتابه الموسوم بمنهاج أهل السنة أنه صرح الأشعري والقاضي أبو بكر وأبوالمعالي والقاضي أبويعلى محمد بن الحسين بن محمد البغدادي (توفى سنة ٤٥٨ هـ) وغيرهم بأن الظلم بالنسبة إلى الله غير متصور أصلا، لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب طاعته وهو القاهر فوق عباده، وإله كل شيء، وهم لا يجوزون التعذيب لا بجرم سابق، ولا لأمر لاحق.(٢)

(١)عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال:(يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا. يا عبادي:كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدونى أهدكم، يا عبادي:كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم، يا عبادي:كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسونى أكسكم، يا عبادي:إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعا فاستغفرونى أغفر لكم، يا عبادي:إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي:لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا، يا عبادي: لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئا، يا عبادي:لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر، يا عبادي:إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن خلاف ذلك فلا يلومن إلا نفسه). أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم:٤/ ١٩٩٤،حديث رقم٢٥٧٧، وابن حبان:٢/ ٣٨٥، حديث رقم :٦١٩.

(٢) انظر منهاج السنة النبوية:١/ ١٣٥.

ويفهم من هذا عدل المولى عزوجل ورحمته بعباده وإحاطته بكل شيء قال إياس بن معاوية إياس بن معاوية المزني البصري (توفى سنة ١٢٢هـ):ما خاصمت بعقلي أحداً إلا القدرية، قلت:أخبروني ما الظلم؟! قالوا:أن يتصرف الإنسان فيما ليس له، قلت: فلله كل شيء).

كما أخرج أبو داود وابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (توفى سنة٢٧٣هـ) والإمام أحمد بن حنبل الشيباني بأسانيدهم عن أبي بن كعب بن قيس الأنصاري (توفى سنة٢٢هـ) وابن مسعود عبدالله بن مسعود الهذلي (توفى سنة٣٢هـ) وحذيفة موقوفاً، وعن زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري (توفى سنة ٤٥هـ) مرفوعاً:(لَوْ أَنَّ اللهَّ عَذبَ أَهْلَ سَماوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمالِهِمْ وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللهَّ مَا قَبِلَهُ اللهُّ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَك، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّار. قَال: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللهَّ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَال: مِثْلَ ذَلِكَ .قَالَ ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمانِ فَقَال مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَحَدَّثَنِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ[1])[2].

(١)أخرجه أبو داود في كتاب السنة باب القدر حديث رقم (٤٠٧٧)، وابن ماجه في السنن، تأليف محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، في كتاب المقدمة، باب في القدر حديث رقم (٧٤)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، ١٣٩٥هـ، وأحمد:٥/ ١٨٢-١٨٣، ١٨٥، ١٨٩ .

(٢) انظر: الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية،ص:١٦٠.

وقد رد الأمير الصنعاني على الإمام محمد السندي بعد إيراده هذا المعنى فقال:هذا أحد قولين نقلهما ابن تيمية في منهاج السنة وهو قول الأقل من الأمة والأئمة.

ثم قال[1]:(القول الثاني:إن الظلم مقدور، والله تعالى منزه عنه، وهذا قول الجمهور من المثبتين للقدر ونفاته، وهو قول كثير من النظار المثبتة للقدر وغيرهم، وهذا كتعذيب الإنسان بذنب غيره كما قال الله تعالى:﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾[2] وهؤلاء يقولون:الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري، وغير فعله الاختياري مستقر في فطر العقول، فإن الإنسان لو كان له ابن في جسمه مرض أو عيب خلْقي فيه لم يحسن ذمه ولا عقابه على ذلك، ولو ظلم ابنه أحدا لحسن عقوبته على ذلك)[3].

وخلاصة القول في ذلك أن خلق الله تعالى لأفعال العباد، واختصاصه أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة فليس هذا من الظلم في شئ باتفاق أهل السنة والجماعة، وسائر المثبتين للقدر من جميع الطوائف، ولكن القدرية تزعم أن ذلك ظلم، وتتكلم في التعديل، والتجويز بكلام متناقض فاسد، وجميع

---

(١) أي الإمام ابن تيمية.

(٢) سورة طه، آية:١١٢.

(٣) منهاج السنة النبوية :٣/ ٢٢-٢٣.

نصوص الكتاب والسنة إنما تدل على هذا القول، وهذا القول فيه إثبات كمال عدله تعالى وعظيم إحسانه، فان العبد لا يخاف أن يظلمه الله فيعاقبه بغير جرم ولا ذنب، أوبذنب غيره، كما لايخاف أن ينقص من عمله شيئا، وإنما يخاف مما اكتسبته يداه في حياته من الذنوب والآثام. والظلم يقع على الناس من قبل أنفسهم لا من قبل الله تعالى لأنهم هم الذين يفعلون الذنوب والآثام باختيارهم ومشيئتهم .

قال تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[1].

فالله تعالى يمن على من يشاء ويهدي من يشاء ويوفق من يشاء ويضل من يشاء ويخذل من يشاء، ومن ظن أن منته على المؤمنين دون الكافرين ظلم منه فهذا خطأ وجهل.

---

(١) سورة يونس، آية: ٤٤.

المبحث الثالث:

مراتب القدر ووجوب الإيمان بها

أشار الأمير الصنعاني إلى مراتب القدر الأربع ووجوب الإيمان بها وأن كل كائن لا بد له من تقدم أمور أربعة : علم الله به، وتقديره إياه، وقضاؤه به، وكتابته في اللوح، سواء كان ذلك الكائن من أفعال الله تعالى أو من أفعالنا[1]، كما قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾[2].

وبذلك تكون مراتب القدر أربعا، وهي إجمالاً :

الأولى: **العلم**: أي أن الله علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم.

الثانية: **الكتابة**: أي أن الله كتب مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ.

الثالثة: **المشيئة**: أي أن ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن، وأن ليس في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئته – سبحانه – ولا يكون في ملكه إلا ما يريد.

الرابعة: **التقدير والخلق**:أي أن الله خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد كما دلت على ذلك النصوص[3].

---

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٣٢٤.

(٢) سورة الحديد، آية، ٢٢ .

(٣) العقيدة الواسطية لابن تيمية :٢١، وشفاء العليل لابن القيم: ٢٩ .

وقد ذكر الأمير الصنعاني ثلاثة أحاديث في الدلالة على هذه المراتب، لكنها لا تدل إلا على مرتبتي العلم والكتابة، منها ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال:(إن أول ما خلق من شيء القلم، وأمره أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، والكتاب عنده، ثم قرأ:﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾[1] إلى أن قال:والموقوف من هذه في حكم المرفوع؛ إذ لا يقال من قبيل الرأي والاجتهاد كما لا يخفى، فهذه الأربعة يجب على كل مكلف الإيمان بها، ومن نفى واحداً منها كنفاة القدر فقد نفاها، ومن نفاها فقد رد ما علم من ضرورة الدين)[2]. وما ذكره ابن الأمير من المراتب لم يشر فيه إلى مرتبة الخلق.

كما أن هناك عدد من الأدلة على هذه المراتب الأربع منها ما يلي :

فمما يدل على مرتبة العلم قول الله تعالى:﴿ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾ ﴾[3]، وغيرها من الآيات الكثيرة الدالة على شمول

(١) سورة الزخرف:آية (٤).والحديث أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥٠ برقم ١٠٨).وقال الألباني:(حديث صحيح رجاله كلهم ثقاة).السلسلة الصحيحة: ١/ ٢٠٧ برقم ١٣٣ .

(٢) إيقاظ الفكرة، للأمير:٢/ ٤٠٣ .

(٣) سورة الطلاق، آية : ١٢ .

علمه عز وجل لجميع الكليات والجزئيات، وعلمه أزلي وهو من صفاته الذاتية[1].

وقوله ﷺ :(ما منكم من نفس إلا وقد علم الله منزلها من الجنة والنار...)[2].

ومما يدل على مرتبة الكتابة قول الله تعالى:﴿ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ﴾[3].

وفي الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال:كنا جلوساً مع النبي ﷺ ومعه عود ينكت به في الأرض فنكس وقال:(ما منكم من أحدٍ إلا وقد كتب مقعده من النار أوالجنة، فقال رجل من القوم : ألا نتكل يا رسول الله.قال:لا.اعملوا فكل ميسر لما خلق له،ثم قرأ:﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ ﴾[4])[5].

ومما يدل على مرتبتي العلم والكتابة مجتمعة في آية واحدة قوله عزوجل :﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾ ﴾[6]، وغير ذلك من الآيات، والأحاديث الدالة على

---

(١) إيقاظ الفكرة، للأمير:٢/ ٤٠٢-٤٠٨ .

(٢) الحديث تقدم تخريجه.

(٣) سورة طه، آية:٥١-٥٢ .

(٤) سورة الليل، آية:٥ .

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) سورة الحج، آية:٧٠ .

كتابة المقادير، وأن الله سبحانه قد كتب جميع ما سبق به علمه أنه كائن، وتشتمل هذه المرتبة على الإيمان باللوح والقلم.

ومما يدل على مرتبة المشيئة قول الله تعالى:﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾[2].

وقوله ﷺ:(قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفها كيف يشاء)[3]. إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على أن لله عز وجل المشيئة التامة، والقدرة الشاملة، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. سواء كانت مما يتعلق بفعله أم بفعل المخلوقين.

ومما يدل على مرتبة الخلق قوله تعالى:﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[4].

وغير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على أن جميع الكائنات مخلوقة لله عز وجل.

---

(١) سورة يونس، آية:٩٩ .

(٢) سورة التكوير، آية:٢٩ .

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) سورة الرعد، آية:١٦.

وما سبق من الأدلة على هذه المراتب هي أيضاً من أدلة وجوب الإيمان بالقدر وثبوته. وقد دل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، الكتاب والسنة وأقوال السلف -رحمهم الله-.

قال عزوجل:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾[1].

وقال تعالى:﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴾[2]، وقول عزوجل :﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾[3] إلى غير ذلك.

ومن الأحاديث ما أخرجه الترمذي عن جابر -رضي الله عنه- قال:قال رسول الله -ﷺ-:(لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه)[4].

وأخرج أبوداود سليمان بن الأشعث الأزدي، والترمذي من حديث عبادة بن الصامت[5] -رضي الله عنه- أنه قال لابنه:إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان

(١) سورة القمر، آية:٤٩ .

(٢) سورة الرعد، آية:٨ .

(٣) سورة الأحزاب، آية:٣٨ .

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره و شره، (تحفة الأحوذي ٦/ ٢٩٧ برقم ٢٢٣١) بلفظه، و قال الترمذي: (حديث غريب)؛وفي السلسلة الصحيحة للألباني حديث رقم (٢٤٣٩).

(٥)هو الصحابي الجليل:عبادة بن الصامت بن قيس بن أصوم بن فهر الخزرجي الأنصاري، أحد نقباء الأنصار، وكنيته، أبوالوليد، شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان ممن جمع

حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:(إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، فقال يارب وما أكتب؟ قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة، يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول:من مات على هذا فليس منا)(1).

وأخرج مسلم، والترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص(2) (رضي الله عنهما) قال:سمعت رسول الله ﷺ يقول:(كتب الله تعالى مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء). هذه رواية مسلم، ورواية الترمذي:(قدر الله المقادير قبل أن يخلق السموات والأرضين بخمسين ألف سنة)(3).ومن الأدلة حديث جبريل المشهور، وفيه أن جبريل

القرآن في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان يعلم أهل الصفة القرآن، توفي رضي الله عنه بالرملة، وقيل ببيت المقدس سنة ٢٤هـ، وعمره٧٢سنة.انظر:أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف علي بن أبي الكرم ابن الأثير، نشر المكتبة الإسلامية :٣/ ١٠٦-١٠٧ .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب القدر في الباب ١٧ الذي عقب باب ما جاء في الرضا بالقضاء (تحفة الأحوذي:٦ /٣٠٧-٣٠٨ برقم ٢٢٤٤) بنحوه وقال:هذا حديث غريب؛وأحمد في المسند :٥/ ٣١٧ .

(٢) عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي، أسلم قبل أبيه، وكان يكتب عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- الحديث بإذنه، في صحيفة سماها:الصادقة، وكان من علماء الصحابة وعبادهم، توفي بمصر، وقيل بالشام سنة٦٥هـ.انظر:البداية والنهاية لابن كثير:٨/ ٢٦٣-٢٦٤ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب حجاج آدم و موسى -عليهما السلام- (شرح النووي ١٦/ ٣١٠ برقم ٢٦٥٣) بلفظه.والترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في الرضا بالقضاء (الباب الذي بعده).

سأل النبي ﷺ عن الإيمان فقال:(أن تـؤمن بـالله، وملائكتـه، وكتبـه ورسـله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)[1].

ويفهم منه وجوب الإيمان بمراتب القدر من العلم، والكتابة، والمشيئة، والتقـدير والخلق.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان، والإسلام، والإحسان (شرح النـووي ١/ ٢١٣ برقم ٨) بلفظه؛وأخرج البخاري بنحوه عن أبي هريرة في كتاب الإيمان، بـاب سـؤال جبريـل النبـي ﷺ عن الإيمان، والإسلام والإحسان :١/ ١٤٠ (برقم ٥٠).

الفصل الرابع

موقف الأمير الصنعاني من نفاة القدر

المبحث الأول

تكفير القدرية

قول الإمام السندي والإمام الصنعاني في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية

المبحث الثاني

الأدلة على أن المعتزلة قدرية وأقوال العلماء في ذلك

الفصل الرابع

موقف الأمير الصنعاني من نفاة القدر

المبحث الأول: تكفير القدرية

القدرية هم: نفاة علم الله بالمغيبات وقدره[1]. وهم أربعة أصناف:

أ ـ القدرية النافية.

ب ـ القدرية المجبرة.

ج ـ القدرية المشركية.

د ـ القدرية الإبليسية.[2]

الأدلة على أن القدرية مجوس هذه الأمة:

١ ـ حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لاقدر. من مات منهم فلاتشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلاتعودوه، وهم شيعةُ الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال)[3].

---

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية، ص: ٢٥٥.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: ٨/ ٦٣ـ٦٥.

(٣) أخرجه أبوداود في السنن، كتاب السنة باب في القدر: ٤/ ٢٢٢ حديث رقم ٤٦٩٢، وأحمد في مسنده: ٥/ ٤٠٦، ٤٠٧ حديث رقم ٢٢٣٥٩، وهو حديث حسن.

٢ـ مارواه ابن أبي حازم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم)[١].

تكفير الأمير الصنعاني للقدرية:

قال الأمير الصنعاني في تكفير القدرية:(واعلم أن نفاة علم الله بالمغيبات وقدره لاينبغي التوقف في كفرهم[٢]:

الأول: لردهم آيات من القرآن نحو:﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾[٣]، ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ۝١٠٩﴾[٤]، وهي كثيرة في القرآن.

الثاني : إنه ﷺ جعل في حديث عمر في سؤال جبريل الإيمان بالقدر جزءاً من الإيمان المطلوب من العباد الدخول فيه.

الثالث: ما رآه ابن عمر منهم.

---

(١)هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر:٤/ ٢٢٢ حديث رقم٤٦٩١، الحاكم أبو عبد الله فى المستدرك على الصحيحين :١/ ١٥٩ .

(٢) قال ابن تيمية:(وقول اولئك كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم).

(٣) سورة الأنعام، آية:٧٣، سورة التوبة، آية:٩٤، ١٠٥، سورة الرعد، آية:٩، سورة المؤمنون، آية:٩٢، سورة السجدة، آية:٦، سورة سبأ، آية:٣، سورة الزمر، آية:٤٦، سورة الحشر، آية:٢٢، سورة الجمعة، آية:٨، سورة التغابن، آية:١٨، سورة الجن، آية:٢٦ .

(٤) سورة المائدة: آية:١٠٩، ١١٦، سورة التوبة، آية:٧٨، سورة سبأ، آية:٤٨ .

الرابع : الأحاديث الواردة في ذمهم، وهي إن لم تصح الصحة الاصطلاحية فمجموعها يدل على أن لها أصلاً في الجملة، فلو كانت المعتزلة هم القدرية أعني نفاة علم الله للمغيبات لكانوا كفاراً، ولايقول بهذا الأشعرية...)[١].

ولكن الأمير الصنعاني يرى أن القدر ليس بمعنى الجبر إذ يقول:(..هذا، وأما توهم من توهم أن القدر هو الجبر وعدم الاختيار: فإنه وهم باطل قطعاً باتفاق الفريقين، بل بالأدلة القطعية الواضحة في العقل والنقل، وإلا لزم أن الله تعالى مجبور في أفعاله لتقدم علمه بها وتقديره لها، ولا يقوله مؤمن...)[٢].

وتسمية الأمير الصنعاني للقدرية بهذا الاسم من عدة وجوه هي:

(**أحدها**: النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة المشهورة في إثبات القدر.

والثاني: إن الصحابة ومن بعدهم من السلف لم يزالوا على الإيمان بإثبات القدر وإغلاظ القول على من ينفيه.

الثالث: إنا أثبتناه لله تعالى، وزعموا :أنهم مخترعون لأفعالهم، ولم يتقدم لها علم، فَمَنْ أثبته لنفسه كان أن ينسب إليه أولى ممن نفاه عن نفسه، وأثبته لغيره. انتهى.)[٣].

---

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٥٥.

(٢)المصدر السابق،ص:٢٥٥.

(٣) المصدر السابق،ص:٢٤٧.

والإمام الصنعاني ينفي مايطلقه الأشعرية من قولهم إن القدرية هم نفاة علم الغيب والقائلون بأن أفعالهم بقدرتهم كون هذا اصطلاح لا يحل تفسير الحديث به في ذم القدرية ولا غيره[1].

والإمام محمد بن عبدالهادي السندي لم يكفر القدرية بخوضهم في القدر ولكنه أطلق عليهم لفظ القدرية وقال: إنه وقع نظرهم على تنزيه الله وتقديسه، فقالوا: لا يليق بجلال حضرته، وباهر حكمته، أن يخلق في العبد فعلاً، ويعاقبه عليه[2].

---

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية، ص: ٢٤٣، ٢٥٥.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، ص: ١٢٧.

قول الإمام السندي والإمام الصنعاني
في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية

أولاً:قول محمد السندي :

قال الإمام محمد بن عبدالهادي السندي في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية:"فمنهم من قال بالقدر، ومنهم من قال بالجبر[1]، ولا يكفر أحد من هذين الفريقين بهذه العقيدة الفاسدة، فإن الجبرية وقع نظرهم على عظمته تعالى! فقالوا:ينبغي أن يكون هو الموجد، ولايكون في شيء مما في الكون تأثير لغيره.

وأن القدرية وقع نظرهم على تنزيهه وتقديسه!، فقالوا:لا يليق بجلال حضرته، وباهر حكمته، أن يخلق في العبد فعلاً، ويعاقبه عليه.

فمطلوب كل من الفريقين إثبات جلال الله وكبريائه، إلا أنه اقتصر أمر كل منهما على أمر واحد بالعين العوراء، فحفظ شيئاً، وغاب عنه أشياء..."[2].

(١) الجبر:خلاف الكسر، وقال في الصحاح:(وأجبرته على الأمر أكرهته عليه، وأجبرته أيضاً:نسبته إلى الجبر، أما الجبر في الاصطلاح فمعناه:نفي الفعل عن العبد، وإضافته إلى الرب، أي أن الله يجبر العباد على أعمالهم، والعباد مجبورون على أفعالهم، ليس لهم أي دور فيها. الصحاح للجوهري:٢/ ٣١٢ .

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئة،ص:١٢٨.

ثانياً: قول الأمير الصنعاني:

وقد ذكر ذلك حيث قال:"أن لفظ القدرية لا يصدق على أحد من الفريقين بالمعنى الذي فسروه به، وأن الكل براء من ذلك الاسم المذموم، وإنما عميت أبصار البصائر عن تحقيق المسألة لا لقصور من الفريقين؛ فإنهم أهل الأذهان السَّيَّالة والفطن الوقادة، لكن ظلمة العصبية غطت على نور بصائر الأبصار، وصيرت الفريقين يدافع كل منهم عنه في صحة كاملة، ثم فرعوا على ذلك الخوض في النسبة، هل يكون لمن أثبت أو لمن نفى؟ وكل طائفة جاءت بأدلة على مُدَّعاها"[1].وقد بين الأمير الصنعاني أن القدرية نسبة إلى نافي الأقدار التي هي بمعنى علم الغيب، وأنها ليست صفة لفرقة الأشعرية ولا لفرقة المعتزلة، بل لفرقة الأُنُفِيَّة نفاة علم الغيب عن الله.

وعلى هذا فالمعتزلة والأشعرية لايطلق عليهم صفة القدرية، وهم غالطون أومغالطون في الترامي بهذه الصفة المذموم من اتصف بها .

وخلاصة القول في ذلك إنه إنْ أريد بالقدرية من أثبت القدر فالفريقان المعتزلة والأشعرية قدرية، لأنهم أثبتوا لله تعالى علمه بالغيب وتقديره لكل كائن قبل كونه، وإن أريد بلفظ القدرية من نفاه:فالكل من الفريقين غير قدرية.

---

(١)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٥٢.

رد الأمير الصنعاني على من يسمي المعتزلة قدرية لأنهم اثبتوا القدرة لأنفسهم

كان الأمير الصنعاني يرى أن من زعم أن المعتزلة تسمى قدرية لأنهم أثبتوا القدرة لأنفسهم أنه قول باطل؛ لأن كلا من فريقي الأشعرية والمعتزلة يُثبت القدرة لنفسه، وإنما خلافهم في أثر القدرة ماذا هو؟ ولأن أحاديث الذم للقدرية لم تكن موجهة لمن أثبت القدرة لنفسه فلا تجدي هذه النسبة، ولأنه خلاف اللغة إذ لو كان نسبه إلى إثبات القدرة لقيل: القُدْرية بضم القاف وسكون الدال المهملة، وبالجملة: فبطلان هذا واضح أوضح من الشمس، ومن الذي تدركه الحواس الخمس، وعلى هذا فمن توهم أن القدر هو الجبر وعدم الاختيار: فإنه وهم باطل قطعاً باتفاق الفريقين، بل بالأدلة القطعية الواضحة في العقل والنقل، وإلا لزم أن الله تعالى مجبور في أفعاله لتقدم علمه بها وتقديره لها، ولا يقوله مؤمن(١).

ونفهم من ذلك وجوب الحذر من تكفير طوائف المسلمين، والخوض في مايؤدي إلى الفرقة والاختلاف بين علماء الإسلام. والله أعلم.

(١)المصدر السابق،ص:٢٥٥.

المبحث الثاني

الأدلة على أن المعتزلة قدرية وأقوال العلماء في ذلك

أولا: إن انتشار مذهب المعتزلة في القدر مرتبط بانتشار مذهبهم عموماً، وقولهم بالقدر هوألصق ما يكون بهم، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح لقباً من ألقابهم فهم يسمون:(القدرية)، مع ملاحظة أن المعتزلة أنفسهم ينفون عنهم هذا اللقب، ويقولون:إنه ينطبق على المجبرة، وأنهم – على زعمهم- أهل السنة، والسبب واضح وهوورود أحاديث عن النبي ﷺ في ذم القدرية، وأنهم مجوس هذه الأمة(١) (٢).

قال الأمير الصنعاني نقلاً عن القاض عياض بن موسى اليحصبي (توفى سنة ٥٤٤هـ):"...ومن العجب أن القاضي عياض في شرح مسلم قال ما سمعته من أن القدرية هم الأنفية، وأنهم قد انقرضوا ثم قال آخراً: وبالحقيقة فالقدرية الذين وسمهم صلى الله عليه وآله وسلم بها وسمهم، هم مجوس هذه الأمة، **وهم معتزلة هذا الوقت وقدريته** لأنهم جعلوا أفعال العباد بين فاعلين وأن الخير من الله والشر من عبده فأدخلوا مع الله شركاء في قدرته وضاهوا المجوس والوثنية في كفرهم"(٣)،انتهى بلفظه.

---

(١) انظر الحديث ص:٨٠.

(٢) شرح الأصول الخمسة :٧٧٢-٧٨٠، والمغني في أبواب التوحيد والعدل :٨/ ٣٢٦.

(٣) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٤٦.

والمعتزلة هم ورثة لمذهب القدرية الأولى التي خرجت في أواخر عهد الصحابة رضى الله عنهم والتي نفت علم الله بأفعال عباده، وتقديره لها وأن الأمر مستأنف،وهم الذين تبرأ منهم الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

فهل المعتزلة تنفى علم الله بأفعال العباد كأسلافهم الأولين ؟

الجواب:إن المعتزلة تخالف القدرية الأولى، وتثبت علم الله بأفعال عباده قبل كونه.

قال الأشعري في المقالات:"وأجمعت المعتزلة على أن الله لم يزل عالما قادرا حيا"(١).

وقال الحافظ بن حجر(٢) - رحمه الله - نقلا عن القرطبي(٣):"والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها.. . وإنما خالفوا السلف في

(١) المقالات للأشعري:١٥٧ .

(٢)العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)هو:أحمد بن علي بن حجر بن محمد الكناني العسقلاني، أبوالفضل شهاب الدين، من أئمة العلم، ومن أشهر العلماء، أصله من عسقلان بفلسطين، وولد بالقاهرة وأقبل على الحديث، ورحل في طلب العلم، ولي قضاء مصر، ثم اعتزل.انظر:الأعلام:١/ ١٧٨-١٧٩ .

(٣)القرطبي (١٧٤-٢٣٨هـ):هو الإمام عبدالملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي، أبومروان، إمام في الفقه المالكي، عالم الأندلس، وفقيهها في وقته، وله مؤلفات كثيرة منها:الواضحة في السنن والفقه، تفسير موطأ مالك.انظر الأعلام للزركلي:٤/ ١٥٧، لسان الميزان:٤/ ٥٩-٦٠ (ت١٧٤).

زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستغلال، وهو مع كونه مذهبا باطلا أخف من المذهب الأول"[1].

وعند المعتزلة: إن الله هو الذي أقدر العبد بأن خلق له قدرة.

وقد نقل الأمير الصنعاني عن بعض العلماء القول بأن علم الله محدث هو قول طائفة من المعتزلة قد انقرضوا، ولم يبق منهم أحد، وأنه قول قوم من الرافضة والجهمية.[2]

ويفهم مما تقدم الاختلاف الكبير بين العلماء في اثبات نفي المعتزلة لعلم الله تعالى أونفيه، وموافقتهم لمن سبقهم في نفي علم الله بأفعال العباد، والله أعلم.

(١)فتح الباري: ١/ ١٩٨ .

(٢)الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية،ص:٢٤٤.

القسم الثاني : التحقيق

مقدمة التحقيق:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلامضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمابعد:

فإن كتاب الإفاضة المدنية في أبحاث الإرادة الجزئية للإمام محمد بن عبدالهادي السندي يعتبر من أهم المراجع التي اختصت بدراسة مسألة خلق أفعال العباد، والإرادة والكسب، وأقوال أهل السنة والجماعة(١)، والمعتزلة، والجهمية في هذه المسألة، وربما يعتبر هذا الكتاب الوحيد للإمام محمد السندي الذي ألفه في مجال العقيدة الإسلامية، حيث إن مجمل ماألفه كان في الحديث، وقد ذكر فيه تفصيلاً لأقسام أفعال العباد، وماوقع فيه الخلاف بين أرباب الآراء، وأصحاب الأهواء، مع إيراد الدليل لكل قول في ذلك.

(١) أهل السنة: هم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وهم من كان على ماكان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من غير ابتداع ولازيادة في الدين، ولانقص منه، ولااختراع. انظر: شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي، (ـ٧٩٣هـ) تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٤هـ: ١/ ٧١.

اسم الكتاب المحقق: الإفاضة المدنية في أبحاث الإرادة الجزئية.

حث المؤلف على طلب العلم:

لقد بدأ الإمام محمد السندي - رحمه الله - كتابه هذا بالحث على طلب العلم ونبذ التقليد، والتحذير من الأوهام والأباطيل، ووجوب الإيمان بشواهد التنزيل فقال: "اعلم أن مَنْ سَوَّدَ لوح خياله بالنقوش المألوفة، وصارت همته بمصيبة الجمود مولوفة معروفة، ولم يخرج عن ربقة التقليد، ولم ينظر بعين الإنصاف بالبصر الحديد، فالغالب أنه لا يلقي إلى بعض كلامنا السمع وهو شهيد، لكن من آمن إيماناً صادقاً بشواهد التنزيل، وطرح ما عنده من الأوهام والأباطيل، فهو إن شاء الله يهتدي إلى سواء السبيل، وهو الهادي ونِعْمَ الوكيل".

إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

الكتاب مقطوع بنسبته إلى الإمام محمد بن عبدالهادي السندي -رحمه الله- ويتبين ذلك بأمور:

١-ماجاء في النسخة الخطية من نسبة هذا الكتاب للإمام أبي الحسن السندي. ومن ذلك قوله:" فيقول العبد الفقير إلى مولاه القدير أبو الحسن النقشبندي السندي مولداً المدني موطناً: إنه لما طلب مني بعض أفاضل أرباب الكمال، وأماثل أصحاب الأفضال، أن أسطر ما أظهر لي الفياض المتعال،

وأحرر ما مَنَّ عليَّ بكشفه ودقه بالبال، من دقائق مسألة خلق الأفعال، أقدمت عليه مراعاة للامتثال، وإن كان خلاف مقتضى الحال، وسميته بـ **(الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية)**، مستعينا بذي المجد والجلال، وإليه الإنابة وعليه الاتكال"[1].

٢ - ذكر تلميذه الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني لهذا الكتاب في مواضع من كتبه منها:

- **في كتابه الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية الذي ألفه رداً منه على أستاذه أبوالحسن السندي فقال:**" فإن الشيخ العلامة أبا الحسن السندي نزيل المدينة النبوية، وحامل لواء السنة السَّنية، في تلك البقاع القدسية، قد مَنّ الله تعالى عليه بتدريس كتب السنة في المسجد النبوي الشريف، فهو في عصره إمامُ الحرمين:كتب رسالة تتعلق بتحقيق مسألة خلق أفعال العباد، أفاد فيها كل الإفادة وأجاد".
- **في ديوانه والذي ورد فيه** أنه كتب الأنفاس الرحمانية في الإفاضة المدنية جواباً على رسالة وصلت إليه من المدينة المنورة للشيخ أبي

(١)الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية،ص:١٢٥.

الحسن السندي[1].

- في كتابه:أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل وقد ورد في صفحة (٢٢٤)، أنه أرسل الرسالة المسماة بـ (الأنفاس الرحمانية)إلى المدينة المنورة سنة ١١٦٩هـ، بعد أن وصلت رسالة الإمام أبي الحسن السندي في سنة ١١٦٢هـ.

٣- نقل العلماء الذين ترجموا للأمير الصنعاني أنه ألف كتاب :الأنفاس الرحمانية اليمنية رداً على كتاب شيخه الإمام محمد بن عبدالهادي السندي ومنهم:

- نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف، لمحمد بن محمد زباره، بعنوان الأنفاس الرحمانية (٢/ ٥٢٥).مركز الدراسات والبحوث اليمني – بيروت، دار الآداب، طبعة١٤٠٥هـ.
- كتاب الروض النضير في ترجمة المجتهد الكبير، شيخ الإسلام محمد بن إسماعيل الأمير، تأليف ابنه إبراهيم بن الأمير، مخطوط، صنعاء، المكتبة الغربية مجموع٢١،ص١٥٥،ص ٢٣٤.
- مؤلفات محمد بن إسماعيل الصنعاني، لعبدالله بن محمد الحبشي، مجلة العرب -السعودية- العدد(٩)ربيع الأول ١٣٩٣هـ.

---

(١) ديوان الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ علي بن الشيخ عبدالله آل ثاني، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤هـ ص:٢٣٣ .

- هجر العلم ومعاقله في اليمن، تأليف القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، الصفحة(١٨٥٦).

نسخة مخطوط الكتاب:

وقد حصلت على هذه النسخة الوحيدة لكتاب الإفاضة المدنية في أبحاث الإرادة الجزئية وذلك في مكتبة أحد العلماء في اليمن، ولم أجد له نسخة أخرى، رغم البحث الجاد عن ذلك.

التعريف بالنسخة:

النسخة كانت موجودة لدى الشيخ وليد الربعي من علماء اليمن بمدينة صنعاء، بالجمهورية اليمنية، وقد تفضل جزاه الله خيراً بإهدائي هذه النسخة عندما بينت له رغبتي في تحقيقها ، وكذلك عندما عرضت له كتاب الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية وارتباطه الوثيق بهذه النسخة، وكان مماجعلني أحرص على البحث عن هذا الكتاب الثمين توجيه أستاذي الفاضل المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور عبداللطيف محمد العبد – وفقه الله –، وذلك حرصاً منه على معرفة الحق في أقوال كل من الطرفين، والاطلاع على كامل النصوص التي أوردها الإمام أبوالحسن في هذا المخطوط، والتي لم يلتزم الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني بإيرادها كاملة.

تاريخ تأليف المخطوط:

لم يرد في نسخة المخطوط تاريخ تأليفها، ولكن الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني ذكر في كتابه:أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل في صفحة (٢٢٤)، أنه أرسل الرسالة المسماه بـ :الأنفاس الرحمانية إلى المدينة المنورة سنة ١١٦٩هـ، بعد أن وصلت إليه رسالة شيخه الإمام أبوالحسن السندي في سنة ١١٦٢هـ.

وصف نسخة المخطوط

-اسم الكتاب: الإفاضة المدنية في أبحاث الإرادة الجزئية.

- اسم المؤلف: محمد بن عبدالهادي أبو الحسن السندي.

- أول النسخة:"بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله سابق القدر والقضاء، فاطر الأرض والسماء، الذي يصور في الأرحام كيف يشاء...".

- آخر النسخة:"...وصلى الله على سيدنا محمد، وآله الطاهرين، إلى يوم الدين، آمين آمين آمين".

- نوع الخط : خط نسخ جيد.

- الناسخ:أحمد بديع.

- عدد الأوراق:٣٢ورقة.

-عدد الأسطر في الورقة٢٢ سطراً.

- عدد الكلمات في السطر: ١٢-١٣ كلمة.

سبب تأليف الكتاب:

ذكر الإمام محمد بن عبدالهادي السندي أن سبب تأليفه لكتاب الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية مراعاة لرغبة أفاضل أرباب الكمال، وكشف لدقائق مسألة خلق الأفعال، **فقال:**" إنه لما طلب مني بعض أفاضل أرباب الكمال، وأماثل أصحاب الأفضال، أن أسطر ما أظهر لي الفياض المتعال، وأحرر ما مَنَّ عليَّ بكشفه ودقه بالبال، من دقائق مسألة خلق الأفعال، أقدمت عليه مراعاة للامتثال، وإن كان خلاف مقتضى الحال، وسميته بـ الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، مستعينا بذي المجد والجلال، وإليه الإنابة وعليه الاتكال"[1].

خطتي في تحقيق الكتاب وتخريجه:

قدمت للكتاب بمقدمة بينت فيها:

١- أهمية الكتاب.

٢- اسم الكتاب.

٣- حث الإمام أبي الحسن السندي على طلب العلم ونبذ التقليد.

٤- إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

٥- نسخة مخطوط الكتاب.

---

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، ص: ١٢٥.

٦- التعريف بنسخة مخطوط الكتاب.

٧- تاريخ تأليف المخطوط.

٨- وصف نسخة المخطوط.

٩- سبب تأليف الكتاب.

١٠-إثبات صورة من المخطوط.

١١-عزوت الآيات القرآنية إلى سورها بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

١٢-عزوت الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة، بذكر الكتاب والباب والجزء ورقم الحديث أوالصفحة، مرة واحدة لكل حديث على مداره.

١٣-ميزت الآيات بجعلها بين ﴿ ﴾، والآثار وأقوال العلماء بجعلها بين " "، سواءً داخل النصوص أوخارجها.

١٤-إذا كان الحديث في الصحيحين البخاري ومسلم أو أحدها اكتفيت بالعزو إليهما، لتلقي الأمة لهما بالقبول، أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني أعزوه إلى ثلاثة مصادر فأكثر إن وجد مع الإشارة في الغالب إلى درجة الحديث.

١٥-ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط، وذكرت

مصادر ترجمة كل واحد منهم، مرة واحدة على مداره، وذلك لتكرار ذكر الأعلام.

١٦- لم أترجم للأنبياء أوالرسل -عليهم الصلاة والسلام-، أوالأئمة الأربعة من الخلفاء الراشدين -رضي الله عنهما-.

١٧-عزوت الشعر إلى قائله، وأثبت مصادره.

١٨-شرحت الألفاظ الغريبة، وذكرت مصادرها.

١٩-عرفت بالفرق والطوائف والأماكن التي ورد ذكرها في المخطوط، مرة واحدة على مداره، وذلك لتكرار ذلك.

٢٠-اعتمدت بعض الرموز في البحث على النحو الآتي:

- (مخ) تعنى مخطوط.- (ف) تعني مصور على ميكروفيلم.

- (خ) نسخة. - (ج) تعني الجزء.

- (ص) تعني صفحة. - (ط) طبعة. (د) تعني دكتور.

بالإضافة إلى تحقيق الهمزة عند ورودها مثل في كلمة (الفائزين).

٢١-ميزت ما أورده الإمام أبوالحسن السندي من أقوال العلماء، وأدلتهم بخط أسود عريض.

٢٢-علقت على المسائل الاعتقادية بمايزيدها وضوحاً.

٢٣- أرجعت الأقوال التي أخذ منها المؤلف إلى مصادرها.

النص المحقق

خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله سابق القدر[1] والقضاء[2]، فاطر الأرض والسماء، الذي يصور في الأرحام كيف يشاء، وينشئ ما يشاء من الأشياء.

---

(١)القدر لغة:يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، وهو بتسكين الدال وفتحها مع فتح القاف، والقدر بالفتح الاسم، والقدر بالسكون ـ المصدر، ويطلق القدر على الحكم والقضاء.

والقدر شرعاً:هو تقدير الله تعالى ـ الأشياء في القدم، وعلمه ـ سبحانه ـ أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته ـ سبحانه ـ لذلك ومشيئته له، ووقوعها على حسب ماقدرها وخلقه لها. .انظر الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ:٢/ ٧٨٦، ، العقيدة الإسلامية وأسسها لعبدالرحمن بن حسن حبنكة الميداني الطبعة التاسعة١٤٢٠هـ، دار القلم بدمشق ص:٦٢٦.

(٢) القضاء لغة:هو بالمد، ويقصر، وأصله:قَضَايٌ، فلما جاءت الياء بعد ألف زائدة متطرفة همزت، وجمعه أقضية، وهو إحكام الشيء وإتمام الأمر، وهذا أصل معنى القضاء، وإليه ترجع جميع معاني القضاء الواردة في اللغة، وقد يأتي بمعنى القدر، وقد ورد لفظ القضاء ومشتقاته كثيراً في القرآن الكريم.انظر الصحاح:٦/ ٢٤٦٣، ولسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت:١٥/ ١٨٦ـ١٨٧ .

والقضاء في الشرع: هو تقدير الله تعالى ـ الأشياء في القدم، وعلمه ـ سبحانه ـ أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته ـ سبحانه ـ لذلك ومشيئته له، ووقوعها على حسب ماقدرها وخلقه لها..انظر العقيدة الواسطية، لابن تيمية :٢١، وقد سبق عرض ذلك مفصلا في قسم الدراسة.

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء، وآله سادة الأولياء، وصحبه قادة الأصفياء، ومن تشبث بدينهم إلى يوم الجزاء، وبعد:

فيقول العبد الفقير إلى مولاه القدير، أبو الحسن النقشبندي[1] السندي مولداً المدني موطناً:

إنه لما طلب مني بعض أفاضل أرباب الكمال، وأماثل أصحاب الأفضال، أن أسطر ما أظهر لي الفياض المتعال، وأحرر ما مَنَّ عليَّ بكشفه ودقه بالبال، من دقائق مسألة خلق الأفعال، أقدمت عليه مراعاة للامتثال، وإن كان خلاف مقتضى الحال، وسميته بـ**الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية**، مستعينا بذي المجد والجلال، وإليه الإنابة وعليه الاتكال.

اعلم أن مَنْ سَوَّدَ لوح خياله بالنقوش المألوفة، وصارت همته بمصيبة الجمود مولوفة معروفة، ولم يخرج عن ربقة التقليد[2]، ولم ينظر بعين الإنصاف

---

(١) النقشبندية: تنسب إلى الشيخ بهاء الدين محمد بن محمد البخاري الملقب بشاه نقشبند ٦١٨ ـ ٧٩١هـ وهي طريقة من طرق الصوفية انتشرت في فارس وبلاد الهند وآسيا الغربية. انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف الدكتور مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ: ١/ ٢٧١ .

(٢) التقليد لغة: من القلادة: وهي ماجعل في العنق، ومنه تقليد الولاة الأعمال، أووضع الشيء في العنق مع الإحاطة به، ويسمى ذلك قلادة والجمع: قلائد، قال تعالى: ﴿وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾. {سورة المائدة: ٢} والتقليد في الشرع: هو قبول قول الغير من غير حجة. انظر القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، دار الفكر-بيروت، سنة ١٤٠٣هـ ص: ٣١٢، مختار الصحاح، تأليف

بالبصر الحديد، فالغالب أنه لا يلقي إلى بعض كلامنا السمع وهو شهيد، لكن من آمن إيماناً صادقاً بشواهد التنزيل، وطرح ما عنده من الأوهام والأباطيل، فهو إن شاء الله يهتدي إلى سواء السبيل، وهو الهادي ونِعْمَ الوكيل.

ثم اعلم أنه قد اتفق الأماثل من أهل الإسلام على أن جميع المحدثات من الجسمانيات- وما عدا الأفعال من العرضيات[1]- إنما هي من خلقه تعالى حسب مشيئته وتقديره، وليس فيها تقدير ذاتي لقدرة غيره، وكاد يعترف بها الفجار من عبدة الأحجار !، وقال الله عز وجل : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾[2].

قال سبحانه وتعالى في سورة المؤمنون :﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾[3].

محمد بن أبي بكر الرازي، دار القلم-بيروت ص:٥٤٨، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الطبعة الثانية، مكتبة الرشد بالرياض:٣/ ١٠١٦ .

(١) العرض: هو مايعرض في للجوهر مثل الألوان والطعوم، والذوق واللمس، وغيره ممايستحيل بقاؤه بعد وجوده.انظر التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ: ص٨٠ .

(٢) سورة لقمان، الآية:٢٥ .

(٣) سورة المؤمنون، الآية :٨٨، ٨٩ .

أنواع أفعال العباد

وأما أفعال العباد فما كان منها طبيعة تحصل بطبع الجسم من غير توقف على شيء كحرق النار عند وقوف العبد عليها، أو قائمة بالعبد من غير شعوره بها كالنمو وهضم الغذاء، أوكانت بشعوره لكن من غير إرادة كالمرض والصحة وحركة يد المرتعش، / ٢أ/ أو كانت بالإرادة لكن من غير فكرة كتطبيق الإنسان أجفان عينيه عند تقريب حديدة محماة منها، فهذه الأقسام ملحقة بما تقدم في أنه لا تأثير فيها إلا للموجد الحق تعالى شأنه.

بقى منها قسم آخر - وهو المقصود بالبيان- وهو ما يحصل بعد الفكرة والروية، بأن تنبعث الإرادة إليه بعد ظهور الخير والصلاح في فعله.

وهذا القسم يشارك القسم الأخير من الأقسام السابقة في انبعاث الإرادة، ويفارقه في سرعة انجلاء الخير وبطئه، وتسمى هذه الإرادة الحاصلة بعد الروية اختيار افتعال من الخير، لأنه انبعاث إلى ما ظهر بالروية أنه خير.

فهذا القسم قد اختلف فيه أرباب الآراء وأصحاب الأهواء على عدة أنحاء:

فمنهم من قال بالقدر، ومنهم من قال بالجبر(١)، ولا يكفر أحد من هذين

---

(١) الجبر: خلاف الكسر، وقال في الصحاح: (وأجبرته على الأمر أكرهته عليه، وأجبرته أيضاً: نسبته إلى الجبر، أما الجبر في الاصطلاح فمعناه: نفي الفعل عن العبد، وإضافته إلى الرب، أي أن الله يجبر العباد على أعمالهم، والعباد مجبورون على أفعالهم، ليس لهم أي دور فيها. الصحاح للجوهري: ٢/ ٣١٢.

الفريقين بهذه العقيدة الفاسدة، فإن الجبرية[1] وقع نظرهم على عظمته تعالى! فقالوا: ينبغي أن يكون هو الموجد، ولا يكون في شيء مما في الكون تأثير لغيره. وأن القدرية[2] وقع نظرهم على تنزيهه وتقديسه!، فقالوا: لا يليق بجلال

---

(١) قال الجرجاني: الجبرية: هو من الجبر، وهو إسناد فعل العبد إلى الله، وعرف المقريزى الجبرية في كتابه الخطط فقال: المجبرية: الغلاء في نفى استطاعة العبد قبل الفعل، وبعده ومعه، ونفي الاختيار له ونفي الكسب، وقال الشهرستاني: الجبر هو نفى الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، فالجبر هو نسبة فعل الأفعال إلى الله عز وجل وان العبد لا فعل له ألبته بل الفاعل هو الله تعالى، وعلى ذلك فالجبرية: هم الذين ينفون قدرة العبد ومشيئته وأوضح فرقة تمثل هذا الاتجاه: الجهمية الذين يردون كل شيء إلى الله، والعبد عندهم أشبه ما يكون بريشة في مهب الريح.

والجهمية: نسبة إلى جهم بن صفوان الضال المبتدع، تلميذ الجعد بن درهم أول من صدر عنه القول بخلق القرآن، انظر: الفرق بين الفرق، عبدالقاهر بن طاهر البغدادي(ت٤٢٩هـ)، دار التراث، القاهرة، ص:٢١١، الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، بمهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، دار الفكر ١٤٠٠هـ.ص:١/ ٩٧ .

(٢) القدرية: هم نفاة القدر، وظهرت تلك الفرقة في البصرة وأول من تكلم في القدر رجل من أهل العراق كان نصرانياً اسمه(سيسويه) ثم أسلم ثم تنصر، وأخذ عنه معبد الجهني ثم غيلان الدمشقي والقدرية أربعة أصناف:

أ ـ القدرية النافية.

ب ـ القدرية المجبرة.

ج ـ القدرية المشركية.

د ـ القدرية الإبليسية.

حضرته، وباهر حكمته، أن يخلق في العبد فعلاً، ويعاقبه عليه.

فمطلوب كل من الفريقين إثبات جلال الله وكبريائه، إلا أنه اقتصر أمر كل منهما على أمر واحد بالعين العوراء، فحفظ شيئاً، وغاب عنه أشياء، بخلاف أهل السنة فإنهم جمعوا بين الحسنيين[1]، وأدوا حق كلٍ من الأمرين؛ لأن إثبات الإله يُلْجِئُ إلى النظر إلى عظمته وغناه الذاتي، وإثبات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يُلْجِئُ إلى النظر إلى حكمته ومراعاة(إِلَه الأسماء)[2].

هذا ولما كان المقصود بيان عقيدة أهل السنة، وكان كمال ظهورها متوقفا على بيان قول الجبرية والقدرية لما بينهما من التقابل، فالأشياء تتبين بأضدادها أحببت أن أذكرهما أولاً، وأتبعهما ببيان ما هو الحق ثانياً، وأفرد كلاً منهما في باب على حدة، وبالله التوفيق.

انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية١٤١٦هـ:٨/ ٦٣ـ٦٥ .

(١) في الأصل: الحسنين بياء واحدة.

(٢) جل جلاله، وتقدست أسماؤه.

أقوال العلماء في مسألة خلق أفعال العباد

القول الأول: قول الجهمية

الباب الأول : في قول أهل الجبر

اعلم أنه ذهب الجهمية(١)- وهم أصحاب جهم بن صفوان الترمذي(٢)- إلى أن المؤثر في فعل العبد هي قدرة الله فقط، ولا أثر لقدرة العبد فيه(٣) أصلاً

---

(١)الجهمية:اتباع جهم بن صفوان الذى قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وزعم أيضا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط وان الكفر هو الجهل به فقط وقال لافعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به.وزعم أيضا أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد وقال لا أصفه بما يجوز إطلاقه على غيره كشيء موجود وحي وعالم ومريد ونحو ذلك ووصفه بأنه قادر وموجود وفاعل وخالق ومحيي ومميت لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده. وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية ولم يسم الله تعالى متكلما به. انظر:الفرق بين الفرق ص:١٩٩، الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم بن علي بن أحمد الظاهري، دار الفكر ١٤٠٠هـ:٤/ ١٥٥، الملل والنحل: ١/ ٨٦.

(٢)الجهم بن صفوان هو:أبو محرز السمرقندي الراسبي الضال، رأس الجهمية، وإليه تنسب، من موالي بني راسب من أهل خراسان. كان في زمان صغار التابعين، زرع شراً عظيماً، ظهرت بدعته بترمذ وقتله سلم بن أحوز المازني بمرو سنة٢٨٨هـ في آخر ملك بني أمية وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية١٤٠٦هـ :٦/ ٢٦، برقم٨، الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الخامسة، سنة١٩٨٠م:٢/ ١٣٨ .

(٣) في هامش المخطوط ما نصه: أقول:لم يجزم ابن تيمية في منهاج السنة بنسبته إلى جهم وأتباعه، بل قال (إن صح النقل عنهم. ثم قال. وأشد الطوائف قرباً من هؤلاء هو الأشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم)،منهاج السنة النبوية:٣/ ١٠٩ ،ومع هذا يثبت للعبد

لا إيجاداً / ٢ب/ ولا كسبا، وليس فيه اختيار من الله !

أدلة الجهمية:

وقالوا: إن أفعال العباد إنما هي أفعال الله، صدرت من محض المشيئة، وصرف الإرادة، فإنها ليست بمقصود بها مصالح العباد، والعباد فيها بمنزلة أوراق الأشجار في حركاتها عند مهب الريح؛ وذلك أن الله تعالى علم أفعال العباد في الأزل، وقضاها وقدرها، وخلق قدرة العبد عليها، وميله إليها، واختياره إياها، بحيث يستحيل عليه تركها؛ لأنه يجبذ وقوع ما أراد الله ويتعذر تخلف مراده عند إرادته، فأنكروا عند ذلك حكمة الله في خلقه وأمره، فإذا صدر الذنب من أحدهم وعوتب يقول: لا ذنب له في فعله، وإنما الفاعل على سواء المحرك له غيره.

رد أبوالحسن السندي على الجهمية

ورُدَّ بالمنع بأن ما ذُكر لا يستلزم عدم الكسب بالمعنى الذي سنذكره، وبالنقيض أنه يلزم منه بطلان الأمر والنهي والثواب والعقاب والمدح والذم، وبالمعارضة بما يدل على تحقق الكسب من ضرورة الفرق بين حركة الباطش

قدرة محدثة واختياراً، يقول: (إن الفعل كسب للعبد لكنه يقول لا تأثر لقدرة العبد في إيجاد المقدر، ولهذا قال من قال إن هذا الكسب الذي أثبته الأشعري غير معقول، قال: وجمهور الإثبات على أن العبد فاعل لفعله حقيقة وله قدرة واختيار، وقدرته مؤثرة في مقدورها كما يؤثر القوي والطبائع وغير ذلك من الشروط والأسباب)، منهاج السنة النبوية: ٣/ ١٠٩، انتهى بلفظه.

والمرتعش ومن السمعيات كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ (٢١)﴾[2] وأمثالها.

وبالإلزام[3] بأن يعاقبوا ويعذبوا حتى يتوبوا عن هذه العقيدة الفاسدة، فإن ضجوا وصاحوا قيل لهم: إن تعذيبنا إياكم من الله، ونحن مجبورون على زعمكم. فإذا لم تعذرونا[4] فكيف تحتجون به فيما ترتكبون، والاحتجاج بالقدر في الذنوب بديهي البطلان، فإن المظلوم لو احتج بالقدر لاحتج ظالمه به، ولو كان في القدر حجة لم يحسن لوم أحد أحداً.

حجاج آدم موسى عليهما السلام

اعلم أنه قد احتج أصحاب الصحاح إلا النسائي[5] بأسانيدهم المتصلة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (التقى آدم وموسى، فقال موسى لآدم: أنت الذي أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة، قال له آدم: أنت الذي اصطفاك الله برسالته، وأنزل عليك التوراة، قال: نعم، قال: فوجدتها كتبت

(١) سورة البقرة، الآية:٢٨٦ .

(٢) سورة الطور، الآية:٢١ .

(٣) في المخطوط وبالازام .

(٤) في الهامش: (بالقدر).

(٥) النسائي: (٢١٥-٣٠٣هـ) هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن دينار أبو عبدالرحمن النسائي صاحب السنن أصله من نسا بخرسان. انظر الأعلام للزركلي: ١/ ١٧١، البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد أبوملحم وأخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ: ٢/ ٢٣٩ .

عليَّ قبل أن يخلقني[1]، قال: نعم، قال: فحجَّ آدمُ موسى)[2].

انتهى بلفظ البخاري[1] فهذا الحديث الصحيح قد أشكل على كثير من

(١) استنبط ابن حجر في:(فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف ابن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق الشيخ عبدالعزيز بن باز، نشر إدارة البحوث العلمية والأفتاء بالرياض، السعودية):١١/ ٤٣٣، مايلي:أن التائب لا يلام على ماتيب عليه منه ولاسيما إذا انتقل عن دار التكليف.

(٢)أخرجه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن باب واصطنعتك لنفسي :٤ / ١٧٦٤، حديث رقم ٤٣٦٧، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، وخدمه محمد عبدالباقي فؤاد، ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٠هـ، وكذلك ورد بعدة ألفاظ في :مسلم في صحيحه كتاب القدر باب حجاج آدم موسى حديث رقم:٤٧٩٤، صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، والترمذي في السنن كتاب القدر عن رسول الله باب ماجاء في حجاج آدم موسى حديث رقم:٢١٣٤، وأبي داود في كتاب السنة باب في القدر حديث رقم:٤٠٧٩، تأليف سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق عزة عيد الدعاس، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ، وابن ماجه في المقدمة من السنن باب في القدر حديث رقم:٧٧، وأحمد في مسنده حديث رقم:٩٤١٦، المسند، تأليف الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، وابن حبان حديث رقم:٦١٨٠ من طرق عن سفيان، عن عمرو بن دينار، كما أخرجه البخاري:٤/ ١٩٢، و:٩/ ١٨٢، ومسلم:٨/ ٥٠، من طرق عن ابن شهاب الزهري عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، وأخرجه مسلم:٨/ ٥٠، والبخاري:٤/ ١٢١، من طريق أبي سلمه بن عبدالرحمن عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد:٢/ ٤٦٤، من طريق عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري:٦/ ١٢٠، ومسلم:٨/ ٥١، من طرق عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد:٢/ ٣١٤، ومسلم:٨/ ٥١، من طريق معمر عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد:٢/ ٣٩٨، والترمذي:٢١٣٤، وابن حبان:٦١٧٩، من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة.

المتبحرين المحققين، فظاهره يدل على أَنَّ موسى أنكر على آدم عليهما السلام فيما وقع عنه من الخطيئة فإنه أجاب بالتمسك بالقدر الأزلي، وصوبه في جوابه نبينا عليه الصلاة والسلام في حينه.

/ ١٣أ/ قال:(فحج آدم موسى)[٢] أي غلب عليه بالحجة[٣]، وأجاب بجواب شافٍ كافٍ. مع أن المجمع عليه عند أهل السنة أن الواجب على العبد إذا صدرت منه معصية أن يراها من قصوره وكسبه وتسويل نفسه الأمارة ويندم عليها، ويتوب من ساعته، ولا يسيء الأدب مع ربه الحكيم، فيسندها إلى قضائه القديم، كما أساء إبليس حيث قال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[٤] ولا يُجَوِّز هذه الإساءة إلا الجبرية، الذين هم من أعظم جنود إبليس وأتباعه.

فأجابوا عن هذا الإشكال بأجوبة متعددة:

(١) البخاري(١٤٩ـ٢٥٦هـ)هو أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري، قال عنه أحمد بن حنبل : ماأخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.انظر:سير أعلام النبلاء:١٢/ ٣٩١، الأعلام للزركلي:٦/ ٣٤ .

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) قال ابن حجر العسقلاني في شرحه لهذا الحديث في كتابه"فتح القدير":١١/ ٤٣٣، قوله(فحج آدم موسى) تقرير لماسبق.برفع آدم وهو فاعل:أي غلبه بالحجة، وظهر عليه بها. فتح القدير، تأليف الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت١٢٥٥هـ)، حققه وخرج أحاديثه وفهرسها، سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

(٤) سورة الحجر، الآية:٣٩ .

الأول: إن الإنكار على المذنب إنما شُرع حال تلبسه بالمعصية، لدفع مفسدته، وبعد انقضاء فعله قبل توبته، دفعاً لفساد ما يتوقع من عَوْدِهِ إلى تلك المعصية وأمثالها.

وأما بعد التوبة فلا وجه للإنكار لما مضى، لأنه لا يمكن دفعه بعد وقوعه فلا معنى لشرعية الزاجر في حقه، ولا لأجل المستقبل، لأن التوبة الصادقة مانعة من ذلك فلا حاجة إلى التوبيخ، لا سيما إذا علم قبول توبته وتحقق امتناع عوده كما كان.

قال آدم حين أنكر عليه موسى عليهما السلام، وأشار إلى هذا الجواب المحقق ابن الهمام[1] في المسايرة واكتفى به، وفيه أنه قال: (أتلومني على ذنب تبت عنه، ولا يمكن صدوره مني)[2].

الثاني: ما نقلوه عن الجمع أنهما إنما تحاجّا في العالم العلوي الروحاني بعد اندفاع مواجب الكسب ورفع التكليف، لا في عالم الأسباب، والذي لم يجر فيه قطع النظر عن الوسائط، ولايمكن للعاصي مثله ما دام في دار التكليف، وفيه أنه يقتضي أن الكافر والفاجر لو يحتج بالقدر بعد خروجه عن دار التكليف تقوم حجته بل لله الحجة البالغة، كيف والأنبياء الكرام عليهم السلام يقرون

(١)ابن الهمام(٧٩٠-٨٦١هـ)هو محمد بن عبدالواحد بن عبد الحميد بن مسعود كمال الدين المعروف بابن الهمام، من مؤلفاته المسايرة، وفتح القدير في شرح الهداية.انظر الأعلام للزركلي:٦/ ٢٥٤ .

(٢) تقدم تخريجه.

يوم القيامة بما صدر عنهم في الدنيا من نفوسهم وينسبونها إليهم فيقول آدم:(إنه نهاني عن الشجرة فعصيته)، ويقول نوح:(كانت لي دعوة دعوت بها على قومي)، ويذكر إبراهيم كذباته، ويقول موسى:(إني قتلت نفساً لم أومر بقتلها)، (كما) أن عيسى يقول: -كما في رواية الترمذي[1]- (إني عُبدت من دون الله)[2] مع أنه لم يصدر منه في ذلك شيء، لكن لما كان متعلقاً به رآه مانعاً

(١)الترمذي(٢٠٩-٢٧٩هـ)هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي أبوعيسى من أئمة الحديث وحفاظه، وكان يضرب به المثل في الحفظ. انظر: الأعلام للزركلي:٦/ ٣٢٢.

(٢) ونص الحديث: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّم:أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا فَخْرَ وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلا فَخْر، وَمَامِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ، آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ، إلا تَحْتَ لِوَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الارْضُ وَلا فَخْرَ، قَالَ فَيَفْزَعُ النَّاسُ ثَلاثَ فَزَعَاتٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ أَنْتَ أَبُونَا آدَمُ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَيَقُولُ إِنِّي أَذْنَبْتُ ذَنْبًا أُهْبِطْتُ مِنْهُ إِلَى الأرْضِ، وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُ إِنِّي دَعَوْتُ عَلَى أَهْلِ الارْضِ دَعْوَةً فَأُهْلِكُوا، وَلَكِنِ اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ إِنِّي كَذَبْتُ ثَلاثَ كَذِبَاتٍ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنْهَا كَذِبَةٌ إلا مَا حَلَّ بِهَا عَنْ دِينِ اللهِّ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ إِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ إِنِّي عُبِدْتُ مِنْ دُونِ اللهِّ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا قَالَ فَيَأْتُونَنِي فَأَنْطَلِقُ مَعَهُمْ قَالَ ابْنُ جُدْعَانَ قَالَ أَنَسٌ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَآخُذُ بِحَلْقَةِ بَابِ الْجَنَّةِ فَأُقَعْقِعُهَا فَيُقَالُ مَنْ هَذَا فَيُقَالُ مُحَمَّدٌ فَيَفْتَحُونَ لِي وَيُرَحِّبُونَ بِي فَيَقُولُونَ مَرْحَبًا فَأَخِرُّ سَاجِدًا فَيُلْهِمُنِي اللهُّ مِنْ الثَّنَاءِ وَالْحَمْدِ فَيُقَالُ لِي ارْفَعْ رَأْسَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ وَقُلْ يُسْمَعْ لِقَوْلِكَ وَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي قَالَ اللهُّ فيه:(عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا)، قَالَ سُفْيَانُ لَيْسَ عَنْ أَنَسٍ إلا هَذِهِ الْكَلِمَةُ فَآخُذُ بِحَلْقَةِ بَابِ الْجَنَّةِ فَأُقَعْقِعُهَا قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ.، أخرجه الترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ومن سورة بني إسرائيل

من الإقدام على الشفاعة.

/ ٣ب/ **الثالث**: ما أورده في حاشية الترمذي- تبعاً لما في حاشية ابن ماجه[1]-:

أنه قد تحقق قطعاً أن الأفعال كلها لله، وكلها قيد حكمة بالغة، ولا يوصف بحسن ولا قبح إلا بالشرع، ولا ينكر على فعل من أفعال الله تعالى، ولا من أفعال خلقه إلا بإذنه وأمره، وموسى ما كان مأموراً من الله بالإنكار على آدم.

وفيه أن كون الأفعال لله لا تقتضي عدم الإنكار على الكاسب، وقوله:(لا توصف...) الخ، قلنا:إنه قد علم حكم ما صدر عن أبي البشر بنهي الله عنه، وقوله:(لا ينكر ...) الخ، قلنا:إن مجرد كون الفعل منكراً يجوز الإنكار على كاسبه، فإنه مقتضى عبودية العبد أن يبغض من خالف سيده، أَمَا قرع سمعك ما أخبر الله به تعالى عن غيظ جهنم على من كَذَّبَ بالساعة فقال:﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴿١٢﴾﴾[2]، على أنه لو كان الأمر كما ذكر

حديث:٣٠٧٣، سنن الترمذي، تأليف محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض، نشر المكتبة الإسلامية.

(١)ابن ماجه (٢٠٩-٢٧٣هـ):هو محمد بن يزيد الربعي القزويني، من مؤلفاته كتابه سنن ابن ماجه، وهو أحد الكتب الستة المعتمدة.انظر:تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية-الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ:٩/ ٥٣٠، الأعلام للزركلي:٣/ ٢١ .

(٢) سورة الفرقان، الآية:١٢ .

لقال: أتلومني من غير أن تؤمر بـه، ومـا قبـل اللـوم بالـشرع لمـا كـان منفيـا بالضرورة، إذا لم يكن مأموراً به لم يتعرض له، وإنما أفـاد أنـه لا يحـسن اللـوم عليه عقلا؛ لعدم كونه مـستقلا، ففيـه أن محـض الكـسب يوجـب التحـسين واللوم، والمدح والذم، والكاسب هو العبد خلافاً للجبرية.

الرابع: ما أشار إليه القـسطلاني[1] أن موسـى إنـما أنكـر عـلى آدم باعتبـار الكسب، فأجابه آدم بأن مثلك المطلع كيف يذكر الكسب الـذي هـو الـسبب وينسي الأصل، وفيه أن سيد العارفين المطلعين على الحقائق كان ينكـر المنكـر وحق له.

الخامس: أن آدم لم يحتج بالقدر على إنه لم يرتكب المنهي ولكنـه قـال:إنـه كان مكتوبا عليَّ قبل أن أُخْلَقَ. فلابد من اختيار كسبه، فأنا مضطر إلى اختياره لا تنقل فيه، وليس معناه أنـه مـا كـان ارتكـاب معـصيته لكـوني مـضطراً في اختياره، وفيه: أنه لا يدفع الإشكال إذ ليس للعاصي أن يقول: كنت مضطراً في هذه المعصية، وإن كانت معصية، ولا يقال للعاصي احتج بمثلـه عـلى مـن عاتبه إن فاز بالحجة.

(١)القسطلاني:(٢٠هـ-٧٩٧هـ) : هو أحمد بن الحسن بن الـزين محمـد بـن أحمـد بـن محمـد بـن أحمـد القسطلاني المكي، شهاب الدين، كان يتكسب من كتابة الوثـائق.انظـر الـدرر الكامنـة في أعيـان المائـة الثامنة، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، (ت٨٥٢هـ)، نـشر مطبعـة دائـرة المعـارف العثمانيـة، حيدر أباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م، تحقيق محمد عبدالمعيد خان:١/ ١٤١ .

السادس: أنه إنما حجه لكونه أباه، وفيه أن حجة الله بحب المجبر إليه مع الأب وغيره، قال الله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾[1]، وقد ذكروا أجوبة أخرى لا تخفى على العاكف على شروح كتب الحديث.

(١) سورة المجادلة، الآية: ٢٢.

قول الإمام أبي الحسن السندي في حجاج آدم لموسى عليهما السلام

والجواب الصحيح: القاطع لأصل هذه الشبهة عند العبد الفقير أن يقال:

إن كلام موسى عليه السلام لم يكن لارتكاب المعصية، بل إنما كان لأجل المصيبة التي لحقتهم بسبب أكل الشجرة وعمتهم، ولهذا لم يقل لِمَ عصيت أو لِمَ أذنبت، وإنما قال: أنت الذي أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة. كما في الصحيحين في رواية لهما: أنت أبونا خيبتنا، وأخرجتنا من الجنة.وفي أخرى: أنت آدم الذي أغويت الناس، وأخرجتهم من الجنة.وفي أخرى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك جنته، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض. ولأبي داود[1]:ما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة[2].

وهذه الألفاظ كلها ناطقة بأن الإنكار إنما كان بسبب لحوق المصيبة له ولذريته، والمؤمن مأمور أن يرجع إلى القدر عند المصائب، لا عند الذنوب، فيصبر على المصاب، ويستغفر من الذنوب، قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ۝﴾[3]، وقال

---

(١)أبو داود (٢٠٢-٢٧٥هـ) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، أبو داود إمام أهل الحديث في زمانه، توفي في البصرة، له السنن.انظر الأعلام للزركلي:٣/ ١٢٢ .

(٢) وكل هذه الألفاظ سبق تخريجها.

(٣) سورة غافر، الآية:٥٥ .

الله عز وجل :﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾[1].

قال ابن مسعود[2]:(هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله ويرضى ويسلم)[3].

والحاصل أنه وإن كان كل ما أصاب العبد من المصائب والمعاصي بقدر من الله، ويجب الإيمان به، كما يشهد له ما أخرج الترمذي بسنده[4] عن جابر[5] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا يؤمن عبد حتى يؤمن

---

(١) سورة التغابن، الآية:١١ .

(٢)ابن مسعود (٠٠٠_٣٢هـ)هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبدالرحمن صحابي من أكابر الصحابة من السابقين للإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة.انظر:صفة الصفوة، لابن الجوزي، تحقيق محمود ماخوري ومحمد رواس، دار المعرفة-بيروت، الطبعة الثانية:١/ ١٥٤، الأعلام للزركلي:٤/ ١٣٧ .

(٣) سنن البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبوبكر البيهقي(ت٤٥٨هـ)، مكتبة دار الباز-مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا:٤/ ٦٦، رقم٦٩٢٥، وشعب الإيمان:٧/ ١٩٦، رقم٩٩٧٦.

(٤) في الأصل المخطوط: (بسند).

(٥)أبوعبدالله (١٦ق.هـ ـ ٧٨هـ):هو جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن عمرو بن يخلو بن سلمة الأنصاري المديني شهد بدرا مع النبي صلى الله عليه وسلم، غزا تسع - -عشرة غزوة، من المكثرين لرواية الحديث، وكان له يوم مات أربع وتسعون سنة، وصلى عليه أبان بن عثمان وهو والي المدينة.قال عمرو بن علي آخر من مات بالمدينة جابر بن عبدالله في سنة تسع وسبعين.انظر رجال مسلم، تأليف أحمد بن علي منجويه الأصبهاني (ت٤٢٨)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ، تحقيق عبدالله الليثي:١/ ١١٣ .

بالقدر خيره وشره، وحتى يعلم أنها أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه)[1].

لكن في جانب المصائب يجب مع اعتقاد القدر فيها أن يراها من الله تعالى، ويعلم أنه إنما ابتلاه بها رحمة ولطفاً، لتكفير سيئاته أو رفع درجاته، فيصبر بل يرضى ويشكر.

وموسى الكليم عليه السلام كان يعلم ذلك كله لكنه كما نسي وصية الخضر- بقوله: ﴿قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٧٠﴾﴾[2]، فأنكر عليه بقوله: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴿٧١﴾﴾[3] ثم تذكر بتذكيره إياه بالقدر بقوله: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴿٧٣﴾﴾[4]- فكذلك نسي فيما نحن فيه وتذكر بتذكير آدم، والنسيان لا ينافي مقام النبوة، كيف وقد قال نبينا / ٤ب/ سيد الأنبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام:إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني[5].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب القدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء في الإيمان بالقدر خيره وشره حديث رقم:٢٠٧٠ .

(٢) سورة الكهف، الآية :٧٠.

(٣) سورة الكهف، الآية:٧١ .

(٤) سورة الكهف، الآية:٧٣ .

(٥) ونص الحديث:(عن عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ، صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لا أَدْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلاةِ شَيْءٌ، قَالَ وَمَا ذَاكَ قَالُوا صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ قَالَ إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي

فالرضى بما قدره الله تعالى من المصائب والتسليم لذلك هو من حقيقة الإيمان، وأما الذنوب فليس لأحد أن يحتج بقدر الله فيها بل عليه أنْ لا يفعلها، وإذا فعلها يراها من نفسه الأمارة بالسوء وتسويلها، فيندم عليها ويتوب منها، ولهذا لما عاتب الله صفيه آدم عليهما السلام وخليله بقوله العزيز: ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾(1). وقال بعض الأكابر: (اثنان أذنبا آدم وإبليس، فأما آدم فتاب إلى الله فتاب الله عليه واجتباه وهداه، وأما إبليس فأصرَّ واحتج بالقدر فطرده وأرداه). انتهى.

وقد ظهر بعض المبتدعة في زماننا إذا دُعُوا إلى بطالة تسارعوا، وإذا أمروا بطاعة تكاسلوا، فهم في حقوق نفوسهم قدريون، وفي حقوق ربهم جبريون، وقال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾(2).

الصَّلاةِ شَيْءٌ لَنَبَّأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ). أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب التوجه نحو القبلة حيث كان حديث رقم(٣٨٦)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له، حديث رقم(٨٨٩)، والنسائي في كتاب السهو باب التحري، باب ماجاء فيمن شك في صلاته فتحرى الصواب، حديث رقم(١٢٠١) بشرح السيوطي، وحاشية السندي، تأليف أحمد بن شعيب النسائي، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ، المطبعة المصرية.

(1) سورة الأعراف، الآية:٢٢، ٢٣ .

(2) سورة النور، الآية:٤٨، ٤٩ .

القول الثاني: قول المعتزلة

باب في قول أهل القدر

اعلم أنه ذهب المعتزلة(١) نفاة الصفات عن الله تعالى - وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزالي(٢) - إلى نفي القدر عن الله تعالى، وإثباته لنفوسهم، وزعموا أن أفعال العباد غير مخلوقة لله الخالق، وإنما هي خلقهم وإبداعهم باختيارهم وبمشيئتهم، وأن المؤثر فيها قدرتهم فقط، وأنهم يأتون بالقبائح

(١) المعتزلة: فرقة كلامية، ظهرت في الإسلام في القرن الثاني الهجري ما بين (١٠٥-١١٠هـ) بزعامة رجل يسمى: واصل بن عطاء. نشأت هذه الطائفة متأثرة بشتى الاتجاهات الموجودة في ذلك العصر، وقد تفرقت المعتزلة فرقاً كثيرة، واختلفوا في المبادىء والتعاليم ووصلوا إلى اثنتين وعشرين فرقة، اثنتان منها ليست من فرق الإسلام، وهما: الخابطية، والحمارية.

والمعتزلة: تنفي الصفات عن الله تعالى خوفاً من التشبيه كما يزعمون، ولذا تأولوا جميع الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه وأثبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك صفة الكلام لله تعالى فجعلوا القرآن الذي هو كلام الله متصلاً بباب العدل الذي هو أحد أصول التوحيد الخمسة عندهم ووجه اتصاله أن القرآن فعل من أفعال الله وباب العدل كلام في أفعاله وعلى هذا فهم يقولون: القرآن الكريم كلام الله ووحيه، وهو مخلوق محدث ونعرف هذا بأحد طريقين:

(أ) - أن يكون واقعاً على وجه لايصح وقوعه على ذلك الوجه من القادرين بالقدرة كأن يوجد في حصاة، أوشجرة، أوحجر أوغير ذلك.

(ب) - أن يخبرنا نبي صادق.

انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار المعتزلي، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة - القاهرة: ٥٢٧-٥٣٩، الفرق بين الفرق ص: ٤٤-١٣٣، الملل والنحل: ١/ ٥٦-٩٦.

(٢) أبوحذيفة (٨٠-١٣٠هـ): هو واصل بن عطاء الغزَّال البصري، رأس المعتزلة، ومن أئمة البلغاء والمتكلمي، إليه تنسب طائفة الواصلية. انظر الأعلام للزركلي: ٨/ ١٠٨.

بإرادتهم بدون مشيئة الله وإرادته بل على خلاف مراد الله.

أدلة المعتزلة:

قالوا: وكيف يقال إنه أمرهم بالإيمان وقد منعهم عنه، ونهاهم عن الكفر وقد حملهم عليه، ويصرفهم عن الإيمان، ثم يقول:((أنّى تصرفون))[1]؟!، وينشئ فيهم الكفر ثم يقول:((لِمَ تكفرون[2]؟!.

واستدلوا عليه بأنه لو لم يكن للعبد استقلال في أفعاله لبطل المدح والذم، والثواب والعقاب، وبأن من الأفعال قبائح كالكفر والظلم والزنا ونحوها، فلو كانت مخلوقه لله تعالى للزم نسبة القبح إليه تعالى عنه، واللوازم باطلة، فالملزوم كذلك.وقد وردَّ بأن ما ذكره من المدح والذم لا يتوقف على الخلق بل يكفي فيها الكسب كما سيأتي.

/ ٥١أ/ وقولهم: لو كانت القبائح مخلوقة لله يلزم نسبة القبيح إليه سبحانه، نعم للزم نسبتها إليه لكن بأنها مخلوقة له، وهذه النسبة لا توجب نقصان المنسوب إليه، وإنما توجب نقصانه بنسبتها إليه بأنها مكسوبة له إذ الكسب

---

(١) يشير إلى قوله تعالى:﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾سورة يونس الآية:٣٢ وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٦﴾ ﴾سورة الزمر، الآية:٦.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٨﴾ ﴾ سورة آل عمران، الآية:٩٨.

وقوع الفعل في محل القدرة الحادثة، والخلق وقوعه بالقدرة القديمة لا في محلها مثلا كـ (حركة زيد) وقعت بقدرة الله في غير مَنْ قامت به القدرة وهو زيد، ووقعت بكسب زيد في المحل الذي قامت به قدرة زيد وهو نفس زيد كذا في التلويح[1].

أقول: بل إن في خلق القبيح حسناً بالنسبة إلى الخالق، وله في خلق الشياطين من الحِكَم ما لا يعلمها إلا هو. وما قال بعض جهلة المعتزلة إن صحة إسناد بعض الأفعال إلى العبد، واستحالة إسناده إلى الله كالزنا والسرقة، أمارة أن الفعل مخلوق للعبد منقوض بصفات الجمادات كبياض الحجر، فإنه يسند إليه وليس بمخلوق له.

---

(١) شرح التلويح على التوضيح ، مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح بالقاهرة:١/ ٣٦١ .

رد أبو الحسن السندي على المعتزلة

والتحقيق فيه:أن الأفعال الصادرة من العبد والقائمة به يسند كل منها إلى العبد بكسبه إياها وقيامها به فيقال:أعطى زيد ومنع، وأكل وشرب، وصح ومرض، وكذا يصح إسناد خلقها كلها إلى الله تعالى بأن يقال: خلق الله هذه الأفعال لكن ينبغي أن لا يفرد بالنسبة إليه إلا الخير، فلا يقال: خالق الزنا، ولا يذكر الشر إلا مع الخير، فيقال: خالق الزنا والعفة فهو الضار النافع.

وكذا يصح أن ينسب إليه تعالى من الأفعال ما فيه معنى التأثير كقوله تعالى:﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٧﴾ ﴾[١].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم للأشعريين:ما حملتكم ولكن الله حملكم[٢].

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٧ .

(٢) ونص الحديث:(عَنْ زَهْدَمٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَأُتِيَ ذَكَرَ دَجَاجَةً وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ أَحْمَرُ كَأَنَّهُ مِنْ الْمَوَالِي فَدَعَاهُ لِلطَّعَامِ فَقَالَ إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ لا آكُلُ فَقَالَ:هَلُمَّ فَلأُحَدِّثْكُمْ عَنْ ذَاكَ إِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفَرٍ مِنْ الأشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ فَقَالَ:وَاللَّهِ لا أَحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ وَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَهْبِ إِبِلٍ فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ:أَيْنَ النَّفَرُ الأشْعَرِيُّونَ فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا مَا صَنَعْنَا لا يُبَارَكُ لَنَا فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا:إِنَّا سَأَلْنَاكَ أَنْ تَحْمِلَنَا فَحَلَفْتَ أَنْ لا تَحْمِلَنَا أَفَنَسِيتَ قَالَ لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ وَإِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا).أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين، حديث رقم:٢٩٠٠، وفي

وقال: (إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللهُ يُعْطِي)[1].

ولكن ينبغي مراعاة الأدب فيه أيضاً، وانظر إلى أدب الخليل عليه الصلاة والسلام حيث قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾[2]، ولم يقل: (أمرضني) فسبحان من آتاه رشده. وأما ما ليس فيه معنى التأثير فلا ينسب إليه تعالى.

يقال: قام وقعد ويؤول الوارد من هذا الباب بالخلق كما قيل في قول أم سلمة[3]: لو عزم الله لي فقلتها[4] على ما في صحيح مسلم أي خلق العزم.

كتاب الإيمان والنذور باب قول الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم، حديث رقم: ٦١٣٣، ومسلم في كتاب الإيمان، باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، حديث رقم: ٣١٠٩ .

(١) ونص الحديث: (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خَطِيبًا يَقُول: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول(مَنْ يُرِدْ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّين، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللهُ يُعْطِي وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللهِ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ). أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، حديث رقم: ٦٩، ومسلم في كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، حديث رقم: ١٧٢١ .

(٢) سورة الشعراء، الآية: ٨٠ .

(٣) أم سلمه: (٢٨.ق.هـ-٦٢هـ) هي: هند بنت سهيل، من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، تزوجها في السنة الرابعة للهجرة،. الأعلام للزركلي: ٨/ ٩٧، ٩٨ .

(٤) ونص الحديث: (عن ابْنَ سَفِينَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ اللَّهُمَّ آجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا إِلا اجَرَهُ اللهُ فِي مُصِيبَتِهِ وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا. قَالَتْ فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْلَفَ اللهُ لِي خَيْرًا مِنْهُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُ يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ سَفِينَةَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ وَزَادَ قَالَتْ فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ

القول الثالث: قول أهل السنة

/ ٥ب/ باب في تحقيق ما هو الحق من متوسط بين الجبر والقدر

اعلم أنه ذهب أهل السنة- وهي الأمة الوسط- إلى العدل والتوسيط، وأعرضوا عن الإفراط والتفريط فقالوا: ما منكم أيها الفريقان إلا من معه حق وبطلان، ونحن نساعد كل فريق على حقه ونصير إليه، ونبطل ما معه من الباطل ونرد عليه بحيث نجعل حق الطائفتين مذهباً ثالثاً يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً(١).

وهو أنه تعالى خالق للحوادث بأسرها، والأفعال الاختيارية من جملتها، وأن لقدرة العبد مدخلا فيها، ولأجل هذا الداخل يقال: إنها مكسوبة للعبد وتنسب إليه، والحكمان ثابتان بالسمعيات والقطعيات من الدلائل، وقد أشرنا إلى نُبَذ كل منها فيما سبق، ومنها:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾(٢)، وقوله جل ذكره: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾(٣)، إما على المصدرية المستغنية عن الإضمار فظاهر، وإما على

صَاحِبِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ عَزَمَ اللهُ لِي فَقُلْتُهَا قَالَتْ فَتَزَوَّجْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب مايقال عند المصيبة، حديث رقم:١٥٢٦ .

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ {سورة النحل، الآية:٦٦}.

(٢) سورة القمر، الآية:٤٩ .

(٣) سورة الصافات، الآية:٩٦ .

المستوصلية فلأنها كما تشمل الأحجار المنحوتة، كذلك تشمل الأفعال التي يكسبها العبد من الحركات والأوضاع والهيئات، وهي المتنازع فيها؛ لأنا إذا قلنا أفعال العباد مخلوقة لله تعالى لم نُرِدْ بالفعل المعنى المصدري الذي هو الإيجاد والإيقاع؛ لأنه أمر اعتباري لا وجود له في الخارج، فلا يتعلق به الخلق بل نريد الحاصل بالمصدر، وهو متعلق الإيجاد والإيقاع أي ما يشاهد من الحركات والسكنات بل بالأولى إذ القول بأن السرير مصنوع النجار بواسطة تحققه عقيب الحركات المخصوصة التي اكتسبها، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾(1).

ومنها: أن فعل العبد لو كان بتأثير قدرته فقط لكان عالماً بتفاصيله، وبطلان اللازم يظهر في مثل: القائم والماشي، ولو لم يكن بقدرته مدخل أصلاً لبطل المدح والذم، ثم إنهم اختلفوا في مدخليتها لكونها شرطاً للتأثير أو شطراً من المؤثر في أصل الفعل أو مؤثراً في وصفه بكونه كسباً أو بكونه طاعة أو معصية أو مؤثراً في نفسه بإذن الله تأثيراً عادياً، وأما كونه مؤثراً تأثيراً حقيقياً كما قال المعتزلة فقد قدمنا وجه بطلانه فلنذكر كلا من هذه الأقوال الأربعة في كل فصل على حدة.

---

(1) سورة الزمر، الآية: ٧٠.

القول الرابع: قول الأشاعرة والماتريدية

فصل

ذهب الشيخ الأشعري[1] إلى أنه لا تأثير لقدرة العبد إلا في كون الفعل كسبا، إذ الفعل الذي لا يكون مقارنا لقدرته كـ (حركة الارتعاش) لا توصف بكونها كسبا ولا تأثيراً لها بالنسبة إلى ذات الفعل، نعم لها دخل فيه على سبيل الشرطية كما سيجيء تفصيله / ٦أ/ في الفصل الثاني.

وذهب أبو بكر الباقلاني[2] إلى أن قدرة العبد مؤثرة في كون فعله طاعة أو

(١) الأشعري: (٢٦٠ـ٣٢٤هـ) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، ولد بالبصرة، وتوفي ببغداد، قيل: بلغت مؤلفاته ثلاثمائة مؤلف، منها الإبانة في أصول الديانة، ومقالات الإسلاميين، وقد كانت له ثلاثة أطوار:

أولها: انتماؤه إلى المعتزلة.، ثانيها: خروجه عليهم، ومعارضته لهم، وقد سلك في هذا الطور طريقة ابن كلاب (ت٣٤٥هـ). ثالثها: انتقاله إلى مذهب السلف، وتأليفه في ذلك كتابه (الإبانة في أصول الديانة) وأمثاله، وبناء على هذا، فإن اللقب (الأشعري أو الأشاعرة) ينصرف عند الإطلاق إلى أولئك الذين تبعوه في فترة انتسابه إلى ابن كلاب، والأشاعرة في الجملة لا يثبتون من صفات الباري عزوجل إلا سبعاً، لأن العقل ـ في نظرهم ـ دل على إثباتها، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية، لشبهٍ وقعوا فيها. انظر الشهرستاني الملل والنحل: ١/ ٩٤ـ١٠٣.

(٢) الباقلاني: (٣٣٨-٤٠٣هـ) هو أبو بكر بن محمد بن الطيب الباقلاني، قاضٍ من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، وجهه عضد الدولة سفيراً عنه إلى ملك الروم فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية، من كتبه: إعجاز القرآن، الإنصاف، الملل والنحل، هداية المرشدين. انظر الأعلام

معصية، فقال -في مثل: لطم اليتيم تأديباً أو إيذاءً-:(أن ذات اللطمة واقعة بقدرته تعالى فقط، وكونه طاعة إن كان للتأديب، ومعصية إن كان للإيذاء واقع بقدرة العبد وتأثيره)[1].

الرد علي الأشعرية

ويرد عليها: أن هذه الصفات أمور اعتبارية، إذ الصفة الأولى فعل العبد باعتبار مقارنته بقدرة الحادثة اصطلاحاً .الآخر بأنه باعتبار موافقته لما أمر الله تعالى أو مخالفته له، فلا وجه لجعلها أثراً للقدرة، وأيضاً يرد عليهما ما يرد على الجبرية، فإنهما لا يجعلان لقدرة العبد تأثيراً في أصل الفعل مثلهم.

وذهب طائفة من أهل السنة إلى أن قدرة العبد شرط في تأثير المؤثر في فعله وإيجاده إياه، ومنه قال الشيخ أبو الحسن الأشعري والشيخ أبو منصور الماتريدي[2] على اختلاف بينهما في أنه: هل من العبد شيء يكون له مدخل في فعله أو لا؟ فمال إلى الثاني الأشعري، وإلى الأول الماتريدي.

للزركلي:٦/ ١٧٦، وفيات الأعيان، لشمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر بن خلكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت:١/ ٤٨١ .

(١)المسامرة للكمال بن أبي شريف، الطبعة الأولى-بولاق١٣١٧هـ:١٣٣ .

(٢) أبومنصور(٠٠٠-٣٣٣هـ)هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي، نسبة إلى (ماتريد) قرية من قرى سمرقند فيما وراء النهر، ولد بها، وهو إمام المتكلمين، صاحب التصانيف في الفقه والأصول والعقائد والتفسير، ومن أشهرها:تأويلات أهل السنة أو تأويلات القرآن، وكتاب التوحيد، وينسب له كتاب شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، توفي بسمرقند.انظر الأعلام للزركلي:٧/ ٢٤٢ .

قول الإمام أبي الحسن الأشعري في مسألة خلق أفعال العباد

قال الأشعري –على ما نُقِل عنه في سائر الكتب الكلامية–: إن الله تعالى خلق في العبد قدرة واختيارا، ثم أوجد فعله مقارناً لقدرته واختياره من غير أن يكون لقدرته تأثير فيه حتى يرد مراد المؤثرين على شيء واحد.

والفعل مقرون بالاختيار إن كان الاختيار بالجبر والاضطرار، فمعنى كون العبد كاسباً أنه المحل الذي خلق الله فيه الفعل بعد أن خلق فيه القدرة والاختيار فارتباط الفعل بقدرة الله تعالى ارتباط المعلول بالعلة، وبقدرة العبد وإرادته ارتباط المشروط بالشرط، بمعنى أنه تعالى لحكمته الباهرة جعلها شرطاً لخلق هذا النوع من الأفعال فلا يخلقه إلا بعد إيجاد ذلك الشرط بغير حاجة منه فيه إليه.

ولما كان الاختيار الجزئي عنده موجوداً وجب أن يكون من خلق الله، قال تعالى:﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[1]، فليس من العبد فعله، وليس منه ما يكون مؤثراً في فعله أو شرطا له فإن إرادته التي هي شرط له أيضاً من الله تعالى.

إن قيل:فإذا كان مجبوراً في الاختيار صار مجبوراً محضاً كما قالت الجبرية، قيل:الجبر المحض أن يكون العبد كالجماد لا قدرة له ولا إرادة أصلاً، وهذا هو الذي قالت به الجبرية، وهو قول باطل؛ لبداهة الفرق بين حركة

(١) سورة فاطر، الآية:٣.

الارتعاش والبطش:فالأولى بلا إرادة،والثانية بها.

وفيه:أنه وإن لم يكن غير الجبر الذي ادعته الجبرية لكنه جبر أيضاً، وقد سماه في / ٦ب/ المواقف جبراً متوسطاً لهذا أنكر كثير من المحققين هذا القول على الأشعري، وقالوا: أي نفع في إثبات اختياري اضطرارياً، وأن العبد إذا لم يكن منه ما له دخل في فعله، كيف يعد كاسبا ؟!.

فإن قيل: فإذا كانت القدرة على الفعل واختياره عنده من الله، فتكليف الكافر الذي قَدَرَ تعالى كفره وإرادته وأقدره عليه وزينه له ووجهه إليه بالإيمان يكون تكليفاً بما لا يطاق، وتعذيبه على ذلك الكفر الذي حتم عليه ولم يكن منه ما له دخل فيه، أما أن يكون ظلما.

قلت:المحال الذي يجوز التكليف به ولم يقع التكليف به مع جوازه عقلاً نظراً إلى المعنى الذي على القول الراجح عنه هو الخارج عن وسع العبد بحسب قدرته التي خلقها الله فيه كالصعود إلى السماء، فهذا هو الذي لم يقع التكليف به مراعاة للحكمة رحمة وفضلاً، فإن التكليف بالشيء طلب حصوله من المكلف وطلب حصول ما يمتنع تحصيله لا يناسب مقتضى الحكمة.

وأما الممكن الذي لم يرد الله فالتكليف به واقع وهو ليس بمحال في ذاته، وذلك لأن القدرة التي هي شرط التكليف هي القدرة المصححة، وهي قدرة

الأسباب والشروط وسلامة الآلآت وهي مبدأ الأفعال وهي التي متى انضم إليها إرادة أحد الضدين حصل ذلك الضد إذا سبق إرادته تعالى إياه، وهذه الاستقامة متقدمة على الفعل غير مستجمعة لشرائط التأثير، لعدم انضمام الإرادة التابعة لإرادة الله تعالى. وأما القدرة المقارنة للفعل المستجمعة لشرائط التأثير التي من جملتها إرادته التابعة لإرادته تعالى فليس شرطا للتكليف، ولا يتوقف صحة التكليف وحسنه عليها، فالفعل الذي لم يشأ الله وقوعه مقدور للعبد القدرة الأولى لا الثانية. وهذا التحقيق هو بيان ما ذكره الإمام الطحاوي[1] في عقيدته بقوله: "وكل ميسر لما خلق له، وكل يعمل بما قد فرغ منه، وصائر إلى ما خلق له، والخير والشر مقدران على العبد، والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق تكون مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكين وسلامة الآلآت فهي قبل الفعل، كما قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[2]"[3].

(١) الطحاوي (٢٣٩-٣٢١هـ) هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبدالملك المصري الطحاوي، نسبة إلى طحا، قرية من قُرى الصعيد بمصر، نشأ في بيت علم وفضل، كان إماماً ثقة ثبتاً فقيهاً علامة، من تصانيفه: شرح معاني الآثار، العقيدة الطحاوية، مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي، توفي بمصر، ودفن بالقرافة في تربة بني الأشعث. انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ١/ ٥٥، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٩٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٣) العقيدة الطحاوية: ٢/ ٦٣٣.

قول الإمام أبي حنيفة

وبهذا التفصيل يُجْمَع بين قولي الإمام الأعظم أبي حنيفة[1] رحمه الله تعالى: **أحدهما**:بما ذكره في الوصية:(الاستطاعة مع الفعل لا قبله ولا بعده)[2].

وثانيهما:ما ذكر في الفقه الأبسط(إن الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بعينها / ٧أ/ تصلح لأن يعمل بها الطاعة)[3] مع قوله:(والله لا يكلف العباد ما لا يطيقون)، ولماعلمت أن التي مع الفعل هي المستجمعة لشرائط التأثير وإنها لا تصلح للضدين كذا ذكره السيد الخليل محمد البرزنجي[4] في شرحه على تفسير البيضاوي[1] المسمى "بأنهار السلسبيل".

(١) أبوحنيفة(٨٠-١٥٠هـ)هو النعمان بن ثابت التميمي بالولاء، الكوفي، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة.انظر الأعلام للزركلي:٨/ ٣٦، وتاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت:١٣/ ٣٢٣-٣٢٤ .

(٢) الوصية، لأبي حنيفة، بقلم فؤاد علي رضا، الطبعة الأولى١٩٧٠مـ، مكتبة الجماهير-بيروت.

(٣) الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر، أبوحنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (ـ١٥٠هـ) مكتبة الفرقان-عجمان ١٩٩٩م الطبعة الأولى، تحقيق د. محمد عبدالرحمن الخميس :١/ ١٠٢ .

(٤) البرزنجي(١٠٤٠-١١٠٣هـ)هو محمد البرزنجي بن عبدالرسول بن قلندر بن عبدالسيد الشافعي، البرزنجي الأصل والمولد، المحقق المدقق النحرير، ولد بشهرزور، وقرأ القرآن وجوده على والده، توطن المدينة الشريفة، وتصدر للتدريس، ألف تصانيف عدة منها:أنهار السلسبيل في شرح تفسير البيضاوي، والإشاعة في أشراط الساعة، والنواقض للروافض، توفي بالمدينة المنورة.انظر سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد بن خليل بن علي المرادي(ت١٢٠٦هـ)دار الكتب العلمية-بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ضبط وتصحيح محمد عبدالقادر شاهين:٢/ ٨٠-٨١ .

قول الإمام الفخر الرازي

وبهذا أيضاً جمع الإمام الرازي[٢] على ما في المواقف بين مذهب الأشعري القائل بأن القدرة الفعل، وأنها لا تعلق بالضدين، ومذهب المعتزلة القائل بأن القدرة قبل الفعل، وأنها لا تتعلق بالأمور المتضادة فقال: القوة القدرة تطلق على مجرد القوة التي هي مبدأ الأفعال المختلفة، ولا شك أن نسبتها إلى الضدين سواء وهي: قبل الفعل، ومتى انضم إليها إرادة أحد الضدين حصل القدرة، ويطلق أيضاً على القوة المستجمعة لشرائط التأثير ولا شك أنها لا تتعلق بالضدين معاً، وإلا اجتمعا في الوجود، بل هي النسبة إلى كل مقدور غيرها بالنسبة إلى الآخر سواء كانا متضادين لاختلاف الشرائط المعتبرة في وجود المقدرات المختلفة.

فإن خصوصية كل مقدور لها شرط مخصوص به يتعين وجودها من بين

---

(١) البيضاوي: (٠٠٠-٦٨٥هـ) هو: عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي أبوسعيد ناصر الدين البيضاوي، قاضي مفسر، علامة، من مؤلفاته: أنوار التنزيل، وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، ومنهاج الوصول إلى علم الوصول. انظر الأعلام للزركلي: ٤/ ١١٠، البداية والنهاية: ١٣/ ٣٠٩.

(٢) الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ) هو أبوعبدالله محمد بن عمر بن الحسين بن علي التميمي البكري الشافعي المعروف بالفخر الرازي، مفسر متكلم، أصولي فقيه ومشارك في أنواع العلوم، من مؤلفاته: مفاتيح الغيب في التفسير. انظر الأعلام للزركلي: ٦/ ٣١٣، معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، نشر دار إحياء التراث العربي، لبنان: ١١/ ٩٧.

المقدورات المشتركة في تلك القوة المجردة، وهذه القوة مع الفعل، لأنها يقاربها تأثير المؤثر، وتأثير المؤثر التام لا يتخلف عنه الفعل.

ولعل الشيخ الأشعري أراد بالقدرة القدرة المستجمعة لشرائط التأثير، فلذلك حكم بأنها مع الفعل وأنها لا تتعلق بالضدين.

والمعتزلة أرادوا بالقدرة مجرد القوة العضلية، فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل وتعلقها بالأمور المتضادة، وهذا جمع حسن.

انتهى ما في المواقف ممزوجا بما في شرحه وغيره، قال الشارح: وفيه بحث، لأن القدرة الحادثة ليست مؤثرة عند الشيخ[1] انتهى.

أقول: إن الإمام لم يثبت لهذه القدرة التي تُرْجَى أن تكون مرادة الشيخ تأثيراً حتى يرد عليه البحث، بل قال: إنها مستجمعة لشرائط التأثير أي جامعة للأمور التي يتوقف تأثير المؤثر في المقدور عليها فلا يتوجه بحث أصلاً والله تعالى أعلم.

(١) أي أبو الحسن الأشعري.

نفي الظلم عن الله تعالى

وأما الجواب عن لزوم الظلم: فما ذكره الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية[1] في كتابه الموسوم بمنهاج أهل السنة:(أنه صرح الأشعري والقاضي أبو بكر وأبو المعالي[2] والقاضي أبويعلى[3] وغيرهم بأن الظلم بالنسبة إلى الله / ٧ب/ غير متصور أصلا، لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب

(١)ابن تيمية(٦٦١ـ٧٢٨هـ) هو شيخ الإسلام، إمام الأئمة المجتهد المطلق أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن القاسم ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي تقي الدين أبو العباس، ابتلي وامتحن كثيراً فصبر، توفي مسجوناً، مصنفاته تزيد على ثلاثمائة مجلد، منها الفتاوى، ومنهاج السنة، درء تعارض العقل والنقل، والصارم المسلول، وغيرها. انظر:الأعلام للزركلي:١/ ١٤٤، البداية والنهاية:١٤/ ١٣٥ .

(٢)أبو المعالي(٤١٩-٤٧٨هـ)هو إمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي ركن الدين.ولد في جوين من نواحي(نيسابور) تفقه على والده، رحل إلى بغداد، وجاور بمكة في شبيته أربعة أعوام، ثم ذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، ومن ثم قيل له إمام الحرمين، كان من أذكياء العالم، فقيه شافعي صاحب تصانيف منها:البرهان في أصول الفقه، نهاية المطلب في دراية المذهب، الإرشاد في أصول الدين.انظر سير أعلام النبلاء:١٨/ ٤٦٨، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت:٣/ ٣٥٨ .

(٣)القاضي أبويعلى(٣٨٠ـ٤٥٨ هـ)هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء البغدادي، من كبار الحنابلة وعالم عصره في الأصول والفروع، كان متعففاً، نزه النفس، كبير القدر، صاحب ورع، له تصانيف كثيرة منها(الأحكام السلطانية)و(الرد على الجهمية)انظر:سير أعلام النبلاء:١٨/ ٨٩، الأعلام للزركلي:٦/ ٩٩ .

طاعته وهو القاهر فوق عباده، وإله كل شيء، وهم[1] لا يجوزون التعذيب لا بجرم سابق، ولا لأمر لاحق. ويروى عن إياس بن معاوية[2] قال: ما خاصمت بعقلي أحداً إلا القدرية، قلت: أخبروني ما الظلم؟! قالوا: أن يتصرف الإنسان فيما ليس له، قلت: فلله كل شيء)[3].

وأخرج أبو داود وابن ماجه[4] والإمام أحمد[5] بأسانيدهم عن أبي بن

(١) في الأصل (وهو) والظاهر (وهم) مراعاة للسياق.

(٢) إياس بن معاوية(٠٠ - ١٢٢هـ) إياس بن معاوية بن قرة بن إياس المزني البصري، قاضي البصرة، العلامة أبو واثلة، يروي عن أبيه، وأنس، وابن المسيب، وسعيد بن جبير، كان يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والسؤدد والعقل، قلما روي عنه، وقد وثقه ابن معين له شيء في مقدمة صحيح مسلم. انظر سير أعلام النبلاء: ٥/ ١٥٥، صفوة الصفوة: ٣/ ٢٦٣.

(٣) وتكملة النص في ذلك (... وهم لا يسلمون أنه لو عذبه بسبب لونه وطوله وقصره كان ظالما، حتى يحتج عليهم بهذا القياس، بل يجوزون التعذيب لا بجرم سابق ولا لغرض لاحق، وهذا المشنع لم يذكر دليلا على بطلانه، فلم يذكر دليلا على بطلان قولهم). منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبوالعباس(٧٢٨هـ)، مؤسسة قرطبة ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق د. محمد رشاد سالم: ١/ ١٣٥.

(٤) ابن ماجه (٢٠٩ـ٢٧٣هـ): هو محمد بن يزيد الربعي القزويني، من مؤلفاته كتابه سنن ابن ماجه، وهو أحد الكتب الستة المعتمدة. انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: ٩/ ٥٣٠، الأعلام للزركلي: ٣/ ٢١.

(٥) الشيباني(١٦٤ - هـ) هو أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، طلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة، وامتحن في فتنة القول بخلق القرآن، فصبر وثبت فنصر الله به هذا الدين، انظر: سير أعلام النبلاء: ١١/ ١٧٧.

كعب[1] وابن مسعود وحذيفة[2] موقوفاً، وعن زيد بن ثابت[3] مرفوعاً:(لو أن الله عذب أهل سماواته وأرضه، عذبهم وهو غير ظالم لهم)[4].

(١) أبي بن كعب(٠٠٠-٢٢هـ)سيد القراء، أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن عبدالنجار الأنصاري النجاري، أبو المنذر، كان من كتاب الوحي، ومن أصحاب العقبة الثانية، شهد بدراً والمشاهد كلها، وكان عمر يسميه سيد المسلمين، أول من كتب للنبي صلى الله عليه وسلم، أمره عثمان رضي الله عنهم بجمع القرآن، وله في الصحيحين١٦٤ حديثاً، ومناقبه كثيرة، مات بالمدينة.انظر الأعلام للزركلي:١/ ٨٢، صفة الصفوة:١/ ١٨٨ .

(٢) حذيفة بن اليمان(٠٠٠-٣٦هـ)هو حذيفة بن حسن بن جابر العبسي أبوعبدالله، صحابي من الولاة الشجعان الفاتحين، كان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، له٢٢٥حديثاً.انظر الأعلام للزركلي:٢/ ١٧١، الإصابة في تمييز الصحابة،، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، دار صادر:٢/ ٤٤ .

(٣) زيد بن ثابت(١١ق.هـ-٤٥هـ)هو الصحابي الجليل زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبوخارجه، كان كاتب الوحي، ولد في المدينة ونشأ بمكة، هاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم، وتعلم وتفقه في الدين، كان رأساً في الفرائض، له في كتب الحديث٩٢ حديثاً رضي الله عنه.انظر سير أعلام النبلاء:٢/ ٤٢٦، الأعلام للزركلي:٣/ ٢٢، صفة الصفوة:١/ ٢٩٤ .

(٤) ونص الحديث:(عَنْ ابْنِ الدَّيْلَمِي:قَالَ أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَقُلْتُ لَهُ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللهَّ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي، قَالَ: لَوْ أَنَّ اللهَّ عَذبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللهَّ مَا قَبِلَهُ اللهَّ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّار. قَال: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللهَّ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: مِثْلَ ذَلِكَ .قَالَ ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ فَقَال مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَحَدَّثَنِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ).أخرجه أبوداود في كتاب السنة باب القدر حديث رقم :٤٠٧٧، وابن ماجه، في كتاب المقدمة، باب في القدر حديث رقم:٧٤، سنن ابن ماجه، تأليف محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، ١٣٩٥هـ، وأحمد:٥/ ١٨٢-١٨٣، ١٨٥، ١٨٩ .

قال في أنهار السلسبيل:"إن جميع ما استدل به أصحابنا الأشاعرة على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلا لا يلزم منه المدعي، وإنما يلزم منه نفي الاستقلال فلا يكون حجة إلا على مدعي الاستقلال". انتهى.

يعني إنما يرد على المعتزلة القائلين: بتأثير القدرة الحادثة بالاستقلال ولا يرد على مَنْ يقول بتأثيرها من غير استقلال كما هو صحيح عن الأستاذ[1]، والقول الأخير للإمام على ما يستبين إن شاء الله تعالى، وهذا القول الذي ذكرنا من أن القدرة الحادثة لا تأثير لها رأسا بالاستقلال ولا بدونه هو الذي نسبه القوم إلى الأشعري.

وذكر العلامة ابن القيم[2] في كتابه المسمى:شفاء العليل في مسائل القضاء والقدروالحكمة والتعليل:"أنه قال الأشعري في عامة كتبه معنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة حادثة فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق،

---

(١)الأستاذ:(٠٠٠-٤١٨هـ)هو: العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات، قال الحاكم في تاريخه:أبوإسحاق الأصولي الفقيه المتكلم المتقدم في هذه العلوم.انظر سير أعلام النبلاء:١٧/ ٣٥٣، البداية والنهاية:١٢/ ٢٤.

(٢)ابن القيم (٦٩١ـ٧٥١هـ)العلامة الكبير المجتهد المطلق المُصَنِّفُ المشهور محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزُّرعي الدمشقي شمس الدين ابن قيم الجوزية، مولده ووفاته بدمشق، سمع من ابن تيمية، من مؤلفاته:بدائع الفوائد، شفاء العليل، حادي الأرواح، وتهذيب سنن أبي داود، وإعلام الموقعين، والصواعق المرسالة، وطريق الهجرتين، ومدارج السالكين .انظر:الأعلام للزركلي:٦/ ٥٦، البداية والنهاية:١٤/ ٢٣٤ .

ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب"[1]انتهى.

قال شيخ مشايخنا العلامة المحقق إبراهيم بن حسن الكوراني[2] أعاد الله علينا من بركاته بعد ما نقل الكلام السابق عن ابن القيم ما نصه:"لا يخفى على المتأمل المنصف أن هذا النص من الأشعري يدل على أن الفعل واقع بقدرة محدثة، وأنه المسمى كسباً عنده، ومن المعلوم أن الواقع بالقدرة أثرها وإلا لم يكن واقعاً بها، والأثر مع التأثير غاية الأمر أنه لم يطلق على العبد أنه خالق بل مكتسب، وهو رعاية للأدب في أمر لفظي موهم خلاف المقصود"[3].

وهو كما قال إمام الحرمين[4]:"أن القدرة الحادثة مؤثرة بإذن الله لا استقلال لها، واستحال إطلاق القول بأن العبد خالق أعماله، فإن فيه الخروج

---

(١) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لمحمد بن أبي بكر أبوعبدالله (ت٧٥١هـ)، دار الفكر -بيروت ١٣٩٨هـ، تحقيق محمد بدر الدين أبوفراس الحلبي: ١/ ١٣٠ .

(٢) الكوراني (١٠٢٥-١١٠١هـ)هو: إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكورانى الكردي الشافعي الإمام الكبير المجتهد، ولد ببلاد شهران من جبال الكرد ونشأ فى عفة طاهرة فأخذ في بلاده العربية والمنطق والحساب والهيئة والهندسة وغير ذلك، قرأ فى المعانى والبيان والأصول والفقه والتفسير والحديث عن جماعة في غير بلاده كالشام ومصر والحجاز والحرمين، له مصنفات كثيرة حتى قيل إنها تنيف على ثمانين منها: اتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف، وإتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله، وأعمال الفكر والروايات فى شرح حديث إنما الأعمال بالنيات، وغير ذلك، سكن مكة المشرفة. انظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) دار المعرفة- بيروت: ١/ ١١ .

(٣) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: ١/ ١٣٥ .

(٤) أبو المعالي الجويني، وقد تقدمت ترجمته.

عما درج عليه السلف واقتحام ورطات الضلال" انتهى كلام العلامة الكوراني.

ومما يوجب الحيرة والدهشة أن العلامة ابن القيم مع أنه ذكر القول السابق الذي نسبه إلى الأشعري ولم يقف عليه إلا بنقله، أنكر على الأشعري إنكاراً بليغاً ورد رداً شنيعاً إلى أن قال قلت:"الذي قاله الإمام / ٨أ/ في النظامية[1]: أن القدرة الحادثة لها تأثير أقرب إلى الحق عما قاله الأشعري، والباقلاني أن لا تأثير لها"[2].فلا أدري هل إنكاره على الشيخ مع نقله كلامه السابق بسبب أنه محتمل في قوله يكون الفعل بقدرة حادثة على السببية، أو إنما حمله على المصاحبة لما بدا له من قرائن السياق، فلا يكون هذا الكلام مفيداً لتأثير القدرة الحادثة أيضاً كما هو مشهور، **ويشهد لهذا الوجه ما ذكره المحقق القوشجي**[3] **في شرح التجريد**:"أن الكسب عند الأشعري مقارنة الفعل بقدرته الحادثة من غير أن يكون لها تأثير فيه"، ومما يؤيد أيضاً ما ذكره في

(١) العقيدة النظامية، تأليف أبو المعالي الجويني، تحقيق أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، مكتبة الكليات الأزهرية:٤٣-٥٠ .

(٢) انظر شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل:١/ ١٢٢ .

(٣)القوشجي: هو علي بن محمد القوشجي، علاء الدين، فلكي، رياضي، من فقهاء الحنفية، أصله من سمرقند، (ومعنى القوشجي في لغتهم حافظ البازي)، ذهب إلى بلاد كرمان فقرأ على علمائها، وصنف فيها(شرح التجريد_ط)للطوسي، وله (حاشية على أوائل حواشي الكشاف)) للتفتازاني.انظر الأعلام للزركلي:٥/ ٣٢، والبدر الطالع:١/ ٤٩٥ .

شفاء العليل:"قال الأشعري وابن الباقلاني:الواقع بالقدرة الحادثة كون الفعل كسباً دون كونه موجوداً أو محدثا فكونه كسبا وصف للموجود بمثابة كونه معلوماً"[1]انتهى.

فهذا نص على أنه لا أثر عنده للقدرة الحادثة في مقدورها، كما أنه لا أثر للعلم في معلومه، وإنما أثرها في وصف المقدور لكونه كسباً إذ لو لم تكن القدرة الحادثة كما في حركة المرتعش لم يوصف الفعل بكونه كسباً، إذ الكسب مقارنته الفعل بالقدرة[2] فهذا كلام من الأشعري محل الباقي.

(١)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل:١/ ١٢٢ .

(٢)أي مسبب هذا الكلام أي المنصوص عن الأشعري كلامه المحتمل ما يوافقه لا يلزم التدافع بين كلاميه.ولو فسرناه بما يوجب التعارض فيجعل قوله المتأخر مرجعاً إليه عند المتقدم.

قول الإمام أبي الحسن الأشعري في معنى الكسب

قوله المذكور في عامة[1] كتبه الكسب: وقوع الفعل بقدرة وأثره على المصاحبة لا السببية، ولو لم يحمله إلا على السببية يكون هذا بيانا لرجوعه عنه، أي عن قوله المذكور في عامة كتبه ولا يمكن أن يجعل هذا القول قولا أولاً، والمشهور مرجوعاً إليه لما نقله شيخ شيوخنا أيضاً عن ابن القيم أنه ذكر في كتابه شفاء العليل:"أن الذي استقر عليه رأي الأشعري أن القدرة الحادثة لا تأثير لها"[2].انتهى.

وسبب آخر وبالجملة فالظاهر أن ابن القيم لم ينكر على الأشعري إلا لما رأى أن كلامه هذا متحمل، وأن كلامه المقطوع الدلالة دال على عدم تأثير القدرة الحادثة على أصل الفعل لا بالاستقلال كما قال أهل الاعتزال ولا بدونه كما قال الإمام، ولو لم يكن كلامه مقطوعاً فيه لما ساغ له هذا التشنيع.

وأما ما ذكره الأشعري في كتابه الموسوم الإبانة الذي هو آخر تصانيفه كما

---

(١)أي الذي نقله ابن القيم وذكر أنه المذكور في عامة كتبه وهو أن معنى الكسب:أن يقع الفعل بقدرة حادثة تمت منه.

(٢) ونص ذلك في شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل:(والذي استقر عليه قول الأشعري أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه، وتابعه على ذلك عامة أصحابه والقاضي أبو بكر يوافقه مرة ومرة يقول القدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وأحداثها، ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالا له).انظر:١/ ١٢٢ .

أفاد بعض المحققين مما نصه:"أما بعد فإن كثيراً من [الزائغين عن الحق][1] من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومَنْ مضى مِنْ أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم ينزل الله به سلطاناً ولا أوضح به إنساناً إلى أن قال: وزعموا أن الله يشاء ما لا يكون، ويكون مالا يشاء، خلافا لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان وما لا يشأ لا يكون، ورداً لقول الله: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾[2]فأخبر أن لا يشأ شيئاً إلا وقد شاء الله أن نشاءه.

إلى أن / ٨ب/ قال: (وزعموا أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم، لقوله تعالى:﴿ قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾[3].و[انحرافاً][4] عن القرآن وعمَّا أجمع المسلمون عليه، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عز وجل".[5] انتهى.

فليس بمقطوع الدلالة على المراد، لأنه نقل قول الاعتزال بحذافيره، وأبطله بما ذكره من المفاسد التي تتوجه عليه، وحاصله أنهم يزعمون

---

(١) من كتاب الإبانة:١/ ١٤، ولم يوردها أباالحسن السندي رحمه الله.

(٢) سورة الإنسان، الآية:٣٠، سورة التكوير، الآية:٢٩ .

(٣) سورة الأعراف، الآية:١٨٨ .

(٤) في كتاب الإبانة (وإعراضاً):١/ ١٧ .

(٥)كتاب الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري (ت٣٢٤)، دار الأنصار-القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، تحقيق د. فوقيه حسين محمود:١/ ١٧ .

الاستدلال بالقدرة، وليس لهم وإنما أصل القدرة، أو ليس لهم ما يزعمون لعدم القدرة فضلا عن الاستقلال، فيكون هذا رجوعاً من الأشعري فيحتمل أنه إنما ينكر بقوله هذا قولهم بالاستقلال بالقدرة لا أصل القدرة عن قوله بعدم تأثير القدرة الحادثة.

ويحتمل أنه ينكر أصل القدرة أيضاً إلا أنه ذكر الاستقلال، إيضاحاً لشناعتهم، وبياناً لحماقتهم لمزيد افتضاحهم، كما يقال إن مسيلمة الكذاب(١) كان يزعم أنه نبي يأتيه الوحي بالآيات انحرافاً عن القرآن ورداً لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، نعم لو قال ابتداءً أن القول بالقدرة الحادثة مؤثرة بالاستقلال باطل لربما فيه أن يبطل الاستقلال فقط؛ لأن الأصل في الكلام المقيد يفيد أن يكون محطاً للفائدة فيه القيد فقط، وكأنه سبب كونه محتملاً لم يجزم القوم بأنه رجوع منه عن قوله السابق، واقتصروا عن ذكر القول المشهور من أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلا، ولم يتعرض أحد أن للأشعري في الباب قولاً آخر غير ما ذكره ابن القيم من كلامه المحتمل كما

(١) مسيلمة الكذاب(٠٠٠-١٢هـ)هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، أبو ثمامة متنبي ادعى النبوة فحاربه خالد بن الوليد وقضى عليه في معركة شهيرة عام١٢هـ.انظر الأعلام للزركلي:٧/ ٢٢٦، الكامل في التاريخ، لابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد بن محمد، دار الكتاب العربي-بيروت الطبعة الرابعة١٤٠٣هـ:٢/ ١٣٧ .

أوضحناه قبل، وهذا الإمام **أبو العباس**[1] شيخ ابن القيم نصّ في **المنهاج**: "أن الأشعري ومن وافقه من الفقهاء يقولون: إن الله تعالى فعل الفعل عند القدرة الحادثة في العبد لا بها"، ويقول: "إن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل"[2].

وأبلغ من ذلك قول الأشعري: "إن الله فاعل لفعل العبد، وإنما عمل العبد ليس فعلا للعبد بل كسباً له، وإنما هو فعل الله فقط، وجمهور أهل السنة على خلاف ذلك، وعلى أن العبد فاعل لفعله حقيقة" انتهى، والقول بأنه يحتمل أن يكون له قولٌ آخر، وأنهم إنما أطلقوا على قوله القديم المرجوع عنه، ولم يطلقوا على ذلك القول الأخير مع تصفحهم الأقوال وتصفحهم لكتبه لا يخفى ضعفه، ولا يوجب نسبة هذا القول إليه نقصانا، لأنه ما صدر عنه إلا بحسب اجتهاده، ولا استبعاد في صدوره عنه / ٩أ/ ولو بعد القطع بكونه خطأ إذ هو وغيره من أكابر المتقنين حتى الأئمة المجتهدين يتصور منهم الخطأ ويصدر، وإنما العصمة للنبيين عليهم الصلاة والسلام إلا أن المجتهدين يثابون على كل ما يؤدي إليه اجتهادهم إما بأجر أو أجرين رضي الله عنهم أجمعين، ونفعنا بعلومهم المرضية في الدنيا والدين. آمين يا رب العالمين.

---

(١) ابن تيمية وقد تقدمت ترجمته.

(٢) منهاج السنة النبوية: ٣/ ١٠٩ .

قول الإمام أبي منصور الماتريدي

قال الماتريدي: "إن الموجودات كلها بقضاء الله وقدره، وإن إرادة الله متعلقة بكل كائن، وإن أفعال العباد كلها مخلوقة لله عند قدرة العبد وإرادته، فوافق الأشعري في هذا، إلا أنه خالفه في خلق الاختيارات الجزئية، والإرادات القلبية القائمة بالعباد والقابلة للتعلق بالحسنات والسيئات، فقال:إنها لعدم كونها موجودة في الخارج لا تحتاج إلى الخلق، فلا يقال إنها مخلوقة لله تعالى كما قال الأشعري، حتى يرد أنه ليس من العبد شيء له مدخل في فعله فكيف يعد كاسبا، ولا يقال: إنها مخلوقة للعبد حتى يلزم كون شيء مخلوقاً لغير الله بل يقال: إنها ناشئة من العبد ومخلوقة له بمعنى إسنادها لا على سبيل الوجوب إلى المخلوقات الموجودة كالقدرة". كذا في التلويح.

إن قيل: إن الاختيار صفة للموجود المختار فكيف لا يكون موجوداً.

قلت[1]: "لا يلزم من وجود الموصوف وجود صفته، وتحقيقه أن كثيراً من المصادر يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم كما إذا قام فحصل له هيئة هي القيام أو يسخن يحصل له صفة هي الحرارة، فلفظ الفعل وصيغة المصدر قد تطلق على نفس إيقاع الفاعل لذلك الأمر وهو المعنى المصدري، ويسمى تأثيراً كإحداث الحركة وإيجادها في ذات الموقع والمحدث وكإيقاعه القيام

(١) قول التفتازاني.

والقعود في ذاته، وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الإيقاع وهو المعنى الحاصل بالمصدر، ويكون وصفا كالقيام وكيفيته كالحرارة أو غير ذلك، وكالحالة التي تكون للمتحرك ما دام متوسطا بين المبدأ والمنتهى، والأول حقيقة معنى المصدر وهو مفهوم الفعل وهو أمر اعتباري لا وجود له في الخارج كذا ذكره التفتازاني(١) في التلويح وأثبت تحقق الواسط عند- وجود المعدوم بثلاثة أوجه(٢) قال: فتعين أن صنع العبد لا يكون إلا في أمر / ٩ب/

(١) التفتازاني(٧١٢-٧٩٣هـ)هو مسعود بن عمر بن عبدالله المشهور بسعد الدين التفتازاني، من أئمة العربية والبيان ورؤوس أهل المنطق والكلام، من كتبه تهذيب المنطق، ومقاصد الطالبين.انظر الأعلام:٧/ ٢١٩، شذرات الذهب:٧/ ٢١٩ .

(٢):الأول: أنه لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له إيقاع، وهكذا إلى غير النهاية، وكل إيقاع معلول لإيقاعه.والتقدير أن الإيقاعات أمور موجودة فيلزم التسلسل في جانب المبدأ أي العلة في أمور موجودة في الخارج على ما هو المفروض لا في أمور اعتبارية حتى ينقطع بانقطاع الاعتبار أو يكون إيقاع الإيقاع بين الإيقاع كما في لزوم اللزوم، وإمكان الإمكان، وإنما قال : في المبدأ ; لأن استحالة التسلسل في جانب العلة مما قام عليه البرهان، ووقع عليه الاتفاق بخلاف جانب المعلول فإنه لا برهان عليه، وبرهان التطبيق ليس بتام على ما عرف في علم الكلام .

الثاني: أنه يلزم عند إيجاد الفاعل شيئا أن يوجد أمور متحققة غير متناهية هي الإيقاعات المترتبة، وبديهة العقل قاطعة باستحالة ذلك، ولا يخفى أنه يلزم لو كان إيقاع الإيقاع أيضا فعله أما لو أوجد شيئا بإيقاعه، وكان إيقاعه بإيقاع فاعل آخر كالباري تعالى فلا يلزم ذلك، وإذا انتهى إلى إيقاع قديم كالوصف الذي يسمى تكوينا لم يلزم التسلسل أيضا .

الثالث: وهو جواب إلزامي أن الإيقاع معناه التكوين، ومذهب الأشعري أنه ليس من الصفات الموجودة في الخارج على ما تقرر في علم الكلام، والإلزام ليس بتام ; لأن مذهب الأشعري أن التكوين

لا موجود ولا معدوم.فعلى هذا الإرادة التي هي عبارة عن انبعاث الطبع وميلانه نحو المطلوب يكون المراد منها هنا إيقاع ذلك الانبعاث، وذلك الإيقاع ليس له هنا وجودية الخارج، ويسند ذلك إلى العباد فيقال إن للعبد اختيارات جزئية بها قدرته الحادثة إلى ما يشاء فإن كان مما يتعلق به مشيئته تعالى بتحقق وإلا لا، فإن الشرط يتخلف عند المشروط وذلك أوضح"(١).

قال المحقق ابن الهمام(٢) في المسايرة ما نصه:"جميع ما يتوقف عليه أفعال الجوارح من الحركات، وكذلك التروك التي هي أفعال النفس من الميل والداعية والاختيار خلق الله لا تأثير لقدرة العبد فيه، وإنما محل قدرته عزمه عقيب خلق الله تعالى هذه الأمور عزماً مصمماً بلا تردد، وتوجه للفعل توجها صادقاً طالباً إياه، قال الشارح الكمال بن أبي شريف الشافعي(٣):هذا العزم

ليس صفة حقيقة أزلية مغايرة للقدرة ولا يلزم من ذلك نفي التكوين الحادث عند تعلق القدرة، والإرادة لوجود الشيء بل العمدة في إثبات هذا المطلوب هو لزوم التسلسل في الإيقاعات، ويمتنع انتهاؤه إلى إيقاع قديم ; لأنه يستلزم قدم الحادث ضرورة أنه لا يتصور إيقاعا بالمعنى المصدري من غير شيء يقع به .

(١)شرح التلويح على التوضيح:١/ ٣٣٨-٣٤٠ .

(٢) ابن الهمام(٧٩٠-٨٦١هـ) هو محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد بن مسعود كمال الدين المعروف بابن الهمام، من مؤلفاته المسايرة، وفتح القدير في شرح الهداية.انظر الأعلام للزركلي:٦/ ٢٥٤ .

(٣) ابن أبي شريف(٨٢٢-٩٠٦هـ)هو:محمد بن محمد بن أبي شريف الشافعي، عالم بالأصول من فقهاء الشافعية، من أهل بيت المقدس، من مصنفاته المسامرة بشرح المسايرة في علم الكلام.انظر الأعلام:٧/ ٥٣ .

المصمم هو محل تأثير قدرة العبد، وهو مستحق الكسب عند الحنفية[1]". انتهى.

أقول: عله أراد بعض الحنفية، وإلا فكثير من المحققين منهم ذهبوا إلى ما نص عليه إمامنا الأعظم كما سنذكر إن شاء الله تعالى في الفصل الرابع ثم قال المحقق: (فإذا وجد العبد ذلك العزم المصمم خلق الله الفعل عقيبه) قال الشارح إن قلت: إنه يلزم حينئذ أن يكون شيء مخلوق لغير الله نحو العزم وقد قال تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[2] قلت خلق الشيء هو الاستقلال بإيجاده، والعبد لا يستقل بإيجاده شيء بل العزم الذي قلنا إنه محل قدرته يتوقف وجوده على خلق الاختيار للعبد والتمكين من ذلك العزم انتهى.

أقول هذا الجواب هو الذي يدل عليه كلام المحقق كما سيأتي، ويمكن أن يجاب بأن المنسوب إلى العبد إيقاع ذلك العزم وإيجاده ونفس الإيجاد ليس بموجود خارجي كما سبق، فعلى هذا يكون المراد بالعزم في قوله أوجد العبد ذلك العزم وإيجاده ونفس الإيجاد المعنى المصدري دون الحاصل بالمصدر، على

(١) الحنفية :أحد المذاهب الفقهية الإسلامية السنية المنتشرة في العالم الإسلامي، وينسب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان، وقد انتشر في العراق أولاً ثم مكنت له الدولة العباسية. وهو ينتشر حالياً في أفغانستان والباكستان والهند ومصر وغيرها من البلاد الإسلامية. انظر الموسوعة الميسرة: ١/ ١١٩ .

(٢) سورة غافر، الآية: ٦٢، سورة الزمر، الآية: ٦٢، سورة الرعد، الآية: ١٦، سورة الأنعام، الآية: ١٠٢ .

أن طائفة من الماتريدية[1] ذهبوا إلى أن صفة الموجود واسطة بين الموجود والمعدوم كما هو مبسوط في محله عما له وما عليه، ثم قال المحقق: فيكون الفعل منسوباً إلى الله من حيث هو حركة، وإلى العبد من حيث هو زنا ونحوه.

قال الشارح: وهذا تقويل على مذهب القاضي، أقول: لا يخفى أن القاضي لا يثبت للعبد شيئاً يكون ناشئاً ويكون له مدخل في أصل فعله، وإنما جعل لقدرته دخلا في وصف الفعل فلا يقول إن للعباد أفعالاً بل إنما لهم عنده أوصاف الأفعال، نص عليه الفاضل عبد الحكيم في حاشية الخيال، وقد أثبت المحقق للعبد عزماً مصمماً يكون فعله عقيبه فكيف يقال: إنه مال إلى مذهب القاضي.

وأما قوله فيكون منسوباً / ١٠أ/ إلى الله.. الخ فيمكن أنه أراد به الإرشاد إلى ما ينبغي مراعاته في مقام الأدب مع الله فلا ينسب إليه القبائح ولو بطريق الإيجاد، ولذا يقال: رب السماوات، ورب العرش العظيم، ولا يقال رب الكلاب والخنازير، وهو رب كل شيء وقال صلى الله عليه وآله

(١) الماتريدية: فرقة كلامية، نشأت بسمرقند في القرن الرابع الهجري، وتنسب إلى أبي منصور الماتريدي، قامت على استخدام البراهين، والدلائل العقلية والكلامية في محاججة خصومها، من المعتزلة والجهمية وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية، وقد انتشرت في بلاد الهند وماجاورها من البلاد الشرقية كالصين وبنغلاديش، وباكستان، . انظر الموسوعة الميسرة: ١/ ٩٩ .

وسلم:(والخير كله بيديك، والشر ليس إليك)[1] ثم قال المحقق:"فعن ذلك العزم الكائن وبقدرة العبد المخلوقة لله تعالى صح تكليفه، وثوابه وعقابه، وذمه ومدحه، وانتفى بطلان التكليف والجبر المحض، وكفى في التخصيص لتصحيح التكليف هذا الأمر الواحد وما سواه أي ما سوى العزم المصمم بما لا يحصى من الأفعال الجزئية، والتروك كلها مخلوقة لله متأثرة عن قدرته ابتداءً بلا واسطة القدرة الحادثة المتأثرة عن قدرته تعالى، ومع ذلك فلا يكون حسن هذا العزم إلا بتوفيق منه تعالى تفضلاً، فإن الشيطان مع الشهوة الغالبة وهوى النفس الذي هو موانع تشبه القواسر لقوة استلابها فلا يغلب إلا بمعونة التوفيق، وليس لأحد على الله أن يوفقه بل إذا أعلمه طريقي الخير والشر، وخلق له المكنة من كل منهما فقد أعذر إليه، وعدم التوفيق وهو الخذلان بأن يدعه مع نفسه لا ينصره ولا يعينه عليها لا يسلبه المكنة من ذلك العزم التي خلقها الله له"انتهى.

فهو تعالى محسن إلى جميع عباده ببيان ما ينفعهم وما يضرهم، فمحسن إلى من شاء منهم بإعانته على ذلك، وكون الأفعال بعلم الله وقدرته وإرادته وخلقه القدرة في العبد على كسبه وكتبه في اللوح لا يوجب كون العبد مجبوراً فيه، كما إذا مكن السيد عبده من بعض التصرفات حتى صار للعبد مكنة

(١)أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافر وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، حديث رقم:١٢٩٠ .

واقتدار. ثم إنه علم يوماً ما يفعله العبد من فعل مخصوص فأراده وكتبه في قرطاس، فهل يكون العبد في فعله ذلك مجبوراً من جهة سيده؟ وهل للعبد أن يقول للسيد فعلت ما فعلت بعلمك وإرادتك وكتبك إياه، فإن العبد فعله بإرادته واختياره لا لأجل علم السيد وإرادته وكتبه، فلا يتصور فيه الجبر، فكذا فيما نحن فيه.

وكذا خلقه تعالى الفعل لا يقتضي كون العبد مجبوراً، لأنه ما خلقه إلا بعد إرادة العبد إياه وعزمه عليه، ولا خلقه الميل والداعية إلى الفعل تستلزم اضطراره إليه لأنه تعالى بعد ما خلق فيه الميل إلى فعل، أقدره من فعله وتركه:

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فلأن من المعروف أن لا يترك الإنسان ما يحبه ويكتسب ما يكرهه / ١٠ب/ حياءً، فيؤثر امتثاله فيما أمره ونهاه على شهوة نفسه وهواه، ولا يقال إن تعلق إرادة العبد شيء من أحد الطرفين لابد له من مرجح، فإن كان من خارج يلزم الإيجاب، وإن كان من نفس المراد ينقل الكلام إليه أنه بالاختيار أو بالاضطراب، فيلزم إما الدور(١) أو التسلسل أوالإيجاب، لأنا نقول الترجيح بلا مرجح جائز عند المتكلمين في الفاعل المختار، فلما كان

---

(١) الدور:هو أن يحدث الحكم بحدوث وصف وينعدم بعدمه، وهو مقيد ظناً وقيل قطعاً، وقيل لاقطعاً ولاظناً.انظر :نهاية السيول في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي(ت٦٨٥هـ) المطبعة السلفية- القاهرة:٤/ ١١٧ .

الممتنع عندهم بلا مرجح فالكسب عندهم صدور الفعل عن العبد عقيب إرادته وقصده ووجوده الفعل عندهم بمجموع خلق الله، واختيار العبد على أن يكون اختيار العبد شرطا أعاد بالخلق ذلك فالاختيار عندهم من العبد وله مدخل في وجود الفعل وإن لم يكن مؤثراً.

وقال التفتازاني:"إن قصد العبد واختياره لا يكفي في وجود الفعل، إذ يقع تارة مع تحقق جميع أسبابه التي من العبد، وقد يقع من غير تحقق الأسباب، فعلم أنه حاصل بخلق الله عقيب إرادته" – ثم قال-: "وعليه المحققون من أهل السنة. ثم أورد عليه بأن عدم وقوع الفعل مع توفر الدواعي لا ينافي كون العبد هو الموجد لفعله الاختياري، لجواز أن يكون المؤثر قدرته واختياره لكن بشرط أن لا يريد الله عدم وقوع ذلك الفعل حتى لو أراد العبد شيئاً وأراد الله خلافه يقع مراد الله لا مراد العبد لا تنفي بشرط تأثيره"[1]انتهى.

إن قيل: يرد عليه حينئذ أن قدرته تعالى لا تستقل في إيجاد الفعل بل يحتاج إلى انضمام اختيار العبد معها فيلزم الاستكمال بالغير.

قلت: إنما يلزم لو كان شرطاً في نفس الأمر وليس كذلك بل إنه تعالى جعله شرطا عاديا بمعنى أنه اقتضى حكمته أن لايخلق فعل العبد المخلوق إلا

(١)شرح التلويح على التوضيح:١/ ٣٥٩.

بعد اختياره.ذهب الأستاذ إلى أن قدرة العبد تصدر من المؤثر فَفِعْلُهُ واقع بمجموع القدرتين على أن يتعلق المجموع بالفعل نفسه ويؤثر في ذاته.

قال الفاضل عبد الحكيم في حاشية الخيال:"وإنما هو بمعنى أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير فإذا انضمت عليه قدرة الله صارت مستقلة بتوسط هذه الإعانة، وهذا قريب من الحق، وإن اشتهر في الكتب الكلامية أنه جعل كلا منهما مؤثراً. فإذا وجد / ١١أ/ اجتماع مؤثرين على أثر واحد فإنه باطل صريحا".انتهى، أي بخلاف ما ذكره فإنه دخول مقدور تحت قدرتين أحدهما قدرة الاختراع، والآخر قدرة الاكتساب، فإنه جائز، وإنما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد.وما نص عليه إمامنا الأعظم[1] في الفقه الأكبر بقوله:"وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله خالقها"[2] انتهى، فقد فسره بعض العلماء بما يوافق مذهب الأستاذ، والذي يظهر أنه مطابق لما قاله إمام الحرمين، كما سنذكر في الفصل الرابع إن شاء الله تعالى.واعلم أن ما قدمنا في شرح الماتريدي من وجود الفعل عندهم بمجموع خلق الله واختيار العبد ليس معناه أن قدرة العبد جزء من المؤثر كما ظن، بل معنى أنه شرط عادي لتأثير المؤثر فلا يفعل.

---

(١) الإمام أبو حنيفة.

(٢) الفقه الأكبر، لأبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ، والشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر:١/ ٣٣.

أقوال العلماء في تأثير قدرة العبد الحادثة

ذهب كثير من المحققين من أهل السنة السنية إلى أن العبد ليس بمطلق، وأن الله تعالى خلق للعبد قوة بها صح تكليفه، وأنها المؤثر فيما تعلقت به مشيئته من أفعاله الاختيارية بعون الله إذا شاء لا مستقلاً، وأن الله تعالى خالق أفعال العباد بالعباد مراعاة للحكمة، وأن العباد كاسبون لها بإذن الله لا بالاستقلال، وأن قدرة العبد مؤثرة في نفس الفعل تأثيراً عاديا بإذن الله تعالى، وإيضاح ذلك أن الله القادر على كل شيء كما اقتضت حكمته إيجاد بعض الأشياء بلا واسطة اقتضت إيجاد بعضها بواسطة أسباب أوجدها أولاً وجعلها أسباباً له مع الكمال الذاتي والاستغناء المطلق أن الله الغني عن العالمين، وإنما هو لحكمة لا لحاجة. ومن هذا الباب أمره المؤمنين بقوله: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾[1]، مع قدرته على إن يشأ يستأصلهم بلا واسطة فأهلك الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا فماتوا بكلمته القاهرة فهو تعالى بحكمته ينبت النبات بلا ماء، وينزل الماء بالسحاب، ويثير السحاب بالرياح، وينشئ الضياء والنور بالقمرين، ويوجد الولد بالأبوين فينسب الشيء الذي وجد بسبب إلى الله تارة، إذ هو الخالق للسبب وجاعله سببا ولا يكون تأثيراً إلا بمشيئته، وإلى

(١) سورة التوبة، الآية:١٤ .

سبب آخر لوقوعه به بإذن الله بلا واسطة، قال صلى الله عليه وآله وسلم:(إذا عَلا مَنِيُّ الرَّجُلِ مَنِيَّ الْمَرْأَةِ أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللهِّ، وَإِذَا عَلا مَنِيُّ الْمَرْأَةِ مَنِيَّ الرَّجُلِ آنثا بِإِذْنِ اللهِّ)(١).

وقال تعالى:﴿ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ ﴾(٢)/ ١١ب/ وقال تعالى:﴿ قَالَ فَإِنَّا قَدۡ فَتَنَّا قَوۡمَكَ مِنۢ بَعۡدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ ﴿٨٥﴾ ﴾(٣)وقال تعالى:﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ ﴾(٤) وقال صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي الله عنه:(لأَنْ يَهْدِيَ اللهُّ بِكَ رَجُلا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَم).(٥)فكما أنه تعالى جعل للقوى وللطباع الموجودة في المخلوقات تأثيرا

(١) وهو حديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الحيض باب بيان صفة مني الرجل والمرأة، حديث رقم:٤٧٣ .

(٢) سورة إبراهيم، الآية:٤ .

(٣) سورة طه، الآية:٨٥ .

(٤) سورة الشورى، الآية:٥٢ .

(٥) ونص الحديث: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَهْلٌ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ قَالَ:قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لَأعطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجلا يُفْتَحُ عَلَى يَدَيْهِ يُحِبُّ اللهَّ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُّ وَرَسُولُهُ فَبَاتَ النَّاسُ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَى فَغَدَوْا كُلُّهُمْ يَرْجُوهُ فَقَالَ:أَيْنَ عَلِيٌّ فَقِيلَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ فَأَعْطَاهُ فَقَالَ:أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا فَقَالَ انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَوَاللهَّ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُّ بِكَ رَجُلا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَم).أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل، حديث رقم:٢٧٨٧، وفي كتاب المناقب، باب مناقب على بن أبي طالب القرشي، حديث رقم:٣٤٢٥، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، حديث رقم:٤٤٢٣ .

تاما بالنسبة إلى ما هي أسباب له، كذلك خلق في العبد قدرة واستطاعة وتمييزاً فيكتسب العبد بها أفعاله التي قضى الله وقدرها وأرادها فصار لقدرة العبد تأثير كتأثير الأسباب العادية مثل تسبب الأكل لحصول الشبع، وإنما المؤثر حقيقة هي قدرة الله إذ القدرة الحادثة التي أوجد بها الأفعال إنما هي من خلقه تعالى، فالكسب على هذا القول تحصيل للعبد بقدرته المؤثرة بإذن الله تعالى ما تعلقت به مشيئته التابعة في التعلق به لمشيئة الله، وهذا هو مختار القاضي البيضاوي كما صرح به في مواضع من تفسيره (قال في قوله تعالى:﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾[1]، بقدرة الله ومشيئته لكن من جعل الماء الممزوج بالتراب سببا في إخراجها، ومادة لها كالنطفة للحيوان بأن أجرى عادته بإفاضة صورها وكيفياتها على المادة الممتزجة منهما، أو أودع في الماء قوة فاعلة، وفي الأرض قوة قابلة يتولد من اجتماعهما أنواع الثمار، هو قادر على أن يوجد الأشياء كلها بلا أسباب ومواد، كما أبدع نفوس الأسباب والمواد لكن في إنشائها مدرجاً من حال إلى حال صنائع وحكما يجدد فيها لأولى الأبصار عبراً وسكوناً إلى عظيم قدرته، ليس كذلك في إيجادها دفعة)[2]انتهى.

قال السيد محمد البرزنجي في شرحه عليه:(أشار بالأول إلى ما هو المشهور عند الأشاعرة، والثاني ما هو التحقيق عنده من أن للأشياء أسبابا

(١) سورة البقرة، الآية:٢٢، سورة إبراهيم، الآية ٣٢ .

(٢) تفسير البيضاوي، عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي(ت٦٨٥هـ) دار الفكر ببيروت، ١٤١٦هـ تحقيق عبدالقادر عرفات العشا حسونه:١/ ٢٢٣ .

تؤثر فيها بإذن الله تعالى).

واختاره أيضاً شيخ مشايخنا العلامة الكوراني فقال:"إن ما يفعله العباد هو ما يفعل الله بهم، وأن أعمالهم مخلوقة لله في غيره كونها معمولة لهم، وإن صدورها بتأثير قدرتهم إن شاء الله لا تقدح في كلمة (لا خالق إلا الله)، لأن القدرة واحدة بالذات كما يقتضيه توحيد الصفات متعددة بالنسب والاعتبارات بحسب الظاهر و التعيينات فلا تعارض بين الآيات الناطقة بأنها من خلق الله تعالى". انتهى.

وقد سبقه إلى هذا التحقيق شيخه العارف بالله الدال على الله فيما أحسب سيدي الشيخ صفي الدين أحمد بن محمد بن يوسف[1] أعاد الله علينا من بركاته آمين وأشار إليه المحقق التفتازاني أيضاً بقوله:"اعلم أن مخلص كلام بعض المحققين أن الفعل يصدر من فاعله بسبب حصول قدرته وإرادته لكن القدرة لابد أن تنتهي إلى الأسباب لا يكون بقدرته دفعاً للتسلسل، ولا شك أنه عند الأسباب يجب الفعل، وعند فقدانها يمتنع. فالذي / ١٢أ/ ينظر

---

(١)صفي الدين: (٠٠٠-٣٧٦هـ) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن إسماعيل بن شاه، الإمام ابن الإمام من أهل بيت علماء فضلاء تفقه على والده وسمع الأحاديث من الخليل ابن أحمد القاضي السجزي الحنفي، كان من أهل العلم والزهد ويقول الشعر، أحد الفضلاء المتقدمين في الأدب وفي علم التصوف والكلام، وله كرامات مشهورة، مات وهو ابن ثلاث وستين سنة وذكره الذهبي وقال كان صدرا إماما وكان زاهدا مليح التصانيف وله النظم والنثر وديوانه مشهور.انظر طبقات الحنفية، لعبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي(ت٧٧٥)، دار محمد كتب خانه-كراتشي:١/ ٩٧ .

الأسباب الأول يعلم أنها ليست بقدرة العبد، ولا إرادته يحكم بالخير وهو غير صحيح مطلقا، لأن السبب القريب للفعل هو قدرة العبد وإرادته، والذي ينظر إلى السبب القريب يحكم بالاختيار، وهو أيضاً ليس بصحيح مطلقا، لأن الفعل لم يحصل بأسباب كلها مقدورة للعبد ومرادة له، فالحق أن لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"انتهى بلفظه.

واختار هذا المسلك أيضاً العلامة المتقن الحافظ ابن تيمية ورجحه وصوبه في كتابه منهاج السنة[1]، ونص على أنه قول جمهور أهل السنة، وسلك منهاجه القويم تلميذه العلامة ابن القيم فإنه صرح على اختياره في كتابه شفاء العليل حيث قال:"قد اضطربت آراء أتباع الأشعري في الكسب اضطراباً عظيماً، واختلف عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً... إلى أن قال: قلت: الذي قاله الإمام في النظامية أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما"[2]، كذا ذكره المحقق العلامة الكوراني[3] في رسالته المفردة في المسألة، واتبعه بذكر بعض ما ذكره الإمام في النظامية ونحن نذكر جميع كلامه المتعلق بهذه المسألة بلفظه، إذ هو كلام مفيد ليس فيه حشو، عزيز لم يسبق إلى مثله.

---

(١) منهاج السنة النبوية:٢/ ٣٠٠ .

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل:١/ ١٢٢ .

(٣) الشيخ إبراهيم الكردي له رسالة في مسألة خلق الأفعال سماهامسلك السداد إلى خلق أفعال العباد.

قال رحمه الله تعالى:قد تقرر عند كل خاطئ بعقله مترف عن مراتب العقائد في قواعد التوحيد أن الرب سبحانه وتعالى مطالب عباده بأعمالهم، وداعيهم إليها في حالهم، ومثيبهم ومعاقبهم عليها في مالهم، وتبين بالنصوص القاطعة أنه أقدرهم على الوفاء بما طالبهم به، ومكنهم من التوصل إلى امتثال الأمر والإنكفاف عن مواقع الزجر، ومن نظر في كليات الشرائع، وما فيها من الاستحثاث والزواجر والفواحش وما نيط ببعضها من العقوبات، وما يجب عقده من تصديق المرسلين والأنبياء عما يتوجه على المرء من الحساب والعقاب وسوء المنقلب والمآب، وقول الله لهم تعديتم وعصيتم وأبيتم وقد أرحبت لكم الطول وفسحت لكم المهل[1] وأرسلت إليكم الرسل وأوضحت المحجة، لئلا لا يكون للناس على الله حجة بذلك كله ثم استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم، فهو مصاب في عقله أو مستقر على تقليده مصمم على المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرائع والتكذيب بما جاء به المرسلون، فإن زعم من لم يوفق منهج الرشاد أنه لا أثر / ١٢ب/ لقدرة العبد في مقدوره أصلا، وإذا طولب بمتعلق طلب الله الفعل تحرياً وفرضا ذهب في الجواز طولاً وعرضاً وقال الله:﴿إن الله يفعل ما يشاء﴾ ولا يتعرض للاعتراض عليه المتعرضون لا يسأل عما يفعل وهم

(١)الـمَهْل والـمَهَل والـمُهْلة، كله: السَّكِينة والتُّؤَدة والرِّفْق. وأَمْهله: أَنظره ورَفَق به ولم يعجل عليه.ومَهَّله تَمْهِيلاً: أَجَّله. و الاسْتِمْهال: الاستنظار.وكلُّ ترفُّقٍ تَمَهُّل.لسان العرب:١١/ ٦٣٣ .

يسألون.

فقيل له: ليس لما جئت به حاصل. كلمة حق أريد بها باطل. نعم يفعل ما يشاء ويريد، ولكن يتقدس عن الخلق ويفيض الصدق، وقد فهمنا بضرورات المعقول عن الشرع المنقول أنه عزت قدرته طالب عباده بما أخبر أنهم ممكنون من الوقاية فلم يكلفهم إلا على مبلغ الطاقة والوسع في موارد الشرع، ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر للعلم في علومه، فوجه مطالبة العبد كوجه مطالبته بأن يثبت له في نفسه ألوانا وإدراكات، وهذا خروج عن حدِّ الاعتدال إلى التزام الباطل والمحال وفيه إبطال الشرائع، ورد ما جاء به النبيون عليهم الصلاة والسلام، فإذا لزم المصير إلى القول بأن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها، واستحال إطلاق القول بأن العبد خالق أعماله فإن فيه الخروج عما درج عليه السلف من الأمة واقتحام ورطات الظلال، ولا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة والقدرة القديمة، فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادرين، إذ الواحد لا ينقسم فإذا وقع بقدرة الله استقل بها وسقط أثر القدرة الحادثة وهذه لا يسلم من غوايلها إلا مُرْشد موفق، إذ المرء بين أن يدعي الاستبداد وبين أن يخرج نفسه عن كونه مطالبا بالشرائع، وفيه إبطال دعوى المرسلين عليهم الصلوات والتسليمات، وبين أن يثبت نفسه شريكا لله في إيجاد الفعل الواحد، وهذه

الأقسام بجملتها باطلة.

معنى ذلك إن قائلا لو قال: العبد مكتسب وأثر قدرته الاكتساب، والرب تعالى مخترع خالق في العبد مكتسب له. قيل له: فما الكسب في ما معناه، وأدبرت الأقسام المتقدمة على هذا القائل فلا يجد مهربا، فنقول: قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعا، ولكنه يضاف إلى الله خلقا وتقديراً، فإنه وقع بفعل الله، وهو القدرة الحادثة، وليست القدرة فعلا للعبد، وإنما هي صفته، وهي ملك لله وخلق له، فإذا كان موقع الفعل خلقا لله فالواقع أنها مضافة إلى الله خلقا وتقديراً، وقد ملك الله العبد اختياراً يصرف به القدرة الحادثة فإذا أوقع بالقدرة شيئاً آلا الواقع إلى خلق الله من حيث إنه وقع من الله، ولو اهتدت إلى هذا الفرقة الضالة لم يكن بيننا وبينهم خلاف، ولكنهم ادعوا استبدادا بالاختراع وانفراداً بالخلق والابتداع فضلوا وأضلوا، ونبين تميزنا عنهم بتفريع المذهبين فإنا لما أضفنا فعل العبد إلى تقدير الإله قلنا أحدث القدرة في / ١٣أ/ العبد على أقدار أحاط بها علمه، وهي أسباب الفعل وسلب العبد العلم بالتفاصيل وأراد من العبد أن يفعل فأحدث فيه دواعي مستحثة وخيرة، وآراءه، وعلمه، أن الأفعال ستقع على قدر معلوم فوقعت بالقدرة التي اخترعها للعبد على ما علم وأراد فاختيارهم واتصافهم بالقدرة واقتدار خلق الله ابتداءً ومقدورها

مضاف إليه تعالى مشيئة وعلماً وقضاء وخلقاً وفعلا من أنه يتجه ما انفرد بخلقه وهو القدرة، ولو لم يرد وقوع مقدورها لما أقدره عليه ولماهَيَّا أسباب وقوعه، فالعبد فاعل مختار مطالب مأمور منهي، وفعله تقدير لله.

ونحن نضرب في ذلك مثلاً شرعياً ليستريح إليه الناظر في ذلك فنقول: العبد لا يملك أن يتصرف في مال سيده، ولو استبد بالتصرف فيه لم ينفد تصرفه، فإذا أذن له في بيع ماله فباعه نفذ والبيع في التحقيق معزو إلى السيد من حيث إن سببه هو إذنه، ولولا إذنه لم ينفذ التصرف، ولكن العبد يؤمر بالتصرف وينهى ويوبخ على المخالفة ويعاقب، فهذا والله الحق الذي لا غطاء دونه، ولا مراء فيه، لمن وعاه حق وعيه، وأما الفرقة الضالة فإنهم اعتقدوا انفراد العبد بالخلق، وأنه إذا عصى فقد انفرد بفعله والرب كاره له فكان العبد على هذا الرأي الفاسد مزاحماً لربه في التدبير، موقعاً ما أراد إيقاعه إن شاء الرب تعالى أوكره تعالى الله عن ذلك. انتهى.

وما في النظامية وقد نقله العلامة السيد محمد البرزنجي في شرحه على تفسير البيضاوي المسمى بأنهار السلسبيل، وذكر في تصويب رأي الإمام كلاماً متبيناً إلى أن قال: "قال شيخنا المحقق الكوراني -أطال الله بقاءه- كلام إمام الحرمين تصريح بأن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها، وأن فعل العبد تقدير لله، مراد له عنده، وأن المعتزلة قائلون بانفراد العبد، وأنه يشاء الله ما لا يكون من المأمور، ويكون ما لا يشاء من المنهي، وهذا فرق واضح مظهر لكون كلام الإمام جارياً على السنة بخلاف قول المعتزلة فإن قوله مصادم

لقوله تعالى:﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾(١) وقول الإمام موافق لذلك، وأن قدرة العبد عند الإمام مؤثرة وفق إرادته إذا شاء الله لذلك، وإلا فلا تأثير لها أصلا، وهذا موافق للكتاب والسنة وإجماع السلف، ومن أنكر على الإمام لم يميز بين قوله وقول المعتزلة، ولقد أجاد من قال:

تنكب عن طريق الجبر واحذر — وقوعك في مهاوي الاعتزالي
وسر وسطاً طريقاً مستقيماً — كما سار الإمام أبو المعالي(٢)

انتهى كلام شيخنا".وقلت:

إذا ما كنت ذا فهم وبحث — مع العلما وحيلتك الكلام
فسر في الكسب سير أبي المعالي — إلى نحو نحا هذا الإمام
بقلة سالكيه لا تبال — فليس عليك في هذا ملام
وأيده وحققه ولا شك — لا يغرنك الزحام
/ ١٤أ/ فهاك النصح من شيخ كبير — خبير بالمسالك يا غلامْ

قال الإمام الباقلاني في كتابه الموسوم بالإنصاف:"الأمة مجمعة على قولهم لا حول ولا قوة إلا بالله" وهذا في إثبات أن حول وقوة العبد لا يتمان إلا بمعونة الله إياه ثم قال:"إذا اعتبرت حال العبد من جهة الإضافة إلى الاستطاعة المخلوقة، والأمر والنهي الواقعين عليه وجدته في صورة المفوض

(١) سورة الكهف، الآية:٣٩ .

(٢) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم بن علي ابن الوزير، مؤسسة الرسالة-بيروت الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط:٧/ ١٩٤ .

إليه" ثم قال:"لا فاعل في الحقيقة إلا الله وأن كل فاعل غيره إنما يفعل بمعونة من عنده، ولو وكل إلى نفسه لم يكن منه فعل البتة"[1] انتهى.

فهذه أقوال المحققين من أصحاب المذاهب الأربعة، وهي الوسط العدل ومن الله العون وله الفضل انتهى كلام السيد في الأنهار.

أقول:وهذا هو منطوق كلام إمامنا الأعظم في الفقه الأكبر قال:"وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة"[2] أي جعلوها وأوقعوها بقدرتهم التي خلقها الله فيهم، وبإرادته التي جعلها الله فيهم وبتمكين الله تعالى إياهم منها، ولو لم يكن ذلك التمكين لما قدروا على شيء، قال تعالى في أعظم ملوك الدنيا:﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[3]والقول بأن معناه أنها عند اقترانها بالقدرة تسمى كسباً لا يقبله قلب من له أدنى فَهْمٌ، والله خالقها أي بقدرة العباد، لأن قدرتهم التي هي صفتهم ليست فعلا لهم، وإنما هي ملك الله وخلق له، فإذا كان ما وقع منه الفعل خلقاً لله كان الواقع به مضافاً إلى الله وخلقا كما تقدم في قول إمام الحرمين، وليس مراده بكونه تعالى خالقاً لها أنه أجرى عليهم هذه الأمر بقدرته الأزلية ويدل عليه قوله - رحمه الله-

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر الطيب الباقلاني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية-١٣٨٢هـ مؤسسة الخانجي للطباعة والنشر-القاهرة:٤٨ .

(٢)الفقه الأكبر، لأبي حنيفة النعمان، والشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر:١/ ٣٣ .

(٣) سورة الكهف الآية:٨٤ .

:"خلق الله تعالى الخلق سليمين من الكفر والإيمان، ثم خاطبهم وأمرهم ونهاهم أي بعد ما خلق فيهم القدرة التي تمكنوا بها من كل منهما، فكفر بعد ذلك من كفر بفعله، وإنكاره وجحوده بخذلان الله إياه وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله إياه ونصرته"(١)، فإيمان المؤمن بفعله المراد لله الذي تمكن منه بقدرة أعطاه الله إياها، وكذلك كفر الكافر على حسب إرادة الله بقدرته الحادثة إلا أن الأول إنما فاز بها فاز بعون الله تعالى، والثاني وقع فيما وقع بخذلان الله وعدم نصرته، وقد أفاد المحقق ابن الهمام ما يشهد له كما أسلفناه، ونص عليه الحافظ السيوطي(٢) في مواضع من تفسيره فقال في قوله تعالى:﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾(٣) أي ذلك فيخذلنا(٤) وقال في قوله:﴿ سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾(٥) بأن

(١)الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر:١/ ٣١-٣٣.

(٢) السيوطي:(٨٣٩-٩١١هـ)هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ، مؤرخ، له ٦٠٠مؤلف فيها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة.انظر الأعلام للزركلي:٣/ ٣٠١.

(٣) سورة الأعراف، الآية:٨٩.

(٤) تفسير الجلالين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، دار الحديث، القاهرة-الطبعة الأولى:١/ ٢٠٦.

(٥) سورة الأعراف، الآية:١٤٦.

أخذ لهم فلا يتفكرون فيها[1]. وقال البيضاوي في قوله تعالى:﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾[2] بأن وفقهم للإيمان: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾[3] أي وخذل فريقاً[4].

وكتب المحققين من علماء السنة مشحونة بهذا ومما يتعجب منه أن الشيخ علي القادري في حاشيته المسماة بالجمالين على الجلالين أنكر على البيضاوي في تفسيره الضلالة بالخذلان فقال:"هو اعتزال تبع فيه الزمخشري[5] المدسس الذي تدسيسه قد يخفى على مثل البيضاوي"انتهى، مع أن الإمام نص عليه بقوله (وإضلالُهُ. خذلانه) كما سنذكره والشيخ على القادري قد اطلع على كلام الإمام وشرحه، وكأنه نسى أو اطلع على كلام الإمام بعد تأليف الجمالين والله أعلم.

---

(١) تفسير الجلالين:١/ ٢١٤.

(٢) سورة الأعراف، الآية:٣٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية:٣٠ .

(٤) وقدر ذكر البيضاوي ذلك في تفسيره فقال:﴿ فريقا هدى ﴾ بأن وفقهم للإيمان، :﴿وفريقا حق عليهم الضلالة﴾ بمقتضى القضاء السابق وانتصابه بفعل يفسره ما بعده أي وخذل فريقا(إنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله)، تعليل لخذلانهم أو تحقيق لضلالهم (ويحسبون انهم مهتدون) يدل على أن الكافر المخطئ والمعاند سواء في استحقاق الذم وللفارق أن يحمله على المقصر في النظر .تفسير البيضاوي:٣/ ١٦ .

(٥) الزمخشري(٤٦٨-٥٣٨هـ) هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة، سافر إلى مكة وجاور بها زمنا فلقب بجارالله، من أشهر مؤلفاته:الكشاف في التفسير، وأساس البلاغة.انظر الأعلام للزركلي:٧/ ١٧٨، وفيات الأعيان:٢/ ٨١ .

قال الإمام:"والله يهدي من يشاء فضلاً منه، ويضل من يشاء عدلا منه، وإضلاله له خذلانه، وتفسير الخذلان أن لا يوفق العبد بما يرضاه عنه، وهو عدل منه، وهي أفعال كلها بمشيئته وعلمه وقضائه، والطاعات كلها بأمر الله وبمحبته ورضائه وعلمه وقضائه وقدره، وأما المعاصي فهي كلها واقعة بعلمه وقضائه وبقدرته ومشيئته لا بمحبته ولا برضاه". انتهى كلام إمامنا الأعظم بلفظه.

وهو عند من رزق الفهم السليم إجمال ما فصله إمام الحرمين، ثم اعلم أن هذا القول وهو أن قدرة العبد مؤثرة من غير استقلال هو آخر أقوال إمام الحرمين، وإلا فقد ذكر في أكثر الكتب الكلامية كالمواقف والمقاصد أن مذهبه مذهب الحكماء:"أن المؤثرة قدرة العبد فقط من غير استقلال بالإيجاب والاضطرار"[1] على خلاف ما ذهب إليه المعتزلة من أن المؤثر قدرة العبد بالاستقلال والاختيار.

وقال في شرح المقاصد هذا القول من الإمام وإن اشتهر في الكتب الكلامية إلا أنه خلاف ما صرح به في الإرشاد وغيره حيث قال :" إن الخالق هو الله لا خالق سواه وأن الحوادث كلها حادثة بقدرته تعالى من غير فرق بين

(١) المواقف، لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد، تحقيق د.عبدالرحمن عميرة، دار الجيل،بيروت، ١٩٩٧م، الطبعة الأولى،:٣/ ٢١٢ .

ما يتعلق بقدرة العباد وما لا يتعلق"[1] فظاهر هذه الأقوال الثلاثة أنها متنافية، لأن حاصل القول المشهور أن القدرة الحادثة مؤثرة بالإيجاب من غير استقلال وحاصل ما في النظامية أنها تؤثر بالاختيار من غير استقلال، وحاصل ما في الإرشاد أن الخالق هو الله، والحوادث تحدث بقدرته تعالى وقد نص في شرح المقاصد على تحقق المخالفة بين ما في الإرشاد وبين المشهور، فأشار الشيخ إلى تحقيق المنافاة بين ما في الإرشاد وبين ما في النظامية، وإلى أن ما في النظامية قوله الأخير حيث قال:(والحق ما ذكره الإمام في النظامية التي ألفها بعد الإرشاد).

أقول ويمكن التوفيق بينهما [بجعل][2] القدرة المذكورة -في مقابلته المشهورة- عبارة عن القدرة المستجمعة بشرائط التأثير فإن مقدورها لا يتخلف منها، ولا يمكن تعلقها بالضدين، وجعل القدرة المذكورة في النظامية عبارة عن القوة العظيمة التي يمكن تعلقها بالضدين، ويتخلف مقدورها عنها، وإلا لزم اجتماع / ١٤ب/ الضدين، وبهذا الجمع بين ما وقع في قواعد العقائد أن مذهب الحكماء أن الله تعالى يوجب للعبد القدرة والإرادة، وهما يوجبان وجود المقدورين في الشرح الجديد للتجريد أن مذهب الحكماء أنها

(١)الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد،لأبي المعالي الجويني، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبدالمنعم عبدالحميد، مطبعة السعادة بالقاهرة-١٣٦٩هـ:٢١٩-٢٢٠ .

(٢) ما بين المعكوفتين وجدت في الهامش وبعدها كلمة (صح).

واقعة بقدرة العبد بلا إيجاب بل اختيار، فعلى هذا لا منافاة بين المشهور وبين ما في النظامية، وكذا لا منافاة بينه وبين ما في الإرشاد فإن كون الفعل بقدرة حادثة من غير استقلال، لا ينافي أن الخالق هو الله، وكذا لا ينافي أن الحوادث كلها حادثة بقدرة الله تعالى.

أما الأول فلأن خلق الشيء هو الاستقلال بإيجاده، والعبد لا يستقل بإيجاد شيء بل نفس العبد وقدرته وإرادته كلها لله خلق وملك.

وأما الثاني فلأن القدرة الحادثة المؤثرة في الفعل إنما وجدت بقدرة الله تعالى، وهي ملك له وخلق أراد وقوع الفعل بها على وفق مشيئته وإرادته، وإن كانت صفة للعبد فلا فرق بين ما يتعلق بقدرة العبد كحركة البطش وبين ما لا يتعلق بها كحركة الارتعاش في أن كلا منهما حادث بقدرته، وهو المستقل في إيجادها.

وإن كان بينهما فرق من جهة أن الأولى أحدثها الله تعالى بتوسط قدرة أوجدها في العبد، وأن الثانية من غير توسطها.

فإن قيل: قد اتضح مما ذكر أن الفعل واقع بالقدرة الحادثة التي للعبد، والعبد وجه تلك القدرة إلى مقدورها حسب اختياره وإرادته، وهذا هو كسب العبد، وهو الموجب للثواب والعقاب، لكن قد تبين أيضاً أن تلك القدرة إنما خلقها الله تعالى في العبد، ولا يمكن أن يوقع العبد بها إلا شيئاً أراده الله وقدره

وعلمه وقضاه، والأمر الذي لم يرده الله عز وجل يتعذر وقوعه بها وتكليفه بما ليس مراد الله لا يكون تكليفا بما ليس في وسعه وتعذيبه على عدم إيقاعه إياه لا يكون ظلماً قلت إيجاب هذا بوجوه:

الوجه الأول: أنا قد أثبتنا فيما تقدم أن تقدم العلم والقضاء والإرادة لا يوجب الاضطرار، وأن الظلم هو التصرف في ملك الغير فلا يتصور بالنسبة إليه تعالى، وهذا الجواب عن لزوم الظلم هو المنقول عن الأشعري وإمام الحرمين كما أسلفناه سابقاً.

الوجه الثاني: أن الله تعالى لم يبرز للعبد ما قضاه وقدر، وأبرز له الأمر متمكنا فعله وتركه وأعطاه قوة يرى بها نفسه متمكنا بها من كل منهما، ثم أمره أن يأتي بأحدهما، ويكف عن الأخرى فإذا خالفه العبد وعصاه وارتكب ما نهاه بتسويل نفسه وهواه لا لأنه مما قدره عليه مولاه فعاقبه عليه فلا يكون ظلما، قال الله عزوجل: ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ۝٩﴾[1] والفرق بين تعذيب الفاعل المختار وبين تعذيب غيره مستقر في بداية العقول.

الوجه الثالث: أن في المخلوقات قوى وطبائع، وفي الأفعال اقتضاءً لما يترتب عليها من الثواب والعقاب فالأفعال الاختيارية كسب نفس الإنسان،

(١) سورة الروم، الآية:٩ .

صفات محمودة وصفات مذمومة، بخلاف لونه وطوله وعرضه فإنها لا توجبه ذلك، فالعلم النافع والعمل الصالح لله يورث القلب أوصافا حميدة، كما يروى عن ابن عباس[1] رضي الله عنهما أنه قال"(إن للحسنة نوراً في القلوب وضياءً في الوجه، وسعة في الرزق، وقوة في البدن، ومحبة في قلوب الخلق، وإن للسيئة لسواداً في الوجه، وظلمة في القلب، ووهنا في البدن، ونقصا في الرزق، وبغضاً في قلوب الخلق" أورد في منهاج أهل السنة[2].

وأخرج الترمذي عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:(نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)[3]. على أن يكون إخباراً عما يوجبه سماع الحديث وحفظه وتبليغه.

وروى الترمذي أيضاً عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:(إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي

---

(١) ابن عباس: هو الصحابي الجليل:حبر الأمة:عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، ترجمان القرآن، وإمام المسلمين في تفسيره، تأمر على البصرة ثم سكن الطائف حتى مات بها سنة(٦٨هـ)، وكانت ولادته قبل الهجرة بثلاث سنوات.البداية والنهاية:٨/ ٢٩٥-٣٠٦ .

(٢) منهاج السنة النبوية:٣/ ٢٧ .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء في الحث على تبليغ السماع، حديث رقم:٢٥٨١ .

ذَكَرَ اللهَ: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[1])[2] وقال هذا حديث صحيح.

ففعل الحسنة له آثار محمودة وكذلك فعل السيئة، كما أن للأدوية النافعة تأثيراً وللضارة تأثيراً أخر، فالقول بأن قضاء الفعل، وتمكين الفاعل منه، ثم عقابه به ظلم، كالقول بأن الله خلق السم ثم حصول الموت به ظلم، وذلك أن الله تعالى في كل ذرة من ذرات مصنوعاته حكما ومصالح يودعها تعالى بمقتضى حكمته الأشياء النافعة والمضرة والحسنة والقبيحة، وخلق أيضاً بفضله ما يدفع أثر المضرة بالمرء أو تقليله، كالترياق لرد أثر السم، والتوبة والحسنات لإذهاب السيئات، ثم إنه بفضله ورحمته العامة بَيِّنَ لعباده ما يضرهم، وحذرهم من أن لا يتناولوه ويقربوه، وأنه إن وقع منهم تناول المضرة يعالجوه بما يزيل تأثيره فترتب العقاب على الفعل الصادر من العبد المقتضى عليه الحكم له تعالى يحسن، لأجلها بالنسبة إلى العبد إذ هو ثمرة شجرة غرسها.

وتحقيق ذلك كما في المنهاج:(جهة خلقه وتقديره غير جهة أمره وتشريعه فإن أمره وتشريعه مقصوده بيان ما ينفع العباد إذا فعلوه وما يضرهم بمنزلة

(١) سورة المطففين، الآية:١٤ .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة ويل للمطففين، حديث رقم:٣٢٥٧ .

أمر الطبيب للمريض بما ينفعه فأخبر الله على ألسن رسله بمصير السعداء والأشقياء وأمر بما يوصل إلى السعادة ونهى عما يوصل إلى الشقاوة)، أخرج البخاري عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:(لا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنْ اللهِ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ)[1]، / ١٥ب/ فأما جهة الخلق والتقدير فمراده تعالى منها فعل ما فيه منفعة متعلقة بعموم خلقه، وإن كان في ضمن ذلك مضرة للبعض فكما أنه تعالى ينزل المطر فيه من الرحمة العامة والنعمة التامة، وإن كان ضرراً لبعضهم بسقوط منزله وانقطاعه من سفره وتعطيل معيشته وكذلك يرسل نبيه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم لما في إرساله من الرحمة العامة، وإن كان في ضمن ذلك سقوط رياسة قوم وتألمهم بذلك فإذا قَدَّر على الكافر كفره قدره الله لما له في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة وعاقبه لاستحقاقه ذلك بفعله الاختياري[2].

---

(١) ونص الحديث:(عَنْ الْمُغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لَوْ رَأَيْتُ رَجُلا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ:أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ وَاللهِ لأنَا أَغْيَرُ مِنْهُ وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنْ اللهِ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ وَلا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنْ اللهِ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الْجَنَّةَ).أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لاشخص أغير من الله، حديث رقم:٦٨٦٦ .

(٢) منهاج السنة النبوية:٣/ ٣٦ .

وكذلك له تعالى في خلق مثل: إبليس وفرعون وأبي جهل حِكَم، ولخلق أمثالهم، فدخل في حسن مجموع العالم، وإن كان كل منهم في نفسه قبيحا مطروداً ولعينا مردوداً، ألا ترى أن الكنيف(1) المعد للبول والغائط، وإن كان مجملاً مستقذراً نجساً إلا أن حسن مجموع الدار، وكماله لا يكون إلا به، والدار بدونه ناقصة قبيحة، وهذه الحكمة الكلية في الحوادث ليس على الناس معرفتها، وإنما يجب عليهم التسليم للقادر الحكيم الرؤوف الرحيم الذي هو أرحم بعباده من الوالدة بولدها.

قياس أفعال الله على أفعال العباد

إن قياس أفعال الله على أفعال العباد خطأ ظاهر، فإن السيد إذا أمر عبده بشيء وحَسَّنَ له خلافه، حتى فعل الخلاف فعاقبه عليه، إنما يعد ظلماً، إذ لم يكن له حكمة فيه، وإنما أراد تعذيب العبد بهذه الحيلة، وليس له التصرف في العبد كيف يشاء، وله تعالى في كل جزءٍ من أجزاء العالم حكم باهرة، والخلق خلقه، والعبد عبده، وكذلك قياس صفاته تعالى على صفات المخلوقات ضلالة محضة ألا ترى أن المعتزلة لما ظنوا بجهلهم أن الرؤية لا تتصور إلا بأن يكون المرء في جسم متشكلاً مُتَلَونا حكموا باستحالة رؤيته تعالى يوم القيامة،

(1) الكَنِيف: الخَلاء وكله راجع إلى السَّتر، والكَنِيفُ الساتر ومنه قيل للمذهب كَنِيف. لسان العرب: 9/ 310، ومختار الصحاح: 1/ 242.

مع أن كلام المعصوم الإلهي الترجماني الرباني الذي قال الله تعالى:﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[1] ناطق بإثباتها فكان الواجب عليهم أن يحكموه صلى الله عليه وآله وسلم فيما أشكل عليهم من الآيات المحتملة في زعمهم كما قال الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[2] وهم إما قدموا آراءهم في أمورهم، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، فأخرجوا النصوص القاطعة عن مقتضاها ونسبوها إلى شهوات النفوس وهواها، وحسبهم من الخسران والحسرة والشقاء أن عوملوا بعقيدتهم في دار البقاء، وحرموا عن نعمة الرؤية وكرامة اللقاء، وهكذا ديدن أهل العقول الناقصة يستصعبون كل كلام ترقي عن مدارك عقولهم، فإن لم يحجرهم عن الطعن فيه اعتقاد العصمة أو الحفظ في قائله لفظوه مطلقا، ورموا قائله بالفسق والكفر، وإن هجرهم عنه ذلك الاعتقاد بادروا إلى كلامه بالتحريف.

ومن أشنع /١٦أ/ ما يخرجون به كلام الشارع وكلامه صلى الله عليه وآله وسلم عن حقيقة مراعاة آراء فلاسفتهم وحكمائهم ومشايخهم وآبائهم فحفظ آرائهم أهم عندهم من أجرى كلام نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم

(١) سورة النحل، الآية:٤٤ .

(٢) سورة النساء، الآية:٦٥ .

على حقيقته فيما يتحاشون، عما يتلاعبون به من أبدا التأويلات البعيدة التي يمجها سمع من لا صمم له قلبوا الحق تقليباً مشوبا، وجعلوا الإمام بالجور مأموماً فياليتهم عزلوا عقولهم، وولوا عليهم رسولهم صلى الله عليه وآله وسلم فإنه صلى الله عليه وآله وسلم يجب توحيده بالتحكيم في جميع المشكلات، كما وحد المرسل تعالى بأنواع العبادات.

تحريم السلف الصالح تأويل مايتعلق بذات الله تعالى وصفاته

وانظر إلى السلف الصالح كيف حرموا على أنفسهم تأويل ما ورد به الكتاب والسنة مما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته العليا، الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والإتيان في ظل الغمام، ورؤيته يوم القيامة في دار الكرامة -أسعدنا الله بها- فقالوا يجب الإيمان بها على حقيقتها بالوجه الذي أراده بها قائلها الكريم مع تنزيهه تعالى عما يوجب التشبيه بأنه ليس كمثله شيء تعالى وهو السميع البصير إن قيل: إن الإيمان بحقائقها مما يؤدي إلى التشبيه فإن الاستواء يستلزم التحيز، والتمكن على المكان، وكذا النزول فإن تحول الجسم من مكان عال إلى أسفل منه.

قلت: هذه اللوازم إنما نشأت من قياس استوائه تعالى، ونزوله على استوائنا ونزولنا، وهو تعالى له ذات ليست كالذوات، كذلك صفاته ليست كالصفات فكما أن سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا، وعلمه ليس

كعلمنا، على ما نص عليه الإمام الأعظم في الفقه الأكبر كذلك استواؤه ليس كاستوائنا، ونزوله ليس كنزولنا، والمشاركة في الألفاظ لا تقتضي المشاركة في المعاني[1].

قال ابن القيم رحمه الله تعالى:"من أين للمخلوق غير صفاته، الله أكبر ليس يستويان بين الصفات وبين مخلوق كما بين الإله وهذه الأكوان فيجب الإيمان بها على مراد الله على الوجه الذي يليق بالله، ولا يجوز الإقدام على تأويلها، ولو كان التأويل جائزاً عند السلف من الصحابة والتابعين والمجتهدين، لاشتغلوا به أكثر من اشتغالهم بفروع الشريعة المطهرة، ولو لم تكن حقيقتها مرادة كان الواجب على الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بيان المراد بها".

وهذا إمامنا الأعظم، وإمامنا الأقدم قال في الفقه الأكبر ما نصه:"وله تعالى يد ووجه ونفس، فما ذكر الله تعالى في القرآن من اليد والنفس والوجه

---

(١) وقد كان الله تعالى متكلما ولم يكن كلم موسى عليه السلام وقد كان الله تعالى خالقا في الأزل ولم يخلق الخلق فلما كلم الله موسى كلمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرتنا ويرى لا كرؤيتنا ويتكلم لا ككلامنا ويسمع لا كسمعنا ونحن نتكلم بالآلات والحروف و الله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق وهو شيء لا كالأشياء ومعنى الشيء الثابت بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حد له ولا ضد له ولا ند له ولا مثل له.انظر : الفقه الأكبر، لأبي حنيفة النعمان، والشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر:١/ ٢٥-٢٦ .

فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال"[1] انتهى.

وقال أيضاً في وصيته المشتملة على اثنتي عشرة مسألة:(المسألة الثالثة):

سنقر بأن الله تعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه، وهو حافظ / ١٦ب/ العرش وغير العرش، ولو كان له حاجة إلى الجلوس والقرار، فقبل خلق العرش أين كان؟ تعالى الله علواً كبيراً!! انتهى، **وقال الشيخ علي القاري**[2] **في شرح قصيدة بدء الأمالي:**

(مختار السلف عدم التأويل واعتقاد التنزيل على التنزيه عما يوجب التشبيه).

كما قال الإمام مالك[3]:(الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب)، واختاره إمامنا الأعظم انتهى.

---

(١)الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر:١/ ٢٧ .

(٢)هو العلامة علي بن سلطان محمد نورالدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها سنة ١٠١٤هـ، كان يكتب المصاحف ويبيعها، له مصنفات كثيرة تدل على تبحره في العلم.انظر:الأعلام، ٥/ ١٢ .

(٣)الإمام مالك (٩٣-١٧٩هـ)هو:الإمام مالك بن أنس الأصبحي أبوعبدالله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه تنسب المالكية، روى عن كثير من التابعين، من مؤلفاته"الموطأ"وله رسالة في الوعظ.انظر الأعلام للزركلي:٥/ ٢٥٧، وتهذيب التهذيب:١٠/ ٥ .

وقال الحافظ ابن عبد البر[1] في شرح الموطأ:"أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة، وحملوها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لم يكيفوا شيئاً من ذلك، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج[2] فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود تعالى.

وقال أيضاً بسنده إلى عباد بن العوام[3] قال:قدم علينا شريك[1] بواسط فقلنا إن

---

(١) ابن عبدالبر (٣٦٨-٤٦٣هـ) هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي المالكي، من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ أديب، ولد بقرطبة، وولي قضاء لشبونة وشنترين، توفي بشباطة، من مؤلفاته "العقل والعقلاء"و"جامع بيان العلم وفضله".انظر الأعلام للزركلي:٨/ ٢٤٠، وفيات الأعيان:٢/ ٣٤٨ .

(٢) الخوارج:هم من خرج على الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حرب صفين، وأشد خروجاً عليه، ومروقاً من الدين:الأشعث بن قيس الكندي، ومسعر بن فدكي التميمي، والخوارج لايقلون عن عشرون فرقة منها:الأزارقة، النجدات، والصفرية الخازمية، والشعبية، والمعلومية، والمجهولية، والإباضية، ويقال لهم:الشراة والحرورية، والنواصب، المارقة، والخوارج هم الذين نزعوا أيديهم عن طاعة ذي السلطان من أئمة المسلمين، بدعوى ضلاله وعدم انتصاره للحق ولهم في ذلك مذاهب ابتدعوها وآراء فاسدة اتبعوها.انظر:الملل والنحل:١/ ١٣١-١٣٥.

(٣)ابن العوام(١١٨-١٨٦هـ)هو: عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر بن مصعب بن جندل الكلابي من أهل الواسط كنيته أبو سهل، كان يتشيع فأخذه هارون أمير المؤمنين فحبسه زمانا ثم خلى عنه، وأقام ببغداد وسمع منه البغداديون.انظر معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله أبوالحسن الكوفي(ت٢٦١)مكتبة الدار-المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ الطبعة الأولى، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي:٧/ ١٦٢، تاريخ بغداد:١١/ ١٠٤.

عندنا قوما ينكرون هذه الأحاديث، منها:(أن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا)(٢)، فقال شريك: إنما جاءنا بهذه الأحاديث من جاءنا بالسنن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة والزكاة والصيام والحج، وإنما عرفنا الله عز وجل بهذه الأحاديث". انتهى كلام ابن عبد البر.

وبالجملة فإنما الواجب علينا الاتباع، والتشبث بذيل المعصوم المطاع، والتمسك بقوله الفصل وعَقْل الخيال والوهم والعقل، ثبتنا الله على شريعته وطريقته، ووفقنا لسلوك سيرته، وآدامنا في جواره وحضرته، وحشرنا في زمرته، ومَنَّ علينا بالقرب منه في جنته، آمين.

وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده والحمد لله أولا وآخراً، والصلاة والسلام على رسوله المبعوث رحمة

---

(١) شريك القاضي(٩٠-١٧٨هـ)هو:شريك بن عبدالله بن أبي شريك، النخعي الكوفي، قال ابن حجر(صدوق، كان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع)، وقد أخرج له مسلم والأربعة.انظر تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت:١/ ٣٥١، البداية والنهاية لابن كثير:١٠/ ١٧١ .

(٢)ونص الحديث:عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:(يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ).أخرجه البخاري فيكتاب الجمعة، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، حديث رقم:١٠٧٧، ومسلم في كتاب صلاة المسافر وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، حديث رقم:١٢٦٢ .

وبشرى.

اللهم ما كان من صواب فهو منك، ولـك الحمـد عـلى مـا هـديتني إليـه وأعنتني عليه، وما كان من خطأ فهو من قصور نفسي، أسالك عنـه المجـاوزة والغفران فأنت أهل المغفرة والإحسان آمين يا أرحم الراحمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله الطيبين الطاهرين، إلى يوم الدين، آمين آمـين آمـين/ ١٧أ/ .

وقد وقع مقابلة هذا البحث النفيس حسب الطاقة.

الخـــاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تـتم الـصالحات، والـصلاة والـسلام عـلى أشرف الأنبياء والمرسلين، وخاتم النبيين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمابعد:

فإني أحمد الله حمداً كثيراً طيباً، كما ينبغي لجلال وجهه، وعظـيم سـلطانه، على عظيم منه، وجزيل عطائه، وعلى ما أمدني به من الـصحة والعافيـة فكـان تمام هـذا البحـث، الـذي أسـأل الله عزوجـل أن يرزقنـي فيـه الإخـلاص في الأقوال والأعمال، وأن يسلك بي مسالك الأبرار، وأن يغفر لي ماكان فيـه مـن خطأ أوزلل أونسيان، فالخير كله بيده، ولايلتمس إلا من عنده، فهـو ولي كـل خير، وإليه تعالى بالعلم والعمل والقصد نسير.

فبعد أن تناولنا في هذا الكتاب مسألة من مسائل العقيدة التـي يحتـاج إلى معرفتها كل مـسلم، وهـي مـسألة خلـق أفعـال العبـاد، وعلاقتهـا بالقـضاء والقدر، مع تحقيق كتاب الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئيـة للإمـام محمـد بـن عبدالهادي السندي، نأتي إلى ختام هذا البحث والذي توصلت فيـه إلى نتـائج مهمة أبرزها مايلي:

١- أن مسألة خلق أفعال العباد مـن المـسائل التـي اختلـف فيهـا علـماء الأمة، وتعددت فيها الآراء في ميدان أصول الدين، ولم يكن خلافهـم إلا توضيحاً للحق والصواب، وقصداً منهم لمعرفة مايجب اتباعـه، ومايجـب

البعد عنه من الشبهات والبدع، حرصاً على سلامة العقيدة واحترام دين الإسلام، كما كان ذكرهم لهذه المسألة لفائدتين:

الأولى: معرفة ماابتدع في ذلك من الأقوال، حتى تجتنب عن بصيرة.

الثانية:ترك الجاهل تكفير غيره من غير بصيرة، حين يعلم أنه لم يحط علماً يقينياً بماهية الأقوال، أويحكم بعلم حين يتحقق ذلك.

٢- أفعال العباد خلق الله، وكسب من العباد بمنزلة الأسباب للمسببات، فالعباد لهم قدرة، ومشيئة، وإرادة، ولكنها داخلة تحت قدرة الله ومشيئته، وإرادته.

٣ـ إن الله عزوجل متصف بصفات الكمال وصفاته قائمة به جل وعلا، وجميع المخلوقات من الأعيان والأفعال منفصلة عنه بائنة منه، فلايقوم بذاته تعالى شيء من مخلوقاته، فالخلق فعله تعالى، وهو من صفاته القائمة به، والمخلوق أثر ذلك الفعل من أفعاله تعالى.

٤ـ إن الله تعالى حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه ولايفرق بين متماثلين، ولايسوي بين مختلفين.

٥ـ أول من قال بالقدر هو معبد الجهني وغيلان الدمشقي وكان ذلك في أواخر عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - وهؤلاء هم القدرية الأوائل الذين أنكروا القدر وأنكروا علم الله السابق بالأمور.

٦ـ إن المهني عنه من الجدال في القدر، هو الخوض فيه بالباطل وعلى وجه التنازع والاعتراض على الله تعالى، لا على وجه المعرفة الصادقة من الأدلة الصحيحة.

٧ـ إن الظلم بالنسبة إلى الله عزوجل غير متصور أصلاً، كون الظلم هو التصرف في ملك الغير أوعصيان من تجب طاعته والله تعالى هو القاهر فوق عباده، وإله كل شيء.

٨- إن الله تعالى خلق في العبد قوة بها صح تكليفه، وأنها المؤثر فيما تعلقت به مشيئته من أفعاله الاختيارية بعون الله إذا شاء لامستقلاً.

٩ـ أهمية البحث والاجتهاد في المسائل التي اشكلت على العباد، ودار حولها الخلاف بين الفرق الإسلامية، وتوضيح المنهج الحق في ذلك الذي يجب على المسلم اتباعه.

١٠ـ أهمية العدل والانصاف لمن خاض في مسائل الخلاف، وعدم الميل إلى فرقة معينة، وقد كان الإمام محمد بن عبدالهادي السندي، والإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، يحذرون من تكفير المسلمين، أو النقل عنهم من كتب خصوهم، بل وكان تعرضهم لمسألة خلق أفعال العباد من أجل هدف رئيس وهو توضيح الحق في ذلك، والبعد بطلاب العلم عن الجدال والاختلاف.

١١ـ إنني ازددت إيماناً ويقيناً بالقول المأثور عن جمع من الأئمة:(مامنا من أحد إلا ردَّ ورُدَّ عليه إلا النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك قالوا:(الحق لايعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف الرجال).

١٢ـ إن أهل السنة والجماعة، جمعوا الحق من أطرافه، وجمعوا محاسن الأقوال وهذا شأنهم في جميع أبواب المعتقد.فلاتناقض بين أقوالهم، قولهم واحد، يصدق آخرهم أولهم.

١٣ـ إن مسألة خلق الأفعال مقررة في القرآن الكريم، والسنة النبوية، بأن الله خالق لأفعال العباد، وأنهم فاعلون لها.

١٤ـ إن الفرق بين الخلق والمخلوق، الذي قال به أهل السنة والجماعة هو مفترق الطرق في هذه المسألة، وإنما ضل من ضل في هذا بسبب عدم تفريقهم بينماينسب إلى الخالق تعالى ويضاف إليه، وبين ماينسب إلى المخلوق ويضاف إليه.

التوصيات

١- أوصي في ختام هذه الكتاب نفسي وإخواني المسلمين عامة، وطلبة العلم خاصة بتقوى الله تعالى وطاعته، والتمسك بالكتاب والسنة، والحرص عليهما، والوقوف عند نصوصهما، وترك البدع وأهلها، والنصيحة لكل مسلم.

٢- أوصي بدراسة المسائل التي دار فيها وحولها الخلاف بين عامة الناس من قبل علماء المسلمين وتوضيح الحق في ذلك، حتى يتضح لجميع المسلمين الحق والصواب في ذلك.

٣- أوصي بالاهتمام والبحث والدراسة لتراث علماء الأمة الإسلامية الذين كان لهم الدور الكبير في توضيح العديد من المسائل التي يحتاجها المسلم، والتي لاتزال رهن المكتبات ودور المخطوطات في البلاد الإسلامية والعالمية.

٤ـ القيام بدعم التراث العربي والإسلامي وتسهيل تبادل المخطوطات بين طلبة العلم، والمساعدة في نشر ذلك على شبكة الإنترنت العالمية، حتى يستطيع طالب العلم اختيار مايناسب تخصصه، ومايعود عليه بالفائدة والنفع.

٥ـ التعاون في تزويد المراكز والمعاهد التي لها اهتمام بالمخطوطات والتراث الإسلامي مثل:(مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ومعهد المخطوطات بجامعة

الدول العربية بجمهورية مصر العربية، ومعهد المخطوطات بالجمهورية اليمنية، والعديد من المكتبات العربية والإسلامية) بمايتم تحقيقه من المخطوطات، حتى يطلع عليها طلبة العلم.

٦ـ إنشاء ودعم مركز إسلامي يتبع رابطة العالم الإسلامي، أوجامعة الدول العربية لحفظ المخطوطات والتراث الإسلامي من التلف والضياع، وذلك بطرق حديثه وباستخدام التقنيات الحاسوبية، والإلكترونية، والمواد الكيميائية الحافظة للأوراق والألواح المخطوطة، فقد اطلعت خلال هذا البحث على العديد من المكتبات العربية والمكتبات الخاصة في الدول الإسلامية التي توجد بها نفائس من المخطوطات أتلفتها العوامل الجغرافيا بمرور السنون، وعوامل الحفظ البدائي.

والله تعالى أسأل، أن يتقبل مني عملي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرفع عن المسلمين جميعاً ماهم فيه من البلاء، وتسلط الأعداء، وأسأله تعالى أن يعلمني ماجهلت، وأن ينفعني بماعلمت، فهو المقصود في النهاية والابتداء، وأن إلى ربك المنتهى، ومنه نستمد الهداية والتوفيق في كل بداية ونهاية. والله أعلم.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث/ علي بن عبده علي الألمعي

مكة المكرمة١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

فهرس المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

أ- مخطوطات

١-الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، تأليف محمد بن عبدالهادي السندي.نسخة مخطوطة ٣١لوح.اليمن.

٢-الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، بخط حسين حسن الكيالي، ق١-٦٢، مكتبة جامعة الملك سعود.

٣-الروض النضير في ترجمة المجتهد الكبير، لشيخ الإسلام محمد بن إسماعيل الأمير، تأليف ابنه إبراهيم بن الأمير، مخطوط، صنعاء، المكتبة الغربية مجموع٢١.

٤-رسالة في القدرة، وفي خلق أفعال العباد، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، برقم٤٤٤٣/ ف.

ب- مطبوعات

- كتب التفسير والقرآن وعلومه:

٥-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين محمد المختار

الشنقيطي، نشر عالم الكتب، بيروت.

٦-تأويل مشكل القرآن تأليف: ابن قتيبة،شرحه و نشره السيد احمد صقر، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

٧-تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، تأليف: أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، حاشية تفسير الخازن، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٥هـ.

٨-تفسير البيضاوي،تأليف: عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي(ت٦٨٥هـ)، تحقيق عبدالقادر عرفات العشا حسونه، دار الفكر ببيروت، ١٤١٦هـ.

٩-تفسير الجلالين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، دار الحديث، القاهرة-الطبعة الأولى.

١٠-تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، تأليف أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمد النسفي، المكتبة الأموية، بيروت.

١١-تفسير القرآن العظيم، تأليف الإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي، نشر دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ

١٢-تفسير فتح البيان في مقاصد القرآن، تأليف محمد صديق خان، مطبعة

العاصمة، القاهرة.

١٣-جامع البيان عن تاويل القرآن، تأليف محمد بن جرير الطبري، الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر،١٣٨٨هـ.

١٤-زاد المسير في علم التفسير، تأليف أبي فرج بن الجوزي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

١٥-الكشاف عن حقائق التنزيل، تأليف الزمخشري.

١٦-فتح القدير، تأليف الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت١٢٥٥هـ)، حققه وخرج أحاديثه وفهرسها، سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧-متشابه القرآن،تأليف: القاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق الدكتور عدنان زرزور، دار التراث ١٩٦٩م، القاهرة.

١٨-المستنير في إخراج القراءات المتواترة من حيث اللغة و الإعراب والتفسير، للشيخ محمد سالم محيسن، الطبعة الأولى ، القاهرة،١٣٩٦هـ.

١٩-مفردات ألفاظ القرآن، تأليف الراغب الأصفهاني، تحقيق نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت.

- كتب الحديث وشروحه وعلومه:

٢٠-اكمال المعلم : شرح صحيح مسلم، تأليف القاضي عياض بن موسى، تحقيق و دراسة احمد بن سعيد دماس الغامدي ١٤١٤هـ.

٢١-تأويل مختلف الحديث، تأليف: الإمام عبدالله بن مسلم بن قتيبه الدينوري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٢-تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لأبي علي محمد عبد الرحمن بن عبدالرحيم عناية عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر، بيروت.

٢٣-جامع الاحاديث: الجامع الصغير و زوائده و الجامع الكبير، تأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ؛ جمع وترتيب عباس احمد صقر، احمد عبدالجواد ؛ اشراف مكتب البحوث و الدراسات في دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٢٤-رجال مسلم، تأليف أحمد بن علي منجويه الأصبهاني (ت٤٢٨)، تحقيق عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٥-سبل السلام، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق الشيخ محمد الدالي بلطه، المكتبة العصرية، بيروت١٤١٢هـ.

٢٦-سلسلة الأحاديث الضعيفة، تأليف محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة دار المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢٧-السنة، تأليف أحمد عمر بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧هـ)، تحقيق

محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، .

٢٨-السنة، تأليف عبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق د.محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن الأرقم، الدمام ١٤٠٦هـ.

٢٩-سنن أبي داود، تأليف سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق عزة عيد الدعاس، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.

٣٠-سنن ابن ماجه، تأليف محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، ١٣٩٥هـ.

٣١-سنن البيهقي،تأليف: أحمد بن الحسين بن علي أبوبكر البيهقي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز-مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٣٢-سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر،ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض، نشر المكتبة الإسلامية.

٣٣-سنن النسائي، بشرح السيوطي، وحاشية السندي، أحمد بن شعيب النسائي، الطبعة الأولى، المطبعة المصرية١٣٤٨هـ.

٣٤-شرح النووي على مسلم، تأليف: الإمام يحيى بن شرف النووي، دار

الفكر، بيروت، والمطبعة المصرية، القاهرة.

٣٥-شرح حديث النزول، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٣٩٧هـ.

٣٦-شرح صحيح البخاري تأليف: ابن بطال ابي الحسن علي بن خلف بن عبدالملك ؛ ضبط نصه و علق عليه ابو تميم ياسر بن ابراهيم،ابو انس ابراهيم بن سعيد الصبيحي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٧-صحيح البخاري، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، وخدمه محمد عبدالباقي فؤاد، ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٣٨-صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.

٣٩-غريب الحديث، تأليف ابن قتيبة عبدالله بن مسلم، تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ، وزارة الأوقاف ،العراق،١٣٩٧هـ.

٤٠-فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف ابن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق الشيخ عبدالعزيز بن باز، نشر إدارة البحوث العلمية والأفتاء بالرياض، السعودية

٤١-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي(ت٨٠٧)، دار الريان للتراث، القاهرة ١٤٠٧هـ.

٤٢-المختار من كنوز السنة النبوية، تأليف: الدكتور محمد عبدالله دراز، نشره عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، قطر١٣٩٧هـ.

٤٣-المسند، تأليف: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية.

٤٤-مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

٤٥-مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٦-مسند اسحاق بن راهويه ،تحقيق و تخريج و دراسة عبدالغفور عبدالحق حسين بر البلوشي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٧-المصنف،لأبي بكر عبدالله بن محمد بن ابراهيم بن ابي شيبة ؛ دراسة و تحقيق و تخريج حمد بن عبدالله الجمعة، محمد بن ابراهيم اللحيدان الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٤٨-مصنف ابن أبي شيبه، نشر الدار السلفية، بومباي الهند.

٤٩-المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف،

الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٠-المعجم الكبير للطبراني، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥١-المغني عن الحفظ و الكتاب فيما لم يصح فيه شئ من الاحاديث، تأليف ابي حفص عمر بن بدر الموصلي، تعليق محمد الخضر التونسي، ١٣٤٢هـ.

٥٢-الموطأ، تأليف الإمام مالك بن أنس، صححه ورقمه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٣-النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة،١٣٨٣هـ.

- كتب العقيدة والفلسفة والمنطق:

٥٤-الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري (ت٣٢٤) ، تحقيق د. فوقيه حسين محمود ، دار الأنصار-القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٥٥-الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، بتحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبدالحميد، وصاحبه هو أبو المعالي الجويني الملقب

بإمام الحرمين، نشر مكتبة الخانجي بمصر سنة١٣٦٩هـ.

٥٦-إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) دار الفكر -بيروت.

٥٧-أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم، رسالة ماجستير، لعبدالعزيز بن أحمد الحميدي، الجامعة الإسلامية بالسعودية، كلية الدعوة وأصول الدين.

٥٨-الإنسان هل هو مخير أم مسير، تأليف الدكتور فؤاد العقلي، الطبعة الأولى، ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٨٠م.

٥٩-الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر الطيب الباقلاني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، مؤسسة الخانجي للطباعة والنشر-القاهرة،١٣٨٢هـ.

٦٠-إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، تأليف محمد بن إبراهيم بن علي المرتضي القاسمي (ت٨٤٠هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية-بيروت ، ١٩٨٧م.

٦١-إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، تأليف محمد بن إسماعيل الأمير، تحقيق قاسم صالح ناجي الريمي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية، ١٤٠٩هـ.

٦٢-إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد صبحي حلاق، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ

٦٣-الإيمان، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق زهير الشاويش، خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، ١٣٩٢هـ.

٦٤-ابن الأمير الصنعاني ومنهجه في الاعتقاد، تأليف نعمان محمد شريان، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كلية أصول الدين، ١٤١٧هـ.

٦٥-الاعتصام، تأليف الشاطبي، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٦٦-الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبدالله بن محمد الدرويش، الطبعة الأولى، نشر اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، ، ١٤٢٠هـ.

٦٧-الاقتصاد في الاعتقاد، تأليف أبي حامد الغزالي، حققه وخرج أحاديثه الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، مصر ١٣٩٢هـ

٦٨-تلبيس إبليس، تأليف عبدالرحمن بن علي بن محمد، تحقيق د.السيد الجميلي، الطبعة الأولى، نشر دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٥هـ.

٦٩-التلويح و التوضيح، تأليف سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، ، مكتبة الملك فهد بالرياض،١٣٠٤هـ.

٧٠-الجامع لشعب الايمان،تأليف: ابي بكر احمد بن الحسين البيهقي ؛ حققه وراجع نصوصه و خرج احاديثه عبدالعلي عبدالحميد حامد، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ.

٧١-جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت للسيوطي، وتأنيس الغريب وبشرى الكئيب بلقاء الحبيب، أشرف على تصحيحه الشيخ:حسن محمد مشاط. الطبعة الثالثة ،مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة،١٤٠٤هـ.

٧٢-جهم بن صفوان ومكانته في الفكر الإسلامي، تأليف خالد العسلي، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.

٧٣-الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، تأليف محمد بن أبي بكر الزرعي بن قيم الجوزية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت

٧٤-حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، تأليف أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق عادل عبدالمنعم أبوالعباس، مكتبة القرآن، بولاق، مصر

٧٥-حاشية كتاب التوحيد، لعبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي، الطبعة الأولى، المطابع الأهلية للأوفست، الرياض، ١٣٩٦هـ.

٧٦-خلق أفعال العباد، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبدالرحمن عميرة، نشر دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ

٧٧-درء تعارض العقل والنقل، تأليف أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، (ت ٧٢٨)، تحقيق محمد رشاد سالم ،نشر دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ.

٧٨-ردّ مزاعم المبطلين عن أصول الدين، تأليف الأستاذ الدكتور عبداللطيف محمد العبد، الطبعة الأولى، نشر دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤١٦هـ

٧٩-رسائل العدل والتوحيد، لمجموعة من المعتزلة، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عمارة، دار الهلال، ١٣٩١هـ.

٨٠-رسالة السجزي الى اهل زبيد في الرد على من انكر الحرف و الصوت، تأليف ابي نصر عبيدالله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي؛تحقيق و دراسة محمد باكريم باعبدالله، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨١-رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، تأليف محمد بن إسماعيل

الأمير الصنعاني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٢-شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار المعتزلي، تحقيق:د.عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة-القاهرة.

٨٣-شرح التجريد، تأليف علي بن محمد القوشجي، السمرقندي

٨٤-شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي، (ـ٧٩٣هـ)تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، الطبعة السادسة، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ

٨٥-شرح المقاصد، تأليف مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني ؛ تحقيق و تعليق مع مقدمة في علم الكلام لعبدالرحمن عميرة،تصوير صالح موسى شرف، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ.

٨٦-شرح المواقف:الشرح الزنجاني، تحقيق الكتور أحمد المهدي، نشر مكتبة الأزهر، ١٣٩٦هـ.

٨٧-شرح جوهرة التوحيد، تأليف الشيخ إبراهيم الباجوري، نسقه وأخرج أحاديثه:محمد أديب الكيلاني، وعبدالكريم تتان، راجعه وقدم له:عبدالكريم الرفاعي،عام ١٣٩٢هـ.

٨٨-شعب الإيمان، تأليف أحمد بن الحسين علي البيهقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان.

٨٩-شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب بن قيم الجوزية، (ت ٧٥١)، تحقيق محمد بدر الدين أبوفراس الحلبي،دار الفكر بيروت، ١٣٩٨هـ.

٩٠-العقائد النسفية، مع شرح سعد الدين التفتازاني وحواشيها، طبعه بالأوفست، مكتبة المثنى، بغداد.

٩١-العقيدة الإسلامية وأسسها،تأليف:عبدالرحمن بن حسن حبنكة الميداني الطبعة التاسعة، دار القلم بدمشق،١٤٢٠هـ.

٩٢-العقيدة النظامية، تأليف أبوالمعالي الجويني، تحقيق أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

٩٣-العقيدة الواسطية، لابن تيمية، توزيع الجامعة الإسلامية بالسعودية، الطبعة الرابعة.

٩٤-العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، تأليف صالح بن المهدي المقبلي، (ت١١٠٨)، مكتبة دار البيان-دمشق.

٩٥-العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تأليف محمد بن

إبراهيم الوزير، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية،مؤسسة الرسالة،بيروت عام ١٩٩٢م.

٩٦-الفرق بين الفرق، عبدالقاهر بن طاهر البغدادي(ت٤٢٩هـ)، دار التراث، القاهرة.

٩٧-الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن جزم بن علي بن أحمد الظاهري، دار الفكر ١٤٠٠هـ.

٩٨-الفلسفة الإسلامية، منهج وتطبيق، تأليف الدكتور ابراهيم مدكور، الطبعة الثانية، ، دار المعارف، مصر،١٣٩٦هـ.

٩٩-في علم الكلام، تأليف أحمد محمود صبحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٣٩٧هـ.

١٠٠-القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، تأليف الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود، نشر دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

١٠١-كتاب الأربعين في أصول الدين، تأليف أبي حامد الغزالي، حققه وخرج أحاديثه الشيخ محمد مصطفى، مكتبة الجندي، مصر، ١٣٩٠هـ.

١٠٢-اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تأليف الإمام أبي الحسن علي بن

إسماعيل الأشعري، صححه وقدم له الدكتور حمودة غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

١٠٣-لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، تأليف الإمام موفق الدين بن قدامه، الطبعة الثانية ، المطبعة السلفية، القاهرة،١٣٩٧هـ.

١٠٤-المحيط بالتكليف، تأليف عبدالجبار الهمذاني، جمعه الحسن بن متويه، تحقيق عمر عزمي، مراجعة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة

١٠٥-مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تأليف ابن القيم الجوزية، اختصره الشيخ محمد بن الموصلي، تصحيح وتعليق الجزء الأول محمد حامد الفقي، والجزء الثاني:محمد عبدالرزاق حمزة، وعبدالظاهر أبي السمح، المطبعة السلفية، مكة المكرمة، الناشر مكتبة الرياض الحديثة

١٠٦-مدخل نقدي لدراسة علم الكلام للدكتور محمد الأنور السنهوتي، القاهرة،١٩٩٩م.

١٠٧-مذاهب الإسلاميين، تأليف عبد الرحمن بدوي، الطبعة الأولى، ، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٧١م.

١٠٨-مرقاة المفاتيح : شرح مشكاة المصابيح، تأليف علي بن سلطان محمد

القاري ؛ قرأه و خرج حديثه و علق عليه وصنف فهارسه صدقي محمد جميل العطار ؛ قدم له خليل الميس، ١٤١٤هـ.

١٠٩-مسامرة للكمال بن أبي شريف، الطبعة الأولى،بولاق،١٣١٧هـ.

١١٠-المعتمد في أصول الدين، تأليف أبي يعلى الفراء الحنبلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الأولى

١١١-المغني في أبواب التوحيد و العدل، تأليف عبدالجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق توفيق الطويل-سعيد زايد، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

١١٢-مفاتيح الغيب، تأليف محمد الرازي فخرالدين الرازي؛ قدم له خليل محيي الدين الميس، ١٤١٤هـ.

١١٣-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٣٩٨هـ.

١١٤-الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، بمهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، دار الفكر ١٤٠٠هـ.

١١٥-منع الموانع عن جمع الجوامع في اصول الفقه، تأليف عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي ؛ تحقيق سعيد بن علي بن محمد الحميري، الطبعة

الأولى ١٤٢٠هـ.

١١٦-منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس(٧٢٨هـ)، تحقيق د.محمد رشاد سالم ،مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ.

١١٧-المواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد (ت٧٥٦هـ)، تحقيق د.عبدالرحمن عميرة، نشر دار الجيل،بيروت، الطبعة الأولى، ، ١٩٩٧م

١١٨-النبوات، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية(ت٧٢٨هـ) دراسة وتحقيق محمد عبدالرحمن عوض، الطبعة الأولى،نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١١٩-نشأة الأشعرية وتطورها، تأليف الدكتور جلال محمد موسى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٩٥هـ.

١٢٠-نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ـ علي سامي النشار، الطبعة السابعة، ، دار المعارف، مصر،١٩٧٧م.

١٢١-نهاية الإقدام في علم الكلام، تأليف الشيخ عبدالكريم الشهرستاني، حرره وصححه ألفرد جيوم.

- كتب الفقه وأصوله:

١٢٣-أحكام أهل الذمة، تأليف محمد بن أبي بكر الزرعي بن قيم الجوزية، تحقيق شاكر توفيق العاروري، الطبعة الأولى،نشر دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٧م.

١٢٤-الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ،تأليف: وهبة الزحيلي ضمن مجموعة بحوث (الاجتهاد في الشريعة الإسلامية وبحوث أخرى)من إصدارات المجلس العلمي رقمه ٢٠، أشرفت على طباعته ونشره:إدارة الثقافة والنشر – مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٤هـ.

١٢٥-التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين، لأبي محمد عبدالله البطليوسي، تحقيق أحمد كحيل، حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار الاعتصام،١٣٩٨هـ.

١٢٦-الحسنة والسيئة، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة١٣٩٢هـ.

١٢٧-روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الطبعة الثانية، مكتبة الرشد بالرياض.

١٢٨-شرح التلويح على التوضيح،تأليف: مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح بالقاهرة.

١٢٩-الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر، أبوحنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (ت١٥٠هـ) تحقيق د. محمد عبدالرحمن الخميس، الطبعة الأولى ،مكتبة الفرقان-عجمان ١٩٩٩م.

١٣٠-الصحائف الالهية،تأليف:شمس الدين السمرقندي ؛ حققه و علق عليه و خرج نصوصه احمدعبدالرحمن الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣١-الضياء اللامع : شرح جمع الجوامع في اصول الفقه، تأليف حلولو احمد ابن عبدالرحمن بن موسى الزليطني ؛ قدم له و حققه و علق عليه عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

١٣٢-فقه الأكبر، لأبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٣٣-نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي صلى الله عليه و سلم لابن عباس، لعبدالرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي، حققه و خرج احاديثه و علق عليه بشير محمد عيون،الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٣٤-الوصية، لأبي حنيفة، بقلم فؤاد علي رضا، الطبعة الأولى، مكتبة

الجماهير-بيروت، ١٩٧٠مـ.

- **كتب الرجال والتراجم والتاريخ والسير:**

١٣٥-أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف علي بن أبي الكرم بن الأثير، نشر المكتبة الإسلامية.

١٣٦-الإصابة في تمييز الصحابة،تأليف:أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، دار صادر

١٣٧-الأعلام،تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت الطبعة الخامسة، سنة١٩٨٠م.

١٣٨-البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير(٧٧٤هـ)، تحقيق أحمد أبوملحم وأخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ.

١٣٩-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) دار المعرفة-بيروت.

١٤٠-تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن لأحمد بن حسين شرف الدين، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٤١-تاريخ المذاهب الإسلامية، تأليف الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة،مطبعة السعادة،١٩٧٦م.

١٤٢-تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت.

١٤٣-تذكرة الحفاظ تأليف، ابوعبدالله محمد الذهبي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٦هـ.

١٤٤-تذكرة الحفاظ، تأليف محمد طاهر القيسراني(ت٥٠٧هـ)، تحقيق حمدي عبدالحميد السلفي ، الطبعة الأولى ،دار الصميعي،الرياض،١٤١٥هـ.

١٤٥-تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، الطبعة الثانية ، دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت،١٣٩٥هـ.

١٤٦-تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية-الهند، ١٣٢٥هـ.

١٤٧-تهذيب حلية الاولياء و طبقات الاصفياء للحافظ ابي نعيم الاصبهاني، اعداد صالح احمد الشامي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٤٨-الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف عبدالقادر بن أبي الوفاء محمد القرشي، (ت٧٧٥هـ)، نشر دار مير محمد كتب خانه، كراتشي.

١٤٩-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف أبونعيم الأصفهاني، الطبعة

الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٥٠-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عبدالمعيد خان، الطبعة الثانية ،نشر مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ١٩٧٢م.

١٥١-سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل محمد خليل علي المرادي(ت ١٢٠٦هـ)ضبطه وصححه محمد عبدالقادر، الطبعة الأولى، منشورات دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٨هـ.

١٥٢-سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية،مؤسسة الرسالة،بيروت،١٤٠٦هـ.

١٥٣-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت.

١٥٤-صفة الصفوة، لابن الجوزي، تحقيق محمود ماخوري ومحمد رواس، الطبعة الثانية، دار المعرفة،بيروت،.

١٥٥-طبقات الحفاظ لأبو الفضل عبدالرحمن السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة-القاهرة، ، ١٣٩٣هـ.

١٥٦-طبقات الحنفية، لعبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي(ت٧٧٥)، دار محمد

كتب خانه-كراتشي.

١٥٧-طبقات الشافعية الكبرى، تأليف تاج الدين عبدالوهاب بن علي، دار المعرفة، بيروت الطبعة الثانية.

١٥٨-الكامل في التاريخ، لابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد بن محمد، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي،بيروت ،١٤٠٣هـ.

١٥٩-مؤلفات محمد بن إسماعيل الصنعاني، لعبدالله بن محمد الحبشي، مجلة العرب،السعودية،العدد(٩)ربيع الأول ١٣٩٣هـ.

١٦٠-مراتب النحويين، تأليف عبدالواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، تحقيق:محمد أبوالفضل، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر، القاهرة.

١٦١-معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، نشر دار إحياء التراث العربي، لبنان.

١٦٢-معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله أبوالحسن الكوفي(ت٢٦١)، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي ،مكتبة الدار،المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٦٣-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف الإمام الحافظ الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحبي

وشركاه،١٣٨٢هـ.

١٦٤-نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف، لمحمد بن محمد زباره، مركز الدراسات والبحوث اليمني - بيروت، دار الآداب،١٤٠٥هـ.

١٦٥-هداية العارفين، تأليف إسماعيل باشا بغدادي، طبعة استنبول،منشورات مكتبة المثنى، بغداد،١٩٥٥م.

١٦٦-هجر العلم ومعاقله في اليمن، تأليف القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٦٧-وفيات الأعيان، لشمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر بن خلكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت.

- **كتب الأدب واللغة:**

١٦٨-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق:محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة،١٣٨٤هـ.

١٦٩-تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٧٠-التعريفات، تأليف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ)،

تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٧١-تهذيب الاسماء و اللغات، تأليف محيي الدين بن شرف النووي ؛ عنيت بنشره و تصحيحه و التعليق عليه و مقابلة اصوله شركة العلماء بمساعدة ادارة الطباعة المنيرية، .١٣٦هـ.

١٧٢-تهذيب الصحاح، تأليف محمد بن أحمد الزنجاني، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، وأحمد عبدالغفور عطار، عني بنشره محمد سرور الصبان، دار المعارف، مصر.

١٧٣-التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف محمد عبدالرؤوف المناوي (ت١٠٣١) ، تحقيق د.محمد رضوان الداية ، الطبعة الأولى ،دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤١٠هـ.

١٧٤-ديوان الإمام محمد بن إدريس الشافعي(١٥٠هـ-٢٠٤هـ)، الطبعة الأولى، نشر عالم الفكر – القاهرة.

١٧٥-ديوان الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ علي بن الشيخ عبدالله آل ثاني، الطبعة الأولى،مطبعة المدني، القاهرة،١٣٨٤هـ.

١٧٦-شرح المعلقات السبع، تأليف أبي عبدالله الحسن الزوزني، نشر المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.

١٧٧-الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، لبنان، ١٣٩٩هـ.

١٧٨-فقه اللغة و سر العربية،ابي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي ؛ تحقيق سليمان سليم البواب، ١٤٠٤هـ.

١٧٩-القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، دار الفكر-بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

١٨٠-لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت.

١٨١-مجمع الأمثال، تأليف أبوالفضل أحمد بن محمد الميداني النسيابوري (ت٥١٨)، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، نشر دار المعرفة، بيروت.

١٨٢-محاسن التأويل، تأليف جمال الدين القاسمي، وقف على طبعه وخرج أحاديثه ورقمه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية،١٣٦٩هـ.

١٨٣-محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين، تأليف الإمام الرازي، مراجعة طه

عبدالرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

١٨٤-مختار الصحاح، تأليف محمد بن أبي بكر الرازي، دار القلم-بيروت.

١٨٥-معجم مقاييس اللغة، تأليف أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، مصر،١٣٨٩هـ.

- المعاجم والموسوعات ونحوها:

١٨٦- دائرة المعارف:فريد وجدي.

١٨٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، طباعة مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ١٤١٦هـ.

١٨٨- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف الدكتور مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

فهرس

الموضـــــوع	الصفحة

الإفاضة المدنية
في الإرادة الجزئية

تأليف الإمام العلامة
محمد بن عبد الهادي السندي
ت ١١٣٨ هـ

دراسة وتحقيق
علي بن عبده علي الألمعي

مكتبة الرشد
ناشـــرون